الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

الانتفاضة الجماهيرية
النصر لارادة الشعب

1984
1

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1984 - N° 1 - 9ème année - 10 F.

الى شهداء

انتفاضة يناير 1984

نهدي هذا العدد

مجلة مغربية عربية

فهـــرس

تقديم ٣

كلمة العدد : المستقبل للشعب الكادح ٥

الوضع الاقتصادى والاجتماعي ١١

الواقع السياسي الراهن ٢٥

المغرب : الدولة المخزنية والقمع : عبد الله البارودى ٣٤

ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية : د. برهان غليون ٥٠

البنك الدولي في خدمة الامبريالية ٦٣

مختارات من الصحافة ٦٦

* بلد في طريق التخلف : جريدة "لاكروا" الفرنسية.
* تطوان : الانتفاضة : جريدة "لومانيتي" الفرنسية.
* معارضو المؤتمر الاسلامي ... مجلة "الكفاح العربي".
* بوعبيد : ملكي أكثر من الملك : جريدة ليبراسيون الفرنسية.

بيانات ٧٨

فبراير ١٩٨٤ العدد الاول السنة التاسعة

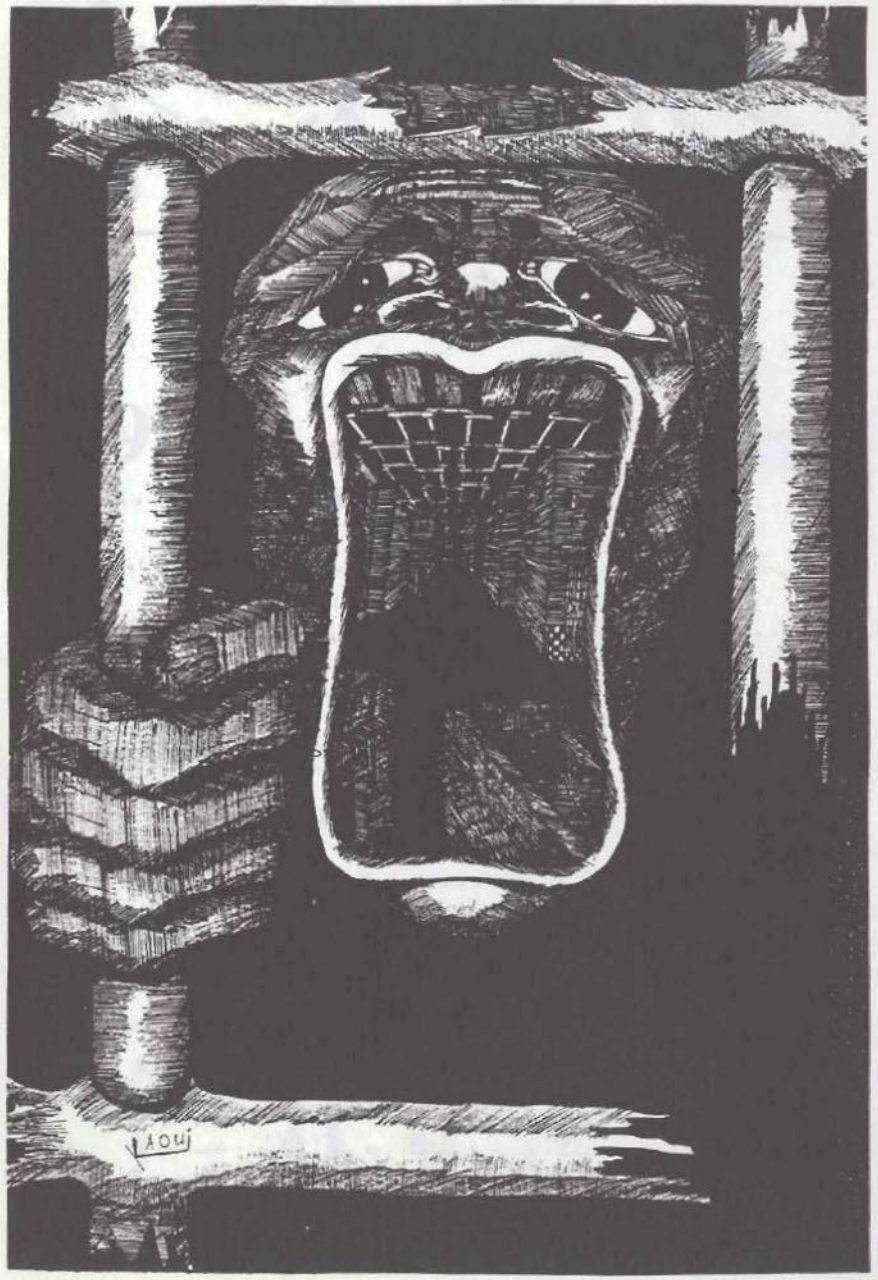

تقديم

يصدر هذا العدد وأصداء انتفاضة الجماهير الشعبية المغربية البطولية تهزّ أركان البلاد .. وتمتدّ الى مختلف أنحاء المعمور ... خصصناه اذن لمحاولة التجاوب مع هذا الحدث الهام، ان لم نقل المنعطف التاريخي في نضال شعبنا.

فكلمة العدد تتطرق ـ بشكل مطوّل نسبيا ـ للانتفاضة لابراز طبيعتها العميقة واستخلاص الدروس الاساسية التي سجّلتها سواء بالنسبة لسياسة الحكم وحلفائه أو بالنسبة لمسؤوليات الحركة التقدمية والثورية المغربية وما تنتظرها من مهام جسام.

الا أن الدوافع الموضوعية، التي أدت الى هذه الوضعية ليست وليدة اليوم، ولا هي بدوافع ظرفية عابرة، بل انها تجد جذورها في الازمة الهيكلية، الاقتصادية/ الاجتماعية والسياسية، التي أدت اليها السياسة المعادية للوطن والشعب التي نهجها الحكم، وأعدّها ورتّب لها منذ فجر الاستقلال.

ومن أجل استحضار هذه الدوافع الموضوعية والاسباب الهيكلية التي أدت الى الانتفاضة الشعبية العارمة التي شهدتها بلادنا ، نقترح على المناضلين والقراء الدراستين الاتيتين :

ـ الاولى تعالج الاوضاع الاقتصادية/ الاجتماعية الراهنة في ضوء تطوراتها الكمية الاساسية ونوعية بنياتها وهياكلها الثابتة ،

ـ والثانية تتطرق بشكل مركز للاوضاع السياسية والمحدّدات المرحلية التي تحكمت وتتحكم فيها ، والاحتمالات الواردة في تطورها .

ولاجل تسليط الاضواء على الطبيعة القمعية للنظام المخزني تاريخيا وحاليا ، ننشر دراسة بهذا الصدد تحت عنوان : "الدول المخزنية والقمع" .

كما تأتي الدراسة النظرية حول "آليات السيطرة والعنف في المجتمعات النامية" لتوضيح طبيعة الدولة ("والادارة") ودورها المباشر كأداة في يد الطبقة السائدة من أجل فرض هيمنتها وادامة استغلالها .

وارتأينا أن نختتم العدد ببعض النماذج المختارة من الصحافة عن الانتفاضة المجيدة .

★

كلمة العدد

المستقبل للشعب الكادح

مرة أخرى .. يغرق النظام الرجعي انتفاضات الجماهير الشعبية العزلاء في بحار من الدم ، فمن أقصى الشمال الى تخوم الصحراء كان القمع والبطش هو الرد الوحيد الذى واجهت به قوى القمع العسكرية والبوليسية لازيد من أسبوعين ، سخط مختلف فئات الشعب الكادح وغضبها ازاء وضعها الاقتصادى الاجتماعي المتردى .

وكعادته يلتجيء النظام الى أسلوب الوعيد والتهديد والبحث عن كل التبريرات مهما كانت غرابتها وحماقتها لتغطية الاسباب الحقيقية التي تكشف عجزه ووصوله الى طريق مسدود .

فاذا ما تركنا أكذوبة "التآمر الخارجي" جانبا ، فاننا لن نجد صعوبة تذكر في وضع الاصبع على مكامن الداء وابراز الدوافع الحقيقية للانفجار الجماهيرى الواسع الذى عرفته بلادنا مع مطلع هذه السنة الجديدة .

وبتركيز شديد ، فان الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية وصلت الى درجة من الخطورة جعلت من الانفجار الشعبي أمرا متوقعا لا محيد عنه منذ الصيف الماضي : تدهور مستمر في مستوى المعيشة من جراء الغلاء وجمود الاجور والتقلص المستمر لمجالات العمل .. كل هذا مصحوب بتردي كل المرافق الاجتماعية الحيوية من تعليم وصحة واسكان وغيرها .. أى حالة تردى عامة أوصلت ما يقارب ثمانية ملايين نسمة الى أقل من مستوى الفقر المطلق ، وأصبح معها مستقبل البلاد مرهونا للرأسمال العالمي من جراء الديون المتراكمة والمتزايدة .

أمام وضع مأساوي كهذا، ماذا قدم النظام كبرنامج وكحلول سياسية واقتصادية واجتماعية؟ لا شيء غير التناور والهروب الى الامام. فحفاظا على مصالح طبقته ومصالح الرأسمال الاجنبي، وضمانا لاستمراره، اعتمد أسلوب الحلول الظرفية والهروب من مواجهة المشاكل الحقيقية بايجاد منافذ للتنفيس عنها:

١ ــ ضمان تغطية نفقات الادارة، بالحصول على مساعدات مالية وديون جديدة من البنوك العالمية، وتعليق مشكل فوائد الديون المستحقة بتمطيط آجال تسديدها عبر اعادة جدولتها.

٢ ــ محاولة بعث الروح في الاجماع الزائف الميت، من خلال التصعيد العسكري خارج "المثلث النافع" للافلات من المأزق الدبلوماسي الذي ورط النظام نفسه فيه بشطحاته البهلوانية، ولامتصاص نقمة الجيش ومحاولة الرفع من معنوياته.

٣ ــ تشكيل حكومة "ائتلاف" وطني، بمشاركة عبد الرحيم بوعبيد وزمرته لاستغلال ردائهم "الاشتراكي" المهترئ داخليا وخارجيا وتعويضهم عن شرعيتهم الحزبية المفقودة بشرعية رسمية من الفوق.. في محاولة يائسة لاسترداد جو الحماس الوطني الذي عرفته نهاية الخمسينات، وتمهيدا لفرض واجهة برلمانية شكلية لاحقا.

٤ ــ الحصول على دعم سياسي خارجي من خلال ما سبق ومن خلال تقوية أدواره الخارجية كعميل للامبريالية، باكتساب رئاسة القمة الاسلامية كموقع جديد يضاف الى رئاسة لجنة القدس ورئاسة القمة العربية.. خاصة في مرحلة خلط الاوراق السائدة حاليا في الوطن العربي كتمهيد لخطوات التسوية الامريكية البادية في الافق.

٥ ــ فرض "استقرار" داخلي، كشرط لما سبق، وكضمان لهامش تحرك واسع، وذلك عبر تعميم القمع والارهاب ومصادرة أيّ تحرك سياسي أو اجتماعي أو ثقافي كان مهما صغر حجمه، لخلق حالة استثناء قائمة الذات.

هذه هي محاور سياسة النظام في الشهور الاخيرة. فهل من حاجة بعد هذا كله الى تآمر خارجي من أجل اشعال فتيل الغضب الشعبي؟

فعلا هناك تآمر خارجي لم يتوقف طوال سنوات الاستقلال الشكلي.. لكنه تآمر قوى الامبريالية وصنيعتها الرجعية المغربية، لمصادرة حق الشعب المغربي في تقرير مصيره ومنعه من ممارسة سيادته الشعبية والوطنية. فلا أحد يجهل الدور التقريري الذي أصبحت تلعبه الامبريالية الامريكية على الساحة المغربية وعلى أكثر من مستوى. وحضورها المتكاثف يوما بعد يوم يعبّر لا عن ارادتها في التحكم في حاضر السياسة المغربية فحسب، بل وفي مستقبلها أيضا.

ما لم تدركه حسابات النظام وأسياده الامركيين والغربيين هو أن الواقع المر أعند من كل الاخراجات المسرحية والتناورات، بل وأعند من قوة البطش والارهاب.

فالاجماع لا يمكن أن يفرض من فوق ولو بحد السيف. والسلم الاجتماعي لا يمكن أن يفرض هو الاخر على من تحطم أدنى مقومات عيشه وتعدم امكاناته الاقتصادية وتضيق حرياته الى درجة الاختناق يوما بعد يوم..

أما تزيين الشلة الحكومية ببعض رموز الخيانة والتآمر على نضال الجماهير ــ رغم تسترهم وراء قناع الاشتراكية ــ فليس من شأنه لا اسكات وتهدئة غضب الشعب الكادح، ولا تقديم وصفات وحلول سحرية لمشاكل مزمنة لا مخرج منها الا بالمراجعة الجذرية الشاملة.

هذه هي الحقيقة التي عبرت عنها الجماهير الشعبية بدمائها الطاهرة وبتضحياتها ومواجهتها البطولية للقمع الدموي الوحشي في مختلف مناطق البلاد..

انها ادانة شاملة وقاطعة للحكم وسياسته ومن لف حوله من الانتهازيين ومرتزقة "الحزبية" ومحترفي السياسة. ان الانتفاضات الاخيرة ليست يتيمة أو مفبركة من هذا الخارج الاسطوري.. انها حلقة من مسيرة نضالية طويلة ما فتيء الشعب الكادح وقواه الثورية ينميها ويطورها لفرض ارادته وسيادته، مغذيا اياها بدماء شهدائه ومعاناة المعتقلين والمختطفين من أبنائه، مدنيين وعسكريين، سياسيين ونقابيين..

ان النظام وأذياله لم يجدوا أمام فشلهم التام غير أسلوب القفز على الواقع والتعرية عن حقيقتهم البشعة، حيث تم الالتجاء لعدد من الاجراءات الوقائية الترقيعية:

ــ فتح الحدود مع المدن المحتلة، والتخفيف من الضغط الذي كان مفروضا على المارين منها والذين دفعتهم سياسة النظام القائمة على منطق الاستعمار، منطق المغرب النافع.. وغير النافع، الى ضمان قوتهم اليومي بالتجارة في السلع المهربة.. كملجأ وحيد من الافقار المتعمد والمقصود للمنطقة الشمالية.

ــ تقديم بعض أكباش الضحية من التجار المضاربين وتشديد الرقابة على الاسعار.. لتحويل التهمة عن المسؤولين الحقيقيين عن الازمة.

ــ اظهار الاهتمام بمشاكل مدن القصدير وأوضاعها المأساوية. وهذا ما يذكر بسنة البادية التي لم يدم عمرها أكثر من يوم واحد.

غير أن ما هو أخطر من هذه الاجراءات الديماغوجية وغيرها، هي سياسة "من بعدي الطوفان" التي التجأ اليها النظام خلال وبعد الانتفاضة. وتتلخص هذه

السياسة في ضرب كل طاقة حية بالبلاد، فاعلة كانت أم كامنة. فالاعتقالات الواسعة مستمرة، والتهديدات متواصلة، وتجميد مختلف منابر التعبير، مهما تنوعت اهتماماتها مستمر في التصاعد والامتداد. ان تعميم الارهاب هذا يعبر عن مدى الضعف والهلع الذى أصاب المتسلطين على رقاب الجماهير.

هذا الارهاب لا يتخذ أشكاله العملية الملموسة المذكورة فحسب، بل له أيضا شكله المعنوى الهادف الى فرض حالة خوف داخلية لدى كل مواطن لتجميده ولجمه. في هذا السياق، يندرج التذكير المخجل بصفحة سوداء من تاريخ النظام القائم.. التذكير بمذابح الريف في نهاية الخمسينات، بعد أن لمس الابناء في انتفاضة ٨٤ ما لاقاه آباؤهم بالامس في ملابسات وظروف معقدة، من بطش وتنكيل.

غير أن ما يتناساه النظام هو أن ذاكرة الشعب المغربي لم تستحضر أحداث الريف فحسب، بل كل المجازروالحملات القمعية والتصفيات العديدة التي مارسها عملاء الامبريالية في حقه طوال أزيد من ربع قرن. فهذه الصفحات السوداء حاضرة في وعيه باستمرار. واذا كانت الرجعية تنسى هذه الوقائع من حين لاخر، عندما تصدق أكاذيبها وتثق في مناوراتها الديماغوجية، فان الجماهير الشعبية تجد من جهتها وفي واقعها اليومي عنصر تذكير دائم بمحنها الماضية والحاضرة وتغذية لصمودها ونضالها، ايمانا منها بأن المستقبل لها في آخر الامر مهما طال الظلام الراهن.

لقد تهاوت كل مناورات النظام، وسقطت الاقنعة عن كل المندسين في صفوف الحركة التقدمية والديموقراطية، وحفرت دماء شهداء الانتفاضة خندقا فاصلا ونهائيا مع أعداء الشعب وخدامهم.

ان الانتفاضة بالتالي تضع الجميع أمام مسؤولية تاريخية واضحة لم تعد تشفع معها أطنان التبريرات والتنظيرات التكتيكية وغيرها. ولا خيار آخر أمام القوى المؤمنة فعلا بالتقدم والحرية غير طريق الالتحام بالخط الوطني الثورى الذى تبنته وعبرت عنه الجماهير بصدقها وبساطتها: طريق النضال الجبهوى ضد العدو الطبقي لفرض ارادة الشعب وتحكمه في مصيره واقرار سيادته، أى النضال المتكاثف والمتلاحم من أجل انتصار الخط الوطني الثورى الذى يضع حدا فاصلا وعدائيا مع النظام، ويربط بين النضال ضد التواجد الامبريالي واقرار السيادة الوطنية بالنضال من أجل فرض الديموقراطية سياسيا واقتصاديا، تعبيرا وممارسة كنضال واحد غير قابل لا للتجزئة ولا للمساومة.

ان العمل على بناء جبهة وطنية ديموقراطية حول هذا الخط، والذى ما فتئت مجلتنا تعمل على تغذيته وتمتينه، لم يعد مجرد دعوة ونداء، بل أصبح

واجبا تتحدد في ضوئه من هي القوى الثورية فعلا العاملة على تحمل مسؤوليتها الكاملة ودفع نضال الجماهير الى تحقيق أهدافه وغاياته، ومن هي القوى المحكوم عليها بالتخلف والتقهقر ليطويها النسيان.

وكما أن الجماهير الشعبية، من خلال انتفاضتها المجيدة، لم ترحم أعداءها الطبقيين وقلبت مخططاتهم عليهم، فانها لن تتردد لا اليوم ولا غدا في لفظ مدعي التقدمية والنضال اللفظي من صفوفها.

لقد أثبتت الجماهير من جديد استعدادها للتضحية والعطاء من أجل الحرية والكرامة، وستواصل مسيرتها مهما بلغت قوة البطش والارهاب ومهما اخترع النظام وأسياده الامبرياليون من حلول ظرفية.. فقد بدأت تمسك الامور بيدها وتسقط عنها وصايات المندسّين في صفوفها، كخطوة نحو امتلاك المستقبل الذى هو لها أولا وأخيرا.

★

الوضع الاقتصادى والاجتماعي :

أسسه البنيوية وأزمته الراهنة

لقد شكلت انتفاضة يناير ١٩٨٤ المجيدة، مثل سابقاتها من الانتفاضات الشعبية (مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١) حلقة من حلقات النضال الطبقي المتواصل الذى يقوده شعبنا منذ ٢٧ سنة. وهي اذن لا بد أن توضع في السياق التاريخي للصراع المرير بين الطبقات الشعبية والاقلية الاقطاعية الرأسمالية الحاكمة في المغرب. لكن رسم مسار هذا الصراع الطبقي وابراز معالم تطوره يقتضي تحليل أزمة الوضع الاقتصادى والاجتماعي، من خلال محدداتها البنيوية، وعلى ضوء العوامل الظرفية المرتبطة بتلك المحددات. فاذا كانت الوضعية الاقتصادية الراهنة تتلخص في انحصار النشاط الاقتصادى وتوقف الاستثمارات، وانسداد الاسواق الخارجية، واغراق البلاد في الديون، مع اثقال كاهل الطبقات الشعبية في الزيادة في الاسعار والضرائب، بموازاة مع حملات الطرد والتسريح من العمل، وتهديد كل الطاقات الاجتماعية من تعليم وصحة وشغل ... (أنظر العدد السابق من مجلة الاختيار الثورى)، فان هذا الانهيار الشامل للوضع الاقتصادى هو النتيجة الحتمية لسيطرة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المرتبطة بنظام الاستعمار الجديد ببلادنا التي ترسّخت تقاليدها الطفيلية وعمالتها للرأسمال الاجنبي طوال مرحلة "المسلسل الديموقراطي" بموازاة الخيانة الوطنية وتوطيد التحالف مع الامبريالية.

ان انتقال المغرب من الوضعية الاستعمارية الى نظام الاستعمار الجديد قد كان هو المدخل الرئيسي لتبلور الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ببلادنا ، فالاستقلال الشكلي الذى منحه الاستعمار عن طريق مساومة ايكس ليبان ، قد توخى منه في النهاية تحقيق هدفين أساسيين :

ـ قطع الطريق على تنامي المد التحرري للجماهير المغربية ، وامكانية تطور نضالها في اطار وحدوى على صعيد المغرب العربي والصعيد العربي عامة ، وامكانية تجذير هذا النضال حتى يرتفع الى مستوى ثورة وطنية واجتماعية ضد الهياكل الاقطاعية الرأسمالية القائمة.

ـ في نفس الوقت ، ضمان استمرار المصالح الاجنبية في صيغة استعمار جديد ، أى تعويض السيطرة المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية بسيطرة غير مباشرة تتنازل شكليا عن الحكم لصالح طبقة عميلة ، وتحتفظ بالجوهر ، أى بالمصالح الاقتصادية والسياسية.

هذه السياسة كانت تستلزم ايجاد أدوات تطبيقها وشروط انجاحها ، أى بالاساس :

ـ ضمان تحكم الرأسمال الاجنبي في كل طاقات اقتصادنا الوطني ، الزراعية والصناعية والمالية والتجارية...

ـ دعم وتطوير طبقة سائدة محليا على شاكلة معمرين جدد ، تتحكم كل فئة منها في قطاع اقتصادى معين وتربطه مباشرة بمصالح الاستعمار الجديد ، مع منح هذه الطبقة أدوات السيطرة على كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية.

وبالنسبة للهدف الاول ، فلقد عمل الاستعمار الجديد على تفكيك وتجزئة الاقتصاد الوطني بهدف ربط كل قطاع منه بمصالح السوق الامبريالية ، بتحد كامل لحاجيات البلاد ، كما يتجلى ذلك في الطابع التصديرى للفلاحة وفقا للحاجيات الاوروبية بشكل خاص ، وفي التركيز على استخراج المواد الاولية ونهبها ، ومقابل ذلك استيراد المواد المصنعة واستعمال بلادنا سوقا لترويجها . وفي نفس الوقت استيراد المنتوجات الفلاحية الاساسية (وخاصة الحبوب) رغم الطاقات والامكانيات الفلاحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا .

لكن مظاهر التبعية لا تقتصر على الميدان الاقتصادى ، بل تشمل الميادين الادارية والتقنية عن طريق المساعدات "التقنية" ، وتمتد أيضا الى الميدان

الثقافي حيث تشكل السياسة التعليمية أبشع مظاهر الطعن في الثقافة الوطنية ، والتوجه نحو استيراد افرازات الفكر الاستعمارى البورجوازى الرجعي .

أما بالنسبة للهدف الثاني فان سيطرة الاستعمار الجديد قد ساهمت بشكل أساسي في تكوين طبقة سائدة ، اعتمدت في جذورها على الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار المباشر سابقا ، ونمت وتجددت حسب متطلبات تلبية حاجياتها وخدمة المصالح الاجنبية.

ان تنازل المعمرين الاجانب لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الاراضي الزراعية ، قد جعل قاعدة الاقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث المعتمد على التقنيات العصرية والطرق الرأسمالية في الانتاج. وهذا عنصر أساسي في تطور الاقطاعية ، تجلى في بروز فئة بورجوازية فلاحية تحت تأثير عوامل متعددة ، منها تمكن الاقطاعية من وسائل انتاج جديدة ، وترويجها للرساميل وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص ، واحتكاكها بالاسواق الخارجية...

ان مجمل هذا التطور قد تم في اطار مراقبة مركزية من طرف "الدولة الجديدة" التي تلعب دورا أساسيا في التوجيه ، والتحكم في الوسائل الكفيلة بدعم نشوء طبقة قوية اقتصاديا تشكل أسس الحكم القائم. وهكذا "أمّم" الجزء الاساسي من أراضي المعمرين (٢٥٠٠٠٠ هكتار) ، وهي أخصب الاراضي المسقية. ومع بداية الستينات أعيد الاعتبار للاقطاعيين والقواد الكبار الذين صودرت ممتلكاتهم بسبب خيانتهم وعمالتهم للاستعمار. كما اتخذت عدة اجراءات مكنت الاقطاعيين وممثليهم الذين يشغلون مناصب هامة داخل الدولة ، من الحصول على أراضي المعمرين بشروط جد مناسبة لهم .

ان نشوء البورجوازية الفلاحية في ظل الدعم المتبادل مع جهاز الدولة (والملاحظ أن وزارة الداخلية هي التي تولت المسؤولية المباشرة في التحولات والمشاريع الاساسية في البادية) قد جعل هذه الفئة لا تقتصر على الاقطاعيين التقليديين ، بل تضم أيضا فئات الموظفين والضباط الكبار وتجار المدن الى جانب العائلة الملكية ، الذين عملوا على الاستفادة من مراكزهم للحصول على نصيب من الارث الاستعمارى.

واضافة الى دعم نشوء البورجوازية الفلاحية ، فان سياسة الاستعمار الجديد كانت تقتضي ايجاد فئة بورجوازية تستعمل للسمسرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية. ومن أجل ذلك تم الاعتماد أساسا على فئة التجار المستفيدين من نظام الحماية سابقا وفتح أمامها مجال السمسرة بشكل تصبح فيه امتدادا

للرأسمالية الجديدة داخل بلادنا، وتستمد من ذلك سلطتها الاقتصادية والاجتماعية ولم تتكون هذه الفئة البورجوازية الكومبرادورية معارضة للاقطاعية ومصارعة لها، بل أنها عايشتها وآزرتها برعاية الاستعمار الذى يشكل الدعم والسند الاساسي للفئتين، ومن تم الطابع الطفيلي الذى يشكل القاسم المشترك بينهما.

ان نشوء الفئتين وتطورهما ـ البورجوازيتان الفلاحية والكومبرادورية ـ قد جاء اذن نتيجة صيرورة موحدة أطّرها وقادها الاستعمار الجديد، وأدت الى تداخل مصالح الفئتين وتماسكهما الى درجة يصعب معها التمييز بينهما. وهذا التداخل قد أدى الى بلورة طبقة موحدة، هي الطبقة الاقطاعية الرأسمالية. هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين التقليديين والبورجوازيين ذوى الاصول الاقطاعية وكبار الموظفين ورجال السلطة، يشكل الطابع الكومبرادورى (أى خدمة المصالح الاجنبية) قاسمهم المشترك، قد نمت وترعرعت بدعم متبادل من جهاز الدولة الذى سخر لخدمة مصالحها. واذا كان النظام قد لعب دورا مركزيا في ضبط تطور هذه الطبقة والتحكم فيها، فقد جعلها باستمرار خاضعة لتأثير الايديولوجية الاقطاعية التي ظلت وباستمرار أيديولوجيتها السائدة، رغم التحولات الموضوعية التي حصلت في صفوف الاقطاعية التقليدية.

وبما أن الميدان الفلاحي يشكل مجالا حيويا لنشاط هذه الطبقة، فانها قد عملت منذ البداية على تمتين مصالحها والدفع بالتطور المطلوب داخل هذا القطاع. وهكذا نمت المساحات الكبرى في يد الملاكين الكبار وعلى رأسهم العائلة الملكية، وارتفعت انتاجيتها في ظل القوانين والخطة التي أقرتها الدولة بهذا الشأن: الاسبقية لسياسة السدود، التسهيلات في الضرائب والقروض، قانون الاستثمارات، التسهيلات على مستوى الالات الزراعية والسماد، التشجيعات المخصّصة لانواع جديدة من الانتاج الفلاحي (الشمندر، القطن، النباتات الكيمياوية وغيرها).

ان مجمل هذه الاجراءات التي يمكن تلخيصها في أن ميزانية الدولة تتحمل مصاريف زيادة أراضي المعمرين الجدد بنسبة ٦٠ ٪ وتضع بذلك مكافأة ضخمة تضاف الى الارباح السريعة التي تعود بها تلك الاراضي.. هذه الاجراءات اذن مكنت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من توطيد مصالحها وتطويرها في الميدان الفلاحي بصورة رئيسية. ومقابل ذلك، لم يكن هذا التطور لصالح الاقتصاد الوطني ككل، بل فقط في اطار توزيع العمل الدولي الرامي الى تلبية حاجيات السوق الخارجية. فنمو المساحات الكبرى وارتفاع انتاجياتها قد اقترن بالتركيز على عدد قليل من المنتوجات التصديرية، كالحوامض مثلا على حساب زراعة الحبوب

الرئيسية الموجهة لتلبية الحاجيات الغذائية الوطنية، مما يخدم ويدعّم الارتباط البنيوى للاقتصاد المغربي بالسوق الخارجية.

والى جانب تثبيت مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في الميدان الفلاحي، فان سياسة الاستعمار الجديد في المجالات الصناعية والتجارية والمالية كانت تقتضي تنشيط البورجوازية في القطاع البنكي وشبكات التوزيع والتسويق، وخصوصا في التجارة الخارجية، وكذلك تشجيع بعض الصناعات الخفيفة التي تسمح باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وبالتالي جلب ارباح اضافية تخفّف من أزمة الرأسمال الاجنبي. هذا مع العلم أن التوجيه الاساسي يبقى هو استنزاف الخيرات الطبيعية والمواد الاولية ـ المناجم والفوسفاط بشكل رئيسي ـ وتبعا لذلك السماح بصناعة خفيفة لاستخراج هذه المواد وتسويقها.

ان تبلور مصالح الفئتين البورجوازية الفلاحية والبورجوازية الكومبرادورية في الميادين الصناعية والتجارية والمالية، لم يتم بشكل منفصل، بل انسجم وتماسك بفضل العوامل الاتية:

ـ ان التسهيلات والمكافئات التي تمنحها الدولة للمعمرين الجدد، قد جعلت الاستثمار في الاراضي الفلاحية يعود بأرباح سريعة، مما دفع بالبورجوازية التجارية وحتى الصناعية لتوظيف غالب أموالها في شراء الاراضي الزراعية، والارتباط، ان لم نقل الاندماج، مع البورجوازية الفلاحية.

ـ ومقابل هذا، فان احتكاك البورجوازية الفلاحية بشبكات التسويق الرأسمالية، واقبالها على التوظيف في قطاع العقار، ولكن أيضا في الصناعات التحويلية التابعة للانتاج الفلاحي، قد جعلها ترتبط عضويا بالبورجوازية الكومبرادورية.

ـ أما التدخل البيروقراطي للدولة، والالتحام العضوى لرجالها ـ الموظفين الكبار ـ بمصالح موضوعية في مختلف المجالات الفلاحية الصناعية والتجارية ... هذا التدخل هو الرابط الذى دفع الى اندماج الفئتين وتداخل مصالحهما في اطار طبقة واحدة.

تدهور أوضاع الجماهير الشعبية

ان اغتناء الطبقة السائدة هو اغتناء طفيلي. فلم يكن اذن ليعود بفوائد ايجابية على صعيد الاقتصاد الوطني، أو يسمح باستثمار وترويج رساميل جديدة في ميادين حيوية كالصناعة مثلا. بل ان هذه الطبقة قد عملت وفقا لايديولوجيتها على

التبذير والاغراق في مصاريف البذخ وتهريب الاموال الى الخارج. ان اغتناءها هذا قد تم مقابل افقار أوسع الجماهير الشعبية واستغلالها الى أقصى حد : استغلال الانسان للانسان عن طريق الاستبداد والقمع بشتى أشكاله وأنواعه. ان هذه الجماهير التي لعبت الدور الاساسي والحاسم في النضال من أجل الاستقلال قد وجدت نفسها ليس في نفس الاوضاع المزرية التي عرفتها ابان الاستعمار المباشر، بل ان هذه الاوضاع لم تزد الا تدهورا واستفحالا.

ان أول ضحية لهذا التدهور هم صغار الفلاحين والفلاحون الفقراء الذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادى والاجتماعي. فاستيلاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على أهم مرافق الانتاج الفلاحي وفصلها عن الحاجيات الوطنية الحقيقية، المدعمة بالسياسة القمعية للدولة الرامية الى افقار الفقراء وخدمة المحظوظين (سياسة السدود، نظام توزيع الاراضي، الضرائب، نظام البذور والسماد...) قد جعلت أفواجا كبيرة من صغار الفلاحين يفقدون أرضهم، بل يفقدون حتى امكانية "تاخماست" المتداولة في الطريقة التقليدية، ويصبحون عرضة للبطالة بشكل واضح أو مقنع.

أما الفلاح الذى يستمر في وضعية المالك لقطعة من الارض، فانه يوفر في أقصى الحالات الحد الادنى الضرورى للمعيشة. وأصبحت بذلك فئة واسعة من الفلاحين الفقراء تعيش في نوع من العزلة، محرومة من أىّ تطور أو تحسّن في أوضاعها، بل على العكس من ذلك تزداد هذه الاوضاع تفاقما بازدياد الحجم البشرى لهذه الفئة. واذا علمنا أن أزيد من ٦٠ ٪ من الشعب المغربي يعيشون في البادية، ويعانون من مثل هذه الظروف المعيشية، أدركنا خطورة الموقف وحجمه الحقيقي على المستوى الوطني ككل.

ان تدهور أوضاع صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء يؤدى حتما الى تكثيف الهجرة الى المدن كملجأ للبحث عن لقمة العيش. والنتيجة المباشرة لذلك هي تكديس أفواج العاطلين وأشباه العاطلين في "مدن القصدير" الى درجة أصبحت فيها البطالة ظاهرة هيكلية دائمة داخل المجتمع المغربي. ان تعاظم وتضخم البطالة التي تمس أزيد من ٥٠ ٪ من السكان، ناهيك عن العنصر النسوى العاطل أغلبه، لهو الدليل الواضح على تدمير قوى الانتاج والانعكاس المباشر للطابع الطفيلي اللاوطني في السياسة الاقتصادية التي تنهجها الطبقة السائدة.

ان الفلاحين الفقراء وجمهور العاطلين وأشباه العاطلين، أى الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي، يشكلون الفئات الاكثر تضررا من السياسة الاقتصادية التبعية، فهي بالتالي معادية موضوعيا للطبقة السائدة، وتشكل خزانا ثوريا هائلا

من شأنه أن يساهم بشكل حاسم وفعال في عملية تغيير الاوضاع القائمة، كما ساهم سابقا بشكل أساسي في عملية طرد الاستعمار المباشر.

أما أوضاع التجار الصغار والحرفيين وصغار الموظفين والاطر، فان نتائج السياسة الاقتصادية المتجلية في تجميد الاجور مقابل ارتفاع الاسعار، وسياسة الضرائب، والمزاحمة والاستغلال من طرف الوسطاء ... هذه النتائج تنعكس مباشرة على تدهور أوضاع هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى مواقع الطبقات الشعبية الكادحة.

أما الطبقة العاملة التي أصبحت في عهد الاستقلال الشكلي عرضة للاستغلال من طرف الرأسمال الدولي والوطني في آن واحد، فانها أيضا تعاني من الانخفاض المستمر لقدرتها الشرائية، الناتج عن تدني الاجور مقارنة بالارتفاع المهول للاسعار.

ان السياسة الاستعمارية المعادية للتصنيع تحول عن قصد دون نمو الطبقة العاملة وتمتعها بوزن كمي ونوعي الذى من شأنه أن يهدد مصالح المستغلين. وان ظاهرة تصدير اليد العاملة الى الخارج لتعبير ملموس عن تفاقم البطالة الناتج عن تفكيك الاقتصاد الوطني، وحرص الاستعمار الجديد وعملائه على تحجيم الطبقة العاملة وتشتيت قوتها الاجتماعية، حيث يوجد تقريبا نصف هذه الطبقة في الخارج.

ورغم هذا، فان الطبقة العاملة أكدت قدرتها الكفاحية سواء في اطار النضال ضد الاستعمار المباشر، أو في عهد الاستقلال الشكلي. ويتخذ نضالها أشكالا متعددة، نقابية وسياسية. وهذا النضال لم يتوقف يوما ما، وهو الدلالة على أن هذه الطبقة هي المؤهلة لخوض المعارك المتواصلة ضد الطبقة السائدة من أجل تحقيق المكاسب وتغيير واقع الاستغلال الفاحش الراهن.

وهكذا فان انتقال بلادنا من طور سيطرة الاستعمار القديم الى مرحلة الاستعمار الجديد يبرز لنا علاقات التبعية واستمرار الهيمنة الاجنبية مقنّعة وراء الوسطاء والعملاء المحليين، لكنه لا يخفي الصراع الداخلي والتناقضات القائمة داخل مجتمعنا، لاسيّما وأن الهيمنة تتم عن طريق طبقة تخدم المصالح الامبريالية وتستفيد منها بالمناسبة.

وبناء على ما تقدم من معطيات حول الواقع الاقتصادى والاجتماعي في ظل الاستقلال الشكلي، يتبين بجلاء أن المجتمع المغربي يعيش تناقضا رئيسيا صارخا، يضع وجها لوجه قوتين متناقضتي المصالح :

من جهة، الطبقة الاقطاعية الرأسمالية التي تعمل مع الاحتكارات والرأسمال

الاجنبي على تركيز وتدعيم الهياكل الاستعمارية والاستغلالية،

ومن جهة ثانية، القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمستغلة (الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء وباقي الجماهير الكادحة من صناع وتجار صغار وحرفيين ومثقفين ثوريين) التي دأب الجهاز الحاكم المعبّر السياسي عن التحالف الاقطاعي/ الرأسمالي على اتخاذها مادة للاستغلال.

واذا كانت هذه هي مميزات الوضع الاستعمارى الجديد على الصعيد الاقتصادى والاجتماعي، فلا بد من الوقوف عند الوضعية الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة، أى طوال فترة "المسلسل الديموقراطي" المزعوم.

حصيلة "المسلسل الديموقراطي" على الصعيد الاقتصادى

لقد شكلت عملية "المغربة" المقدمة الاقتصادية لـ"لانفتاح السياسي" الذى جاء بعد المحاولتين الانقلابيتين في بداية السبعينات. وقد استهدفت تلك العملية توسيع أملاك المعمرين الجدد من جهة، وضم البورجوازية الوطنية الى أحضان سياسة القصر من جهة أخرى. وكانت على عكس ادعائها تعميقا لتبعية الاقتصاد المغربي، فقد توالت النداءات الموجهة الى الرأسمال الاجنبي، وتعاقبت قوانين الاستثمارات منذ سنة ١٩٧٣، في نفس الوقت الذى بدأ التوجه التبعي يعطي ثماره الخطيرة ممثلة في مأزق الصادرات المغربية الى السوق الاوروبية المشتركة من ناحية، وفي العجز الفلاحي من ناحية ثانية، وهما نتيجتان مرتبطتان في آخر التحليل، بما أن السياسة الفلاحية بتوجهها نحو التصدير تمنع من توظيف الخيرات الطبيعية والبشرية في انتاج المواد الاساسية الضرورية لعيش أوسع الجماهير، بل تعمل بالعكس على تلبية حاجيات الاسواق الخارجية، حيث تشكل الحوامض والبواكر والمصبرات والخمور ٣٠ ٪ من مجموع الصادرات و ٨٠ ٪ من الصادرات الفلاحية التي تستفيد منها المجموعة الاوروبية. وتشير هذه الارقام الى مدى ما يهدد صادرات المغرب من تقلبات في الاسعار ومن سياسة الحماية الجمركية التي تسلكها السوق الاوروبية التي خفضت طلباتها من المواد المغربية لصالح كل من اسبانيا والبرتغال واليونان، هذا بالاضافة الى مزاحمة الحوامض القادمة من "اسرائيل". وهكذا تراجعت مكانة المغرب بخصوص الحوامض التي تكون الجزء الاكبر من صادراته الفلاحية. وأصبح معروفا أن الاتجاه يسير نحو توقيف صادراتنا بالتدريج، مما يؤدى حتما الى الاختناق والى الفوضى المطلقة في الانتاج.

ان فشل سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية ليست الا الوجه الاول لاستراتيجية الارتباط العضوى بالسوق الخارجية.. أما الوجه الثاني فيتمثل في أزمة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي، فمدخول الصادرات الفلاحية غير قادر على تغطية استيراد شراء حاجياتنا من المواد الغذائية. وبتعبير آخر، فان الفلاحة المغربية (مجموع الاستهلاك المحلي والصادرات) لا تؤمن حاجيات البلاد على صعيد التغذية. فالعجز التجارى الذى يعرفه القطاع الفلاحي يقدر بأكثر من ٤٠ ٪ وبعد أن كانت الصادرات الفلاحية تغطي ضعف الواردات سنة ١٩٦٩، وبعد أن كان المغرب في أواخر الخمسينات يصدر في المعدل خمسة ملايين قنطارا من الحبوب، فان العكس تماما صار يحدث منذ ١٩٧٥، حيث تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي بشكل خطير، ولم تعد واردات المغرب من المواد الغذائية الاساسية تقتصر على الزيوت والحليب واللحوم والسكر، بل ان الحبوب أصبحت تحتل الصدارة في هذه الواردات وعلى رأسها القمح.

ولا تخفى على أحد الاهمية الاستراتيجية للمواد الغذائية (وخاصة الحبوب) اذ أن استعمالها كسلاح اقتصادى وسياسي ضد البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية يضاهي سلاح النفط.

هذا المأزق المزدوج يرهن مصير الاكتفاء الذاتي للمغرب في الميدان الفلاحي، ما دامت سياسة التصدير هي النقيض المباشر للاكتفاء الذاتي، في ظل الهياكل الزراعية القائمة.

كما أن تصدير المواد التحويلية قد اصطدم بدوره بمزاحمة الدول المصنعة وبتقلبات الطلب العالمي. ولعل أزمة النسيج في علاقة المغرب مع السوق الاوروبية هي أفضل مثال على ذلك، حيث أدت هذه الازمة الى اغلاق العديد من المصانع وطرد المئات من العمال. وهناك أمثلة أخرى غير النسيج، فقد انخفض انتاج وتصدير الحديد بنسبة ٨٠ ٪ نظرا لازمة صناعة الصلب في أوروبا، كما انخفض تصدير الزنك بسبب انهيار الاسعار العالمية..الخ.

وهكذا تعيش الصادرات الصناعية، الى جانب الصادرات الفلاحية نفس الازمة، لانه لم تكن هناك خطة تصنيعية محكمة ومرتبطة في المقام الاول بالحاجيات الضرورية لتطور بلادنا، كما أنها لم تكن مرتبطة بالفلاحة عدا استثناءات قليلة، فكل قطاع بقي معزولا عن القطاعات الاخرى ولم يندرج في اطار سياسة شاملة للتصنيع والتنمية، بل اندرج في اطار اعطاء الاولوية للقطاع الخاص على أن تتحمل الدولة مصاريف البنية التحتية للاقتصاد، الشيء الذى أدّى بدل تنشيط هذا الاخير الى اثقال كاهل الشعب المغربي بالديون الخارجية وبالمصاريف غير

المنتجة. وقد توّج كل هذا في النهاية بايقاف الاستثمارات والتخلي عن مشاريع "التنمية" الرأسمالية، مثل مشروع الصلب بالناظور. ثم جاء التصميم الثلاثي (١٩٧٨ ـ١٩٨١) ليقنّن هذه الوضعية المتأزمة وليضع بلادنا على أبواب الكارثة.

فقد تميزت الحالة الاقتصادية خلال مرحلة "المسلسل الديموقراطي" بتدهور متواصل سنة بعد سنة، وساد الكساد الاقتصادى، وانخفضت الحركة التجارية نظرا لتقلص السوق الوطنية .. بينما تضاعفت الديون الخارجية، حتى وصلت في سنة ١٩٨١ الى ٤٠ مليار درهم، أى ما يقارب نصف المنتوج الداخلي الخام، وهو الشيء الذى يرهن اقتصاد البلاد للاجنبي لسنوات طويلة.

واذا كانت التقاليد الطفيلية وغير الانتاجية هي السمة الرئيسية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية، فان هذه التقاليد قد ترسّخت أكثر خلال المسلسل المذكور الذى فتح بابا أوسع للنهب والاستغلال والرشوة والمضاربات العقارية والتجارية وتهريب الاموال.. التي أصبحت هي المصادر الرئيسية لثراء الطبقة المسيطرة بشكل فاحش، مقابل توسع الفئات المشردة وانتشار الاوضاع شبه البروليتارية واستفحال البطالة وتفاقم أوضاع الفلاحين الفقراء الذى بلغ ذروته مع أزمة الجفاف التي بادر الملاكون الكبار الى استغلالها وتجريد الفلاحين الصغار من أراضيهم، والدفع بعشرات الالاف الى أبواب المدن.

وهكذا فان تضخّم صفوف الطبقات المسحوقة قد كان هو الظاهرة الطبقية البارزة لسنوات "المسلسل الديموقراطي". أما الظاهرة الاخرى، فهي تذويب البورجوازية المتوسطة ـ أو على الاصح الفئة العليا منها ـ في اطار الطبقة الحاكمة وتجريدها من أىّ صفة من صفات الوطنية، أى حرمانها من امكانية الاستقلال الاقتصادى كرأسمال وطني محلي.. هذا في الوقت الذى اندحرت الفئات السفلى منها، وكانت النتيجة هي تفكك البورجوازية الوطنية كطبقة وسقوط مشروعها السياسي.

وقد جاءت قرارات ٢٨ ماى ١٩٨١ (الزيادة المهولة في أثمان المواد الاساسية) اعلانا رسميا بتصعيد الحرب الطبقية، وتقنينا لنهج الاستنزاف والتفقير والتجويع. وتجلت بشكل واضح وصارخ مظاهر الارتباط بين تعميق التبعية والافلاس الاقتصادى والتدهور السريع والمتواصل لاوضاع الطبقات الشعبية منذ بداية هذا العقد بشكل خاص. وكان ذلك هو القاعدة الموضوعية التي انطلقت على أساسها انتفاضة يونيو ١٩٨١، التي كشفت الطبيعة الحقيقية للاجماع اللاوطني، وأظهرت من جديد قدرة الشعب المغربي على خوض الكفاح الجماهيرى والدفاع عن لقمة عيشه وكرامته.

١ ـ أمام الازمة المالية الخانقة والعجز الهيكلي الدائم للميزان التجارى (١٣٫٦ مليار دولار عام ١٩٨٢) لم يعد "النشاط الاقتصادى قادرا على تمويل الحد الادنى من مشاريع التجهيز والتسيير المسطرة في ما يسمى بالمخططات الاقتصادية. فلان مجموع الاقتصاد موجّه للطلبات الخارجية لا للحاجيات الداخلية، فان العوامل الظرفية من جهة وسياسة السوق الاوروبية من جهة ثانية قد قادا سريعا الى انهيار مالي خطير، حيث مسّت تناقضات النهج التصديرى التبعي كل الصادرات الرئيسية التي تلقت ضربات قوية انتهت ببعض المنتوجات الى الافلاس التام. فبعد ما كان المغرب يصدّر ما يقرب عن ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الحوامض سنويا خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، انخفض التصدير الى ٣٠٠ ٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ بينما تضاعفت حصة اسبانيا في السوق (٦٠ ٪) وهذا بالرغم من المجهودات المغربية من أجل تكييف الانتاج مع الطلب الاوروبي. أما وضعية الطماطم فهي أسوأ، فلقد انخفضت صادراتها من ١٦٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٧٣ الى ٦١ ٠٠٠ عام ١٩٨٣. وقد أدّى هذا الانهيار الى افلاس الالاف من الفلاحين الصغار، ولا يزال الانهيار مستمرا حتى أصبح المغرب يستورد جزءا من حاجياته من الطماطم، وبأثمان دولية مرتفعة!

واذا أضفنا أن أزمة تصدير النسيج والمصبرات وباقي المنتوجات قد تعمقت بدورها خلال السنوات الاخيرة، وأن استيراد البترول وحده يمثل ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات المغربية، وأن المغرب يستورد جزءا هاما من المواد الغذائية، زيادة على القسم الاكبر من التجهيزات والمواد المستخدمة في الصناعة، فان افلاس السياسة التبعية المنتهجة عن سابق عمد واصرار قد صار هو القاعدة الثابتة التي تقوم عليها كل الاجراءات الاقتصادية والسياسية للنظام، والتي لاتخرج عن دائرة التبعية، بل تعمّقها وتواصلها بأشكال أكثر عنفا، في ظل اختيار الهروب الى الامام مثلما هو الامر على الصعيد السياسي أيضا.

٢ ـ وعلى رأس مظاهر تعميق التبعية الاقتصادية، بادر النظام، اثر انتفاضة يونيو ١٩٨١، باصدار قانون جديد للاستثمارات يضمن كل التسهيلات الممكنة للرأسمال الاجنبي، الى جانب التسهيلات العسكرية الممنوحة للامبريالية الامريكية، في اطار تقوية محور الرباط/ واشنطن عسكريا واقتصاديا وتجاريا. وأقيمت لهذا الغرض لجان مشتركة، وبدأ التلويح بانفراج اقتصادى قادم.. لكن رغم كل التسهيلات الممنوحة، لم يظهر في الافق أىّ مؤشر على تنشيط الحياة الاقتصادية،

بل ان الذى تمّ تنشيطه هو التوغل الامريكي في مراكز التقرير وأجهزة الادارة وداخل المؤسسة العسكرية بشكل خاص. وهكذا يتبين أن تفاقم التبعية الاقتصادية يرتبط حتما، في مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، بتعميق الارتباط والتحالف مع الامبريالية والرجوع بالبلاد الى ظروف الحماية... فأثناء زيارة رئيس النظام المغربي الاخيرة لبروكسيل، صرّح بأن أمن واستقرار حزام جنوب المتوسط يعتبر ضروريا للمجموعة الاوروبية. كما صرح وزير الخارجية الاسباني أثناء زيارته للمغرب في خضم الانتفاضة الاخيرة: "ان الامن الاوروبي يبدأ من هنا". وهذه التصريحات كافية للتأكد من أن النظام المغربي مستعد لان يخضع لكل شروط الامبريالية، مقابل الحفاظ على سلطته ومصالح طبقته العميلة.

٣ ـ كما يتمثل الخضوع لمراكز القرار الاجنبية في تنفيذ كل تعليمات صندوق النقد الدولي، هذه التعليمات التي توجّه ضربات قاسية في صميم العيش اليومي للجماهير الكادحة، تحت غطاء ما يسمى بسياسة التقشف التي يمليها هذا الصندوق كشرط لمنح قروض جديدة أو اعادة جدولة الديون القديمة. ففي شهر غشت ١٩٨٣، أقدم النظام على مراجعة الميزانية في اتجاه تخفيض قيمة العملة والغاء نصف مناصب الشغل المبرمجة، وتقليص مصاريف التجهيز والتسيير للسنوات القادمة، وتوقيف كل برامج الاستثمار في جميع القطاعات الاجتماعية، رغم ما وصلت اليه من تردى وتخلف خطير عن الحاجيات الوطنية.

وفرضت الى جانب ذلك سلسلة من الزيادات في الاسعار والضرائب وسن ضرائب جديدة، ثم لجأت الدولة الى تخفيض قيمة الدرهم بنسبة ١٧٪. واستمرت المديونية الخارجية في تعاظم مضطرد، حتى بات نشاط الحكومة البارز هو البحث عن القروض واستجداء المعونات والمساعدات من البنوك الدولية والبلدان الخليجية التي أصبحت تموّل قسطا كبيرا من مصاريف مؤسسات الدولة وبلغ مجموع الديون الخارجية ١١ مليار دولار في نهاية السنة الماضية (٩٠٪ من الانتاج الداخلي الخام) والديون العمومية ٦٠٠ مليون دولار.

٤ ـ كما اقترنت مخططات "التقشف" و"التأمل" و"الانتقال" بانتشار ظاهرة اغلاق المصانع وطرد العمال وتشريد عائلاتهم، فقد وصل عدد المطرودين من الشغل ١٢٠٠٠ سنتي ٨١ و ١٩٨٢ حسب تقرير بنك المغرب، وسنة ١٩٨٣، وصل عدد المطرودين والمسرّحين من العمل في الدار البيضاء وحدها الى أزيد من ٤٠٠٠ عاملا، ويبلغ هذا الرقم في مجموع البلاد حوالى ١٥٠٠٠ عامل. وهذا فضلا عن تخفيض ساعات العمل الاسبوعية الى درجة أن بعض الشركات خفضت ساعات العمل الى ساعتين في الاسبوع. وتكشف هذه المعطيات عن مدى خيانة البورجوازية

الطفيلية، في الوقت الذى تردد فيه أبواق النظام معزوفة "تمتين الجبهة الداخلية"!

٥ ـ في ظل هذه الظروف، يكتسي مسلسل الزيادة في الاسعار وتصفية صندوق الموازنة طابعا خطيرا، تجاوزت عواقبه كل تقديرات النظام وحساباته. والمعروف أن المضاربات والزيادات في أثمان المواد الاساسية، وخاصة منها الغذائية، لم تتوقف يوما واحدا، كما يبين ذلك الجدول التالي:

مقارنة الزيادات من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ (بالنسب المئوية)

	زيادات ٢٨ ماى ١٩٨١	الزيادات المطبقة في يونيو ١٩٨١	زيادات ١ غشت ١٩٨٣
السكر	١١٢	٥٦	١٧٫٣٩
الزيت	١٠٧	٥٣٫٥٠	٣٠٫٤٣
الحليب	٢٠٠	١٠٠	ـــ
الزبدة	٢٤٦	١٢٣	٦٦٫٩٢
الدقيق	١٥٥	٩٢٫٥٠	٣٤٫٣٧

أما الاجور والمداخيل فقد ظلت في ركود دائم، مع العلم أن معدل الدخل الفردى في المغرب لا يتجاوز ٣٫٥٠ درهما في اليوم. الا أن هذا المعدل ينطوى في الواقع على فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية، حيث أن دخل الفرد في الاسرة العمالية يبلغ ١٫٥٠ درهما في اليوم، أما في الاسرة الفلاحية فهو لا يتجاوز درهما واحدا.

هذه الحقائق المفزعة لم يغير منها "احصاء المداخيل" المزعوم شيئا، بل ان هذه العملية قد كانت فرصة جديدة للرشوة والمتاجرة في أرزاق الناس.. بل ان الاسعار ارتفعت غداة الاعلان عن هذا الاحصاء نفسه، وكانت الشرارة التي أشعلت الانفجار الشعبي الواسع في يناير ٨٤.

خلاصات

هذه اللوحة الاجمالية القاتمة عن الواقع الاقتصادى الرهن تسمح بتسجيل

خلاصات جوهرية ترتبط مباشرة بمميّزات الوضع السياسي واحتمالات تطوره :

أ) ان الحلول الظرفية والحقنات الخارجية، مهما كانت، ستكون عاجزة عن حصر انتشار الفوضى الاقتصادية وتبديد الطاقات الانتاجية، المادية والبشرية، لان مركبات الازمة مرتبطة بشكل عضوى، وكلها بلغت مستويات عالية من الخطورة : ركود الانتاج، مأزق الصادرات، مصاريف الحرب في الصحراء.

ب) ان هذا الافلاس الاقتصادى الشامل يفتح الباب على مصراعيه أمام مضاعفة الامبريالية لتحكمها في مصير بلادنا السياسي، لان تعمق التبعية يقترن في ظل سياسة نظام لاوطني بتقوية التحالف مع الاجنبي، وهذه ممارسة تاريخية ثابتة عند الحكم الملكي المخزني منذ تسلطه على مقاليد السلطة في المغرب.

ج) ان توسع صفوف المشردين والعاطلين وضحايا سياسة النظام الاقتصادية، وعجز هذه الاخيرة عن تلبية الحد الادنى من مطالب العيش .. يشكلان الاساس الموضوعي لتطور نضالية الجماهير الشعبية، ومواجهتها للحرب الطبقية الشرسة وارتفاع وعيها بضرورة مواصلة الكفاح الجماهيرى، حتى تحقيق أهداف التحرر الاقتصادى والاجتماعي والسياسي ببلادنا.

★

الواقع السياسي الراهن :

محدداته المرحلية واحتمالاته المقبلة

١ ـ محددات المرحلة

ان الازمة السياسية القائمة ببلادنا ليست وليدة اليوم ، واذا كان من الواضح والمؤكد أن لهذه الازمة طابعها الظرفي الخاص، فان استحضار محدداتها المرحلية وأساسا ابراز عمقها الثابت وأسبابها الهيكلية، أمر ضرورى لتلافي التحاليل الجزئية والخلاصات المبتورة.

ان تسلط أقلية من لفوف الاقطاع والرأسماليين السماسرة على مقاليد الحكم غداة الاستقلال الشكلي ، كورثة للاستعمار ووكلاء عنه ، جاء ليجهض المسيرة النضالية التي خاضتها الجماهير الشعبية العريضة ضد الاستعمار المباشر ، من أجل فرض طموحها في الاستقلال والعيش في كرامة وحرية. ورغم محاولات الحكم اضفاء طابع الشرعية على هذا الواقع ، سواء بالتناور السياسي أو بقوة القهر والقمع ، فانه لم يتمكن في الحقيقة الا من اجترار الوضع واطالته زمنيا ، معمّقا في نفس الوقت التناقض الاساسي الذى تتواجه فيه أوسع الجماهير الشعبية مع حفنة المستغلين السماسرة، ومنتقلا به الى مستويات أكثر حدة وشدة. وقد شكلت اللعبة الانتخابية الى جانب القمع المنهجي الدائم ، الاطار المستمر لمحاولة التنفيس عن هذا التناقض، بتمييع الصراع ومحاولة تحريفه عن جوهره الحقيقي : فرض سيادة الشعب

وتحكمه في مصيره. وقد استفاد النظام في ذلك من عمليات الاجهاض التي كانت قيادة الحركة الوطنية والتقدمية تكسّر بها نضالات وتطور هذه الحركة، سواء بمغامراتها الفوقية أو بتذبذباتها ومناوراتها الغامضة أحيانا، وخياناتها الواضحة أحيانا أخرى.

غير أن هذه الحلول الموسمية التي يلجأ اليها النظام باستمرار لفك عزلته وضمان استمراره، سرعان ما كانت تصطدم بالواقع الموضوعي العنيد الذى لا يحتمل لا الترقيع ولا المداورة. وهكذا ظلت الازمة السياسية بالبلاد ولا تزال أزمة هيكلية تنخر الحكم السياسي القائم، كحكم يفتقد أيديولوجيا وسياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، لادنى مقومات العيش في عصرنا الراهن، عصر الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

ان هذه الحقيقة الاولية لم تبق قائمة فقط، بل ازدادت رسوخا ووضوحا طوال مرحلة ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية"، رغم طوله النسبي واستمراريته الملفقة. وان المسألة الاساسية التي أعطت لهذه المرحلة خصوصيتها وتعقيداتها في آن واحد، هي مسألة السيادة الوطنية وما تعرضت له من تشويهات وما ترتب عنها من "اجماع مزيف" لم يكن في الحقيقة سوى غطاء لذيلية القيادات الانتهازية المتخاذلة وانجرارها وراء سياسة النظام. فاستغلال هذه المسألة من موقع التحكم والمبادرة مكن الطبقة السائدة من تجاوز تناقضاتها الداخلية ـ مؤقتا على الاقل ـ التي تفجّرت في محاولتين انقلابيتين، وسمح لها باسترجاع مصداقيتها ولو جزئيا لدى الامبريالية، خاصة مع الادوار الخيانية الخطيرة التي تصدّى لها الحكم ولا يزال بخصوص القضية الفلسطينية وتهافته على التواطؤ المكشوف في التدخلات السافرة للامبريالية بافريقيا. وقد عزّز النظام تحكمه في الساحة الداخلية، بالتجربة الانتخابية الممسوخة التي كانت هي الاخرى مجالا لتكريس الانحراف القيادى الذى زكاها بمشاركته على قاعدة دستور ١٩٧٠ الممنوح والمطعون فيه، وبمشاركته في الحكومة مؤخرا، وغيرها من الممارسات التي قدّمت للنظام، تحت تغطية "الاجماع" و"الجبهة الداخلية" أكبر سلاح لضرب نضالات الجماهير الشعبية ومحاولة تلجيمها. فالقمع المنهجي والاغتيالات وخنق الحريات النقابية والديموقراطية كانت هي التجسيد اليومي "لانفتاح" النظام.

غير أن مكاسب الحكم هذه، لم تكن وما كان لها أن تكون من القوة لكي تصمد وتستمر لولا احتكار الاصلاح المغامر، للتعبير السياسي والتنظيمي للحركة التقدمية وقواعدها المناضلة. ومع ذلك بقيت هذه المكاسب مهزوزة وخاضعة للاخذ والرد باستمرار لعدة عوامل منها أساسا:

ـ أن ما سمّي بالانفتاح السياسي لم يكن في الحقيقة سوى انفتاح للنخبة على نفسها وعلى بعضها البعض، وأقطاب القيادات الانتهازية لم يكونوا يمثلون داخل "الاجماع" سوى أنفسهم ومصالحهم الفئوية الضيقة، بل أنهم كانوا ممثلي هذا "الاجماع" المتسلطين داخل الحركة التقدمية. فـ"الانفتاح" كان بالضرورة انتقائيا لا يتوجه الا لمن استعد للعمل في دائرة التزكية اللامشروطة لاستراتيجية الطبقة السائدة وخططها، مقابل الانتفاع المصلحي الضيق، والحالة هذه فانه لم يكن ليعود بأية فائدة ملموسة لصالح الجماهير المسحوقة، لا على المستوى الاقتصادى ولا على المستوى السياسي.

ـ ظل "الاجماع" تبعا لذلك، قائما على أرضية اقتصادية اجتماعية متفجرة. فالواقع الاقتصادى الاجتماعي لم يشهد أىّ تطور ايجابي من شأنه أن يدعم التحالف النخبوى الفوقي، بل على العكس من ذلك استمر في التدهور والتأزم، منعكسا على الجماهير الشعبية بالمزيد من القهر والتفقير.

ـ لم يتوقف المد النضالي عن التطور والتصاعد رغم القمع ورغم التواطؤ القيادى، بل أن هذا المد تمكن من فرض نفسه في الساحة، سواء على المستوى النقابي ـ عماليا وطلابيا ـ أو فيما يخص توسيع رقعة النشاط الثقافي والجمعوى وتطوير تعابيره وأساليبه، أو على المستوى السياسي كما برز ذلك بالنسبة لاكبر قوة سياسية في البلاد، الحركة الاتحادية، في تمكن قواعدها من تضييق رقعة تأثير اليمين الاتحادى وتعرية وجهه الحقيقي، ثم هزمه أيديولوجيا وسياسيا، رغم استعانته السافرة بأجهزة القمع وقوة البوليس.

واذا كان النظام قد تمكن من اطالة انفتاحه المزعوم، بفضل عصا "الاجماع" وحقنات المساعدات الخارجية، وتواطؤ "طابوره الخامس" داخل الحركة التقدمية فان الواقع الموضوعي كان أعند وأقوى. وهذا ما جسّدته وعبّرت عنه انتفاضة ٢٠ يونيو المجيدة (١٩٨١) والتطورات اللاحقة بها، وأكدته بشكل قاطع شامل انتفاضة يناير البطولية (١٩٨٤).

سياسة الهروب الى الامام

لقد كانت انتفاضة يونيو ١٩٨١، رغم خسارتها وطابعها الظرفي العفوى، تدشينا لتطور جديد لنضال الجماهير الشعبية وقواها الثورية، اذ جسّدت في آن واحد هشاشة الانفتاح وطابعه النخبوى من جهة، وادانة الجماهير لهذا الانفتاح ونتائجه العملية، وفجّرت الاجماع المزيف المفروض وعرت حقيقة الديموقراطية

المزعومة، من جهة ثانية. لكن طابعها العفوي واستمرار الهيمنة الاصلاحية التحريفية على مواقع التقرير والتعبير داخل الحركة التقدمية، لم يكونا ليسمحا بتطويرها وتصعيدها وتجذير نفسها النضالي. لكنها مع كل ذلك وضعت النظام مجددا أمام أزمته الدائمة.

ولمحاولة اخراج نفسه من هذه الورطة الحقيقية، لم يكن للنظام من سبيل آخر غير نهج سياسة الهروب الى الامام، مجسّدة في المحاور الاتية:

ـ انتزاع المبادرة السياسية من جديد بالنسبة لمسألة السيادة الوطنية، وتوظيفها داخليا على غرار ما عمل في نهاية سنة ١٩٧٤، سواء لتبرير القمع الداخلي أو لطمأنة الجيش. ومن ناحية ثانية، محاولة فك عزلته الدبلوماسية والسياسية خاصة على المستوى الافريقي.

ـ تعميق الترابط مع الامبريالية الامريكية، وخاصة مع ادارة ريغان بسياستها العدوانية السافرة، وضمان دعمها ومساندتها له كنظام، مقابل تنازلات خطيرة في شكل تنشيط القواعد العسكرية الامريكية الموجودة وبناء أخرى جديدة في الشمال والجنوب، زيادة على جعل التراب الوطني رهن اشارة قوات التدخل السريع الامبريالية للعدوان على شعوب الوطن العربي وافريقيا.

ـ وبترابط مع التوجهين الاولين، التهافت على القضية الفلسطينية وتقديم خدماته السياسية كوسيط للرجعيات العربية لدى أمريكا خاصة، مع اشتداد عزلة مصر ووصول كامب ديفيد الى طريق مسدود.

ـ تقليص رقعة النشاط السياسي والنقابي والجمعوي وتهميشه أكثر ما يمكن في محاولة منه لتجميد الساحة الداخلية عبر تصعيد القمع وتنويع أساليبه ومجالاته مقابل الحفاظ على واجهة نشاط سياسي فولكلوري يحفظ بها ماء وجه الديموقراطية المزعومة.

ـ توظيف مختلف خدماته الخارجية السالفة الذكر، للحصول على المساعدات والهبات المالية والقروض للتنفيس عن الازمة الاقتصادية وخلق نوع من الرواج المالي على الاقل.

ان كل هذه المحاور المتداخلة والمترابطة، كما هو واضح، عاجزة عن حل مشاكل النظام بشكل حاسم ونهائي، لكنها تسمح له بربح الوقت لترتيب أوضاعه لمحاولة استرجاع المبادرة والتحكم فيها. فهذه التوجهات تجسّد كما برز من خلال السنتين الاخيرتين، حقيقة أساسية وهي أن النظام ـ فضلا عن استراتيجيته العامة الواضحة الملامح ـ يعيش على الحلول الظرفية القائمة على ربح الوقت واجترار الوضع. فهو واع تمام الوعي لقصر نفس هذه الحلول، خاصة عندما تتعلق بالوضع

الاقتصادي/ الاجتماعي المتأزم، وما يهمه بالتحديد هو كبث النقمة الشعبية وأبعاد شبح الانقلاب. أي أن انقاذ النظام وضمان استمراره هما هاجسه اليومي ومحور سياسته الظرفية. ولا يهم بعد ذلك ان تحول المغرب الى محمية أمريكية أو بقي خرابا وأنقاظا.

ان سياسة الهروب الى الامام هذه، اذ تترك للنظام عنصر المفاجأة والمبادرة وتسمح له بتغيير مواقفه بالسرعة والدقة المطلوبتين، فانها لا تخلو من المغامرة والمخاطرة. فسياسة من هذا القبيل تستلزم بالضرورة حصر دائرة القرار وتضييقها وتشخيص القرار نفسه بالتالي. وهذا يحرم النظام من دعم فعّال واع ومستمر من جانب نخبته السياسية التي تجد نفسها في ظل غياب الرؤية حتى على المدى القصير، في حالة تردد وقلق دائمين. وهذا ما يجعل خطة النظام هذه مهيّأة لان تنقلب عليه في أيّ وقت وحين، خاصة وأنه موضع سوء ال لدى القوى الامبريالية نفسها الغير مستعدة للتخلي عن موقع المغرب.

في ظل المحاور السالفة الذكر عمل النظام اذن على فرض حالة استثناء عملية داخليا، بموازاة التناور السياسي خارجيا سواء فيما يخص مسألة "الاستفتاء" أو التحرك على المستوى العربي خاصة بعد حرب بيروت والتطورات اللاحقة بها. لكن خطة النظام تعرضت لاكثر من هزة طوال هذه الفترة على كافة المستويات، ولم تزد أزمة مشروعيته سوى احتداما وحدة.

فعلى مستوى "مسلسل التحرير": تورط النظام في مسلسل الاستفتاء من حيث أن الملف أصبح مفتوحا من جديد على المستوى الدبلوماسي وفي ظروف وشروط مخالفة لوضعية ١٩٧٤. فانطلاقا من استحالة الحسم العسكري وانطلاقا كذلك من صعوبة الاستمرار في وضع الاستنزاف الحالي بكل تكاليفه البشرية والمادية، وبكل انعكاساته السياسية والمعنوية، أصبح هامش التناور أمام النظام جد ضيق ومحصور. فسواء نظم الاستفتاء بهذا الشكل أوذاك، أو لم ينظمه، فانه يجد نفسه بين خيارين كلاهما يهددان مصيره: التنازل بعد سنوات من التضحيات واهدار الطاقات، أو التعنت وقبول خيار استمرار وضع الاستنزاف بكل انعكاساته الخطيرة.. خاصة وأن مناورة المغرب العربي كمجال للتنفيس عن أزمات الانظمة ومشاكلها، وصلت هي الاخرى الى مأزقها المحتوم خاصة على مستوى العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية. ومما يزيد من صعوبة الوضع بالنسبة للنظام هو كون لا الولايات المتحدة ولا فرنسا، على تباين مصالحهما الضيقة، لا ترغبان في أن يسير التوتر في المغرب العربي بشكل يهدد مصالحهما في أيّ قطر من أقطاره.. ومن ثم يمارسان الضغط على الورقة الاضعف التي هي النظام المغربي للحفاظ على الامتيازات القائمة بالنسبة لهما في

المغرب العربي.

وعلى المستوى الاقتصادى/ الاجتماعي وصلت الوضعية الى درجة بالغة الخطورة سواء تعلق الامر بالكساد الداخلي وكل انعكاساته السلبية بما في ذلك على البورجوازية نفسها، أو تعلق بمصداقية الحكم لدى المؤسسات المالية الدولية ودول البيترودلار. ومع استمرار الجفاف وانعكاساته وآثاره وتزايد نفقات الحرب ومستلزماتها والارتفاع المستمر للطاقة والدولار، تزداد الازمة الهيكلية المزمنة في الاستفحال والتردى. وهذا ما يتجسد يوميا في استفحال ظاهرة البطالة والارتفاع المهول لتكاليف المعيشة في ظل ضعف الاجور، بل وتعميم ظاهرة الطرد والتسريح من العمل. ان الازمة لا تخيّم على حاضر المغرب فقط بل ترهن مستقبله كذلك، سواء بالديون الخارجية وتكلفتها المتصاعدة أو بالتفكك والتسيب الذى تعرفه الهياكل الاقتصادية القائمة، وانسداد آفاق التجاوز والحل ضمن الاوضاع الحالية.

وعلى المستوى السياسي: كان أهم تحول جوهرى هو فقدان الاتجاهات الاصلاحية/ المغامرة لهيمنتها واحتكارها لا على المستوى السياسي ولا على مستوى النقابات والجمعيات .. خاصة وأن مناورات النظام الانتخابية منها والسياسية لم تعد تقنع حتى منظميها والمساهمين المباشرين فيها، فبالاحرى أن تنعكس على المستوى الشعبي... وان هذا التحول قد شكل أحد الاسباب الرئيسية في هروب النظام الى الامام، وتأجيل الانتخابات مرة تلو الاخرى، بل أنه دفعه لاقحام نفسه كطرف مباشر في الصراع الحزبي داخل الاتحاد في محاولة لحسم الامور لصالحه بعد أن فشل في التأثير عليها بالقمع غير ما مرة.

ان خطورة مأزق النظام، كما هو واضح من خلال الاستعراض السريع للمستويات الثلاث السالفة، لم يترك أمامه خيار آخر غير البحث ومن جديد عن اكتساب الوقت الذى أصبح همه الدائم وهاجسه اليومي. في هذا الاتجاه تم تطبيق تعليمات البنك الدولي في الصيف الماضي كشرط للحصول على الديون والتسهيلات الجديدة، ومع الالتزام بتطبيق الشطر الثاني من هذه التعليمات خلال شهر يناير ١٩٨٤. وشكل ذلك كما هو معلوم الفتيل الذى فجر وضعية متأزمة أصلا، من خلال انتفاضة الجماهير البطولية التي أرغمت النظام على التراجع والتنازل والغاء الزيادات المرتقبة في أسعار المواد الاساسية.

أما من الناحية السياسية، فان نهجه الواضح هو استمرار التجميد والحظر الفعلي على النشاط الديموقراطي الحقيقي، مقابل انفتاح ضيق على قوى الاحتراف والارتزاق السياسي من خلال ما أسماه بالحكومة الوطنية وتنظيم الانتخابات البرلمانية في النصف الاول من هذه السنة. كل هذه التوجهات تبقى دائما تحت

غطاء "الاجماع" وتعزيز "الجبهة الداخلية"، وتستلزم بالضرورة لجم الساحة السياسية من خلال تصعيد القمع والاضطهاد ضد الطاقات النضالية والقوى الحية في البلاد.

٢ ـ الوضعية الراهنة والاحتمالات المرتقبة

ان المحددات والثوابت التي تعرضنا لها بايجاز والتي تتحكم في سياسة النظام وتكتيكاته من جهة، وتبلور وتعمّق تناقضه مع الجماهير الشعبية من جهة ثانية، هي التي تطرح أمامنا معالم تطور الاوضاع المستقبلية، وتسمح لنا ليس بالتنبؤ أو التخمين، لكن بالتأكيد على الحقائق والاحتمالات الواقعية الاتية:

أولا: ان الاسباب الهيكلية والدوافع الموضوعية، الاقتصادية/ الاجتماعية منها والسياسية التي أدت الى تفجّر سخط الجماهير وتذمرها واقبالها على الانتفاضة والاحتجاج والدفاع عن لقمة العيش والكرامة، لا تزال قائمة حاضرة. فالغاء الزيادات في أسعار المواد الاساسية الذى أرغم عليه الحكم، لن يغيّر من واقع اقتصادى/ اجتماعي غاية في التأزم والتردى، واقع تجاوز بكثير، في ترديه وتفسخه، ما كانت عليه الاوضاع قبيل انتفاضة يونيو ١٩٨١... وبما أن الحكم عاجز هيكليا على ايجاد أىّ حل لهذه الازمة، لا آنيا ولا في الافق المنظور، فان دوافع السخط والنقمة الجماهيرية تظل قائمة، وبالتالي شروط الانتفاضة الشعبية، ولو بأشكال مخالفة ومتنوعة، تظل قائمة هي الاخرى...

ثانيا: أمام وضع هكذا، ليس للحكم سوى الاستمرار في الاعتماد على القمع والارهاب، والقتل والتشريد، كسياسة ومنهج في الحكم، ومع انفضاح لعبة "الاجماع" والمسلسل الانتخابي، وحكم الشعب عليها بالافلاس، وتعريّتها بشكل نهائي أمام الرأى العام الداخلي والخارجي، فان الحكم سيزيد من تشدّده في قمع الحريات الديموقراطية، وتضييقه الخناق على المنظمات الجماهيرية ذات المصداقية الحقيقية وسط الجماهير، وتسليط عصا القمع الغليظة على المناضلين التقدميين المخلصين. هذا مع العلم أن مأزق "مسلسل التحرير" سيزيد تعمقا وتزيد معه استنزاف الحرب ومستلزماتها. واذا كان القمع المنهجي يسمح للنظام بالاستمرارية والتحكم المؤقت في الاوضاع، فانه سلاح ذو حدّين لا محالة، لانه يبرز طبيعة الحكم المطلق ويعمّق من عزلته الشعبية ويقلص من "مصداقيته" لدى القوى الامبريالية، وبالتالي فانه لا يعمل سوى على رفع التناقض الاساسي الى مستويات أعلى، ويزيد من ضعف الحكم رغم مظاهر القوة والعجرفة...

ثالثا : وهذا ما يفتح الباب أمام احتمال خطير أصبح يلوح في الافق أكثر من أيّ وقت مضى، ذلك أن الامبريالية الامريكية ـ وكذا الفرنسية ـ تعي خطورة الوضع القائم وتنظر بعين الحرص والانتباه الى مصالحها الضخمة بالمغرب، استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا. ومن هنا فانها لن تتردد في استعمال سلاح الانقلاب العسكرى في حالة انفلات الامور من يد عملائها الحاليين، وتململ ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية وقواها الثورية، وذلك لاستدراك الوضع، ومحاولة اجهاض الثورة الوطنية والديموقراطية المحتومة، وقطع الطريق على أيّ تطور جذرى يفلت زمام المبادرة من بين أيديها، ويمس بمصالحها الاساسية.

والجدير بالذكر أن البورجوازية الكومبرادورية، خوفا على حاضرها ومستقبلها، وفي غياب مخارج سياسية بديلة، قد تخرج من كنف النظام لتشكل القاعدة الاجتماعية لاى مشروع امبريالي/ انقلابي، خاصة وأنها مهيأة أكثر من غيرها لضمان مصالح الامبريالية وصيانتها بحكم ارتباطها المصيرى بهذه المصالح.

رابعا : ومع وضعية غليان كهذه، وتعمق السخط والتذمر الشعبي، وغلبة اليأس والانهزامية لدى بعض الاوساط، تبدو التربة خصبة كذلك للمغامرة المسلحة المعزولة التي قد يدفع اليها بعض الانتهازيين الطامعين في السلطة. ورغم ضعف هذا الاحتمال، فلا يجب استبعاده تماما، بحكم توافر عناصر لا تنتعش الا في الماء العكر، وتشكل المغامرة بديلها وبرنامجها الواحد الاوحد للمساومة بها طمعا في الحصول على مكانة ما ضمن مشروع التغيير الفوقي للسلطة المسخر من طرف الامبريالية.

خامسا : خلاصة

ان اثارة هذه العوامل والاحتمالات الناجمة عنها، تأخذ في الظرف الراهن أهمية قصوى. فكما هو واضح، أصبح العنصر الخارجي، متجسّدا في الامبريالية بتواجدها العسكرى وهيمنتها الاقتصادية والسياسية، عنصرا مؤثرا في الصراع، وقد يكون حاسما. وان المنعطف التاريخي الذى سجلته الانتفاضة الشعبية البطولية لشهر يناير، من جهة، ومن جهة ثانية تعاظم حظوظ الاحتمال الثالث (الانقلاب الامبريالي).. يطرحان على الحركة الثورية المغربية تعقيدات كبيرة ومسؤوليات جديدة وملحة، اذ في كلا الحالتين ـ الانقلاب الامبريالي، الانتفاضات الشعبية ـ لن يتردد أعداء شعبنا في تسليط الارهاب عليها والتصفيات كمقدمة لاجهاضها. ولن يكون من باب المغالاة التأكيد على أن الحركة الثورية المغربية موضوعة أمام خيار واحد: اما أن تتمكن من تطوير أوضاعها الذاتية وتصليبها، بترسيخ مكتسباتها وتقويتها، حتى تكون في مستوى التجاوب مع الوضع بكل احتمالاته ومتطلباته، واما

أن تتعرض للاجهاض والتصفية..

واذا كنا قد ركزنا خلال هذا الاستعراض السريع للاوضاع السياسية واحتمالاتها على استراتيجية النظام وخططه وتكتيكاته، فليس معنى ذلك اهمال الوضع الجماهيرى ومكتسبات الحركة التقدمية والثورية، أو أن النظام وحلفائه يتمتعون بموقع القوة بشكل مطلق، ينفذون من خلاله كل مخططاتهم بشكل آلي أو بضربات سحرية.. على العكس من ذلك، فان الشعب المغربي وقواه الحية يبقى هو صاحب الكلمة الاخيرة، وأن أيّ تحليل يتغاضى عن ذلك أو يسقط من حسابه قدرة الجماهير الشعبية على الرد والمواجهة، انما هو تحليل مبتور يتغاضى عن نصف المعادلة السياسية القائمة.. أما من جهتنا فلقد أكدنا في غير هذه المناسبة، ونؤكد على ضوء الاحداث والوقائع المستجدة، ان الشروط الموضوعية للتغيير الثورى في المغرب قائمة متعمّقة منذ زمن غير قصير، وأن الجماهير الشعبية عبّرت بالملموس عن طموحها في التغيير الجذرى واستعدادها للتضحية والاستشهاد في سبيله. يبقى الخلل اذن في الشروط الذاتية أى في دور الطليعة الثورية ـ بما لهذا المصطلح من أبعاد أيديولوجية وسياسية وجماهيرية ـ القادرة على تأطير نضال الجماهير والتجاوب معه والالتحام به، وقيادته نحو أهدافه الايجابية المنشودة.

فهل ستتمكن الطليعة الثورية المغربية من رصّ صفوفها وبلورة تنظيمها، وحشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية الصادقة في معركة التغيير الوطني الديموقراطي الحقيقي، والالتحام بالجماهير الشعبية في نضالاتها اليومية العريضة والمتعددة الجبهات، كما في وقت الانتفاضة والمجابهة؟

ان التفاؤل الثورى يدفعنا للقول بأن هذا هو الاحتمال الاقوى بالنسبة لكل الاحتمالات السابقة الذكر، وهو الاعند والاصلب من كل الحسابات الامبريالية والرجعية.

★

المغرب : الدولة المخزنية والقمع

بقلم عبد الله البارودى

١ ــ المخزن ، الاستعمار والقمع

طوال عدة قرون ، والمخزن ، يمارس سياسة قمعية ومنهجية من أجل الحفاظ على أسس حكمه وتوطيدها . وقد كان خصومه ، في أغلب الحالات ، يعدمون بعد لجمهم واضعافهم . واذا نجوا من الاعدام ، فذلك من أجل المتاجرة بحياتهم على المستوى السياسي ، و"قلبهم" بهدف جعلهم أدوات لمخططاته .

لقد كان الاعدام اذن هو القاعدة ، من حيث كونه وسيلة ردع متقدمة ضد الخصوم . على أن هناك حالة استثنائية كان القصر وخدامه يلجأون فيها الى اختطاف أعيان وممثلي القبائل ، وذلك عندما ترفض هذه الاخيرة تسديد الضرائب . فقد كان هؤلاء الاعيان يؤخذون كرهائن حتى يؤدي العصاة الضرائب المفروضة . وفي حالة الرفض ، يتم اعدام الرهائن وتنظيم حملات عسكرية لنهب وذبح القبائل التي يمثلونها . وهكذا كان مقابل الضريبة هو الاختطاف أو الفدية أو الموت .

لقد كان المخزن يعتبر أن الحرب الظافرة ، هي التي تنتهي اما باستعباد الخصم أو موته . وبما أن الاستعباد ، هو شكل من أشكال الموت ، فان الحرب المنتصرة كانت تؤدي الى ابادة وسائل الخصم العسكرية والسياسية والنفسية ، والاستحواذ على موارده وامكانياته الاقتصادية . وهكذا ، فان أيّ شكل آخر من أشكال القمع (ومن بينها الاختطاف) ، كاقتصاد وتسيير للقمع ، لم يكن الا بديلا ثانويا جدا .

ويمكن القول : ان الشعب المغربي قد تعرض لهذا الشكل من الحرب على يد المخزن ، الى حدود الغزو الاستعماري للمغرب (*)

بما أن دعامة الاستعمار والامبريالية هما الربح والاستحواذ على الموارد ، فان اقتصادهما السياسي للحرب العدوانية كان ولا يزال يثبت قدميه على اقتصاد صارم للوسائل المادية ، مع العمل في نفس الوقت بأشكال جديدة من الحرب التي ينبغي أن تؤدي بأقل كلفة الى استسلام واخضاع الشعوب المعتدى عليها . فالحرب النفسية بشكلها العصري ، خرجت للوجود هكذا ، مع تطور الايديولوجية الاستعمارية . ولم يكن الهدف من الوسائل العسكرية المستعملة ، سوى أن تجسّد على الساحة ، النتائج المحققة على صعيد الضمائر ، بفضل عملية نسف غادرة وطويلة الامد .

لقد كان الايديولوجيون الاستعماريون يؤكدون أن ميدان المعركة الحقيقي الوحيد يوجد على مستوى الوعي الجماعي للشعوب المعتدى عليها والمحتلة . وهكذا يمكننا أن ندرك معنى عبارة ليوطي الشهيرة : "على المرء أن يظهر قوته لكي لا يضطر لاستعمالها" .

اظهار أن بمستطاعهم خوض الحرب ، وأن لهم وسائل ذلك ، لكي لا يضطرون لدفع مصاريف باهظة ومؤدية الى الافلاس للقيام بها .. ان كل استراتيجية الحروب الاستعمارية واقتصادها السياسي منذ قرن ، تتلخصان في هذه العبارة المقتضبة التي استبق محتواها المفهوم الراهن للترهيب والردع في المجال النووي

ولقد هيمن هذا المحتوى الايديولوجي على كل السياسة القمعية للمخزن في ظل الاستعمار . ولا زال يهيمن الى حد ما على السياسة القمعية للمخزن المغربي منذ الاستقلال الممنوح في عام ١٩٥٦ .

ان الاستعمار ، كنظام للاستغلال الكلي للمصادر ، لم يكن له اذن ، أن يكتفي بنهب ظرفي ، مقابله الطبيعي هو القمع الوحشي ان لم يكن ابادة القبائل كما كان يفعل المخزن طوال القرون الماضية . ومن هنا ، فان سياسة الرأسمال الاستعماري ، كانت لها كمقابل وكمساعد ، استراتيجية قمعية ذات خصوصية ، تعمل على تشجيع اقامة نظام استغلالي دائم ، لا يقوم على نهب المصادر فحسب ، بل أيضا وبالاخص على تجنيد قوة عمل السكان المحتلين لفائدته .

وهكذا فان قانون الربح كان يملي على المستعمر استبدال اعدام وقتل

(*) هذه الحرب التي خاضها المخزن ضد الشعب المغربي اكتست شكلها المنهجي في عهد مولاي اسماعيل . انظر كتاب ديوفونتان ماكرانج : اسماعيل الكبير امبراطور المغرب ، باريس ١٩٢٩ ، ص: ٦٣ ــ ٨٣ .

الخصوم (أي المقاومين) بسجنهم أو تكبيلهم بالحديد، واكراههم على الاشغال الشاقة واحالتهم الى أوضاع العبيد، وبذلك كانت لهم مردودية قصوى، بحيث أنهم لم يكونوا يكلفون الاستعمار سوى غذاءهم، الذي كان الغرض منه تجديد قوة عملهم.

وهناك وجه آخر من قانون الربح لا يقل أهمية، وهو قابلية المكبلين على "الحركة"، بحيث كانوا ينقلون وفق الاوراش، وخاصة منها تلك التي كانت تمليها متطلبات الغزو العسكري، كالموانئ وطرق المواصلات والتحصينات.

وهكذا، اختفى عشرات الالاف من المقاومين والسجناء المغاربة دون أن يظهر لهم أثر، وماتوا على مذبحة قانون الربح الاستعماري: "لقد كان الرهائن يختطفون من قبيلتي بني وراين وآيت تزروشن الجموحتين، بناحية تازة. فيقومون، وأرجلهم مكبلة بالحديد، بوضع رصة السكة الحديدية للطريق الامبراطوري الرابط بين فاس والجزائر. كما كانت اليد العاملة السجينة تسلّم للشركات الكبرى التي أنشئت من طرف "شنايدر" و"بنك باريس والاراضي المنخفضة" (باريبا) لتشييد البنية التحتية المرفئية والحضرية والسكة الحديدية للساحل الاطلسي، بينما كان سجناء المخزن يستعملون كيد عاملة مجانية لصيانة الطرقات البلدية واعداد المراكز الاستعمارية الصغيرة" (*)

كانت "للاختفاءات" الجماعية، أثناء الغزو الاستعماري، للمواطنين المغاربة الرافضين أن يستخدموا كمرتزقة ضد القبائل العاصية، أربعة أهداف رئيسية:

١ ـ اضعاف الامكانيات الديموغرافية للشعب المغربي، وبالتالي قدرته على المقاومة.

٢ ـ التجنيد الاستعبادي للسجناء المكبلين بالحديد، لاقامة الاساس الاقتصادي للرأسمال الاستعماري.

٣ ـ تحطيم البنيات الاقتصادية لنمط الانتاج المغربي، بغية ادماج المغرب تدريجيا ضمن الدورات الرأسمالية القائمة.

٤ ـ الشروع في البلترة الاجتماعية لجماهير الفلاحين المغاربة، لاضعاف جبهة المقاومة من جهة، واطلاق مسلسل هجرة السكان نحو الاوراش الاستعمارية، من جهة ثانية (*).

(*) دانييل ريفي: ليوطي الافريقي، مجلة التاريخ، عدد: ٢٩ ـ ديسمبر ١٩٨٠، ص: ٢١.

(*) في هذا الاتجاه، كانت عبارة ليوتي الشهيرة: "ورش واحد يساوي كتيبة عسكرية"

ان الاختفاءات الجماعية لعشرات الالاف من المقاومين المغاربة، طوال الخمسة وعشرين سنة التي دامها الغزو الاستعماري (١٩١٢ـ١٩٣٦)ـ والتي شكلت، أي الاختفاءات، أدوات ساطعة للحرب الكلية ضد الشعب المغربي ـ كانت تتواصل بسياسة من العسف بلاحدود، وخاصة في مناطق المغرب الجنوبية. فبمباركة ومساعدة المحتلين، تحولت مراكش ونواحيها الى معاقل شخصية حقيقية لما كان يسمى في السابق بقواد الجنوب الكبار: الكوندافي، المتوكي، الكلاوي. ولكن سرعان ما فرض هذا الاخير ارادته على الحاكمين الاخرين. وقد كانت سلطة هؤلاء القواد الكبار هي مقابل تعاملهما مع الاستعمار من أجل غزو المغرب. فقبل هذا الغزو بكثير، كانت كل تحركات المصالح الاجنبية التابعة لبلدان أوروبية مختلفة تجد في هؤلاء القواد من يواصلها. وفي هذا الصدد، فان المدني الكلاوي، الابن الاكبر للتهامي الكلاوي السيء الذكر، كانت له علاقات مع وكلاء سريين أوروبيين من مختلف الجنسيات. وليس من قبيل الصدفة أن يتم احتلال منطقتي مراكش وأكادير ابتداء من السنوات الاولى (١٩١١ـ١٩١٤) للغزو الاستعماري. فلقد انضم القواد الكبار مع أنصارهم، الى الجيوش الغازية لمحاربة المقاومة المغربية في المنطقة التي كان يقودها الهيبة آنذاك. وقد توصل قواد الجنوب الكبار (*)، وهم مغمورون بالتشريفات لتعاملهم وخيانتهم، من ليوتي وخلفائه بتوقيع على بياض يطلق أياديهم لينهبوا ويقتلوا على هواهم، ويقيموا ثروات طائلة على حساب الجماهير الموضوعة تحت رحمتهم.

وهكذا عرفت أقاليم الجنوب في ظرف أربعة وأربعين سنة من الاستعمار، قمعا وحشيا، واختطف الناس بالالاف من طرف زبانية القواد الكبار، ولم تجد لهم عائلاتهم أثرا. وكانت أيّة محاولة من هاته العائلات تليها أعمال انتقامية، تؤدي الى اختطاف واختفاء أشخاص آخرين، مع مصادرة ونهب ممتلكاتهم (*).

ولذلك خيم صمت رهيب على أقاليم الجنوب طوال أزيد من أربعة عقود. وقد كان الاشخاص المختطفون، المحبوسون والمكبلون بالحديد (*)، يحتضرون

تشكل شعارا وتوجيها في نفس الوقت. أنظر: ليوطي، الموسوعة المصورة، عدد خاص، ١٩٥٣، ص: ٤٨.

(*) في كتاب "مراكش أو أسياد الاطلس" (١٩٢٠) للاخوين طارو، يمتدح ويمجد المؤلفان هؤلاء القواد الكبار، وعلى رأسهم الباشا الكلاوي.

(*) يجب الاشارة أيضا الى أن نساءهم وأطفالهم كانوا يختطفون ويتعرضون لاعمال العنف الجنسية من طرف رجال قواد الجنوب.

(*) لم يكن المعتقلون مقيدي الارجل فقط، بل وكان يوضع حول عنقهم طوق حديدي

ويموتون في دهاليز الرعب وظلام القصبات التي كانت جميعها عبارة عن قلاع محصنة ترمز في أعين السكان، الى قوة وخيانة طغاة الجنوب. "ان قواد الجنوب ـ وخاصة منهم باشا مراكش، التهامي الكلاوي ـ يستحوذن على الارض والماء، وكلهم يشغّلون في اقطاعاتهم شعبا يستغلونه ويسخّرونه بلا رحمة. وكلهم يقتطعون رسوما باهظة وغير مشروعة... ويتركون الاشقياء الذين يتجرأون على الاحتجاج يقبعون في قصباتهم المحصنة" (*).

ان اختطاف الاشخاص في أقاليم الجنوب، تحت الحكم المتسلط للقواد الكبار طوال أربعة وأربعين سنة من الاستعمار، كان اذن يهدف بالخصوص الى ارهاب السكان واجبارهم على الركوع، بغية استغلالهم حتى العظم. وعلى عكس اختفاء عشرات الالاف من الاشخاص الذين ألقي عليهم القبض خلال الغزو الاستعماري، كان هذا الاختفاء، يرمي لتحقيق أهداف متعددة: عسكرية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ايديولوجية... الخ.

وتجدر الاشارة الى حالة أخرى من الاختفاءات الجماعية للمغاربة، وقعت في نهاية ١٩٤٥ بوهران، والتي تعرضت لها التجريدة المغربية المكونة من زهاء ٤٠ ألف رجل، أغمروا مجدا في المعارك ضد جيوش المحور في تونس وفي ايطاليا وفي فرنسا وفي ألمانيا (*). فقد انزلت التجريدة المغربية في وهران، حيث كان عليها أن تلتحق بالمغرب عن طريق البر بعد فترة استراحة قصيرة. وعلى اثر ازعاجات متكررة لا مبرر لها، ارتكبها الضباط الفرنسيون داخل بعض الوحدات المغربية، تسمّمت العلاقات بسرعة وتحولت الى معارك حقيقية استعملت فيها جميع الاسلحة. ولقد سبّب تدخل الفرقة الاجنبية والطيران خسائر فادحة في جنود التجريدة، وألقي القبض على المئات من الضباط وضباط الصف والجنود المغاربة، ولم يظهر لهم أثر أبدا، بل وأرسل العديد من الضباط الى معتقل "كايان" للاشغال الشاقة بغويانا (أمريكا الوسطى)، حيث قضوا نحبهم جميعا. وهكذا، وبعد خمس سنوات من المعارك البطولية، كان جزاء الجنود المغاربة، هو مذبحة وهران واعتقال و"اختفاء" جزء منهم.

موصولة بسلسلة الى الجدار.

(*) دانيل ريفي: ليوتي الافريقي، نفس المصدر، ص: ٢١ ـ ٢٢.

(*) هذا "الاختفاء" الذي تعرض له قسم من التجريدة المغربية يشكل نقطة تاريخية لم تسرد روايتها أبدا بالتفصيل، وأحيطت بسياج من الصمت منذ ذلك الحين. فنتمنى أن تسلط الاضواء يوما ما على هذه المأساة.

واذا كان الهدف الاساسي لسياسة المخزن القديم القمعية هو التصفية الجسدية السريعة لخصومه، فان سياسة الاستعمار في هذا المجال، كانت، بحكم قوانين الربح والاستغلال، مزيجا من الوسائل، منها "الاختفاءات" التي تهدف الى تصفية الخصوم من الساحتين العسكرية والسياسية، مع الاحتفاظ بهم على قيد الحياة، من أجل استغلال قوة عملهم الضرورية لتطور المشروع الرأسمالي في المغرب.

ويمكن القول: ان "الاختطافات الاستعمارية" للمغاربة، خلال حرب الاحتلال، كانت في واقع الامر، موتا اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا، لان المختطف لا يبقى "حاضرا" في المجتمع المغربي، مع أنه يبقى حيا بالنسبة للرأسمال الاستعماري. فهؤلاء المغاربة "المختطفون" كانوا اذن، "موتى مؤجلين"، يقضون نحبهم بسبب العمل الاستعبادي، والانهاك والتعذيب. لقد شكلت "الاختفاءات" احدى الوسائل المتعددة الهادفة الى تدمير المجتمع المغربي في مجموعه، أي في هياكله الاجتماعية، وأنماط انتاجه الاقتصادية، والثقافية... الخ، بغية فرض الهيمنة الكلية للمحتلين وتسهيل التنظيم المستمر للاستغلال والنهب.

ان المجتمع والشعب المغربيين ككيانين أصيلين هما اللذين كانا اذن مستهدفين، باعتبار أن المشروع الرأسمالي الاستعماري كان يرمي الى تدميرهما، وبالتالي "موتهما"، ابتداء من اللحظة التي أصبحا فيها خاضعين لمتطلبات المصالح الاجنبية. وبالمقابل، فان المخزن، باعتباره تشكيلة اقطاعية عتيقة، لم يكن يهتم (على غرار الرأسمال الاستعماري)، بقوة عمل خصومه السياسيين. ولذلك كان يصفيهم (عندما كانت تتوفر له الوسائل)، من أجل ارهاب السكان بغرض الهيمنة والنهب. لكن سياسته القمعية، بسبب الهياكل الاجتماعية القائمة، لم يكن بامكانها أن تمس الا كيانات اجتماعية مستقلة محددة، هي القبائل. أما وحدة المجتمع والشعب المغربيين ووجودهما فلم يكونا قط مهددين، لاسيّما وأن مشروع المخزن لم يكن يخضع لمصالح الاجنبي، باستثناء بعض الفترات.

وبالمقابل، فان قواد الجنوب الكبار جعلوا من الاغتيالات و"الاختطافات" دعامة سياستهم القمعية، بموافقة ومباركة وعون المحتلين، بغية اقامة الرعب والهيمنة والنهب. وهكذا نلاحظ أن سياسة الكلاوي وزبانيته في القمع، كانت تنتمي في نفس الوقت الى سياسة المخزن القديم، وسياسة الاستعمار.

٢ ـ حالة المخزن الحالي:

كان مفهوم المخزن، بمعناه السائد، يدل على السلطة، والحكم والادارة

التي كانت في الماضي بيد السلطان ومجموع المكلفين بتسييرها وممارستها، على امتداد مجال جغرافي معيّن يسمى المغرب. وكان هذا الاخير كمساحة وحدود متقلبة حسب المراحل والسلالات، يتطابق مع صلاحيات وشرعية السلطان، الذي كان يمسك بهذه السلطة، بحكم انتسابه (المفترض) للرسول.

هذه الصلاحيات وهذه الشرعية تشكل على المستويين الايديولوجي والسياسي، سندات ملكيّة من نوع خاص، بحكم أنها تقدّم وكأنها تابعة لقانون الاهي، وبالتالي فوق قانون البشر. هذا القانون وسندات الملكية هذه، يسري مفعولها على مجال المخزن هذا بالضبط. فكلمة ملك تعني تحديدا المالك للسلطة وللمجال الجغرافي الذي تمارس عليه هذه السلطة. وكل ما يوجد في هذا المجال (وبالدرجة الاولى البشر)، هو ملك للملك وخاضع لسلطته. كما أنّ كلمة سلطان مشتقة من كلمة السلطة. فالسلطان اذن، هو من يملك ويمارس السلطة على مجال جغرافي يسمى سلطنة أو مملكة أو أمبراطورية.

والعلاقة بين الملك (أو السلطان)، والجماعة البشرية التي تعيش فوق المجال الجغرافي، المملوك له والتابع لحكمه، هي علاقة خضوع وتبعية (*). ومن ثم، فان للملك أو السلطان رعايا لا يمكنهم في هذه الشروط، أن يطمعوا في أن يكونوا مواطنين. فالسلطان في المخزن القديم، الذي كان يمركز في شخصه السلطة الدينية والسلطة الدنيوية كان هو مصدر وحامل كل الحقوق، وبخاصة الحق العام (*) بينما المصدر الوحيد للقانون الاسلامي هو القرآن. فمن الواضح اذن أنّ السلطان يتسلط على القرآن ويستغله لاضفاء الشرعية على شخصه وحكمه وملكيته وحقوقه، وذلك على حساب الرعايا ممن لا يمكنهم التطلع الى وضعية أخرى غير وضعية الخضوع والتبعية. ومن هنا، فان أيّ امتياز يخصّص لفرد (أو مجموعة) من الرعية، أو حتى لعشيرة منها (القبائل)، هو من قبيل المنح وذلك بهدف ربطهم بالسلطان عن طريق مصالح معينة (*). وهذه المسألة واردة بالنص في الفصل ١١ من مشروع الدستور المغربي لـ١١ أكتوبر ١٩٠٨.

(*) حول هذا الجانب، أنظر الفصل المتعلق بـ"ايديولوجية الاقطاعية العلوية" في كتابنا: المغرب في البحث عن ثورة، منشورات سندباد، باريس ١٩٧٢.

(*) أنظر بصدد هذه النقطة، التقرير الاخباري للاقامة العامة، تاريخ يونيو ١٩٥٢. الوثائق الفرنسية، ملفات الصحافة، ص: ٠٢.

(*) نشير الى أن سياسة المنح لا زالت تشكل احدى دعامات أسلوب الحكم عند القصر الملكي المغربي، منذ الاستقلال الممنوح في شهر مارس ١٩٥٦.

ولم يغير وصول الحماية شيئا من الوضعية المتميّزة للسلطان، والذى يجدر التذكير، بأن الغزو الاستعماري قد تم باسمه. وبالفعل، فانّ "مغرب الحماية قد ظل نظاما تيوقراطيا، بحيث أن المبدأ المغربي الحديث المتعلق بفصل السلطات لم ينقل الى الحق العام الشريف" (*).

وهكذا، فان المغاربة الرعايا، وجدوا أنفسهم مستعمرين بنفس الصفة. وقد شكل هذا المزيج بين الوضعيتين القانونيتين، كرعايا وكمستعمرين، أرضيّة لسياسة القمع خلال الحماية، والتي كان من نتائجها الطبيعية، ليس اخضاع المغاربة طوال القرون الماضية فحسب، بل أيضا، وبالخصوص، الاستغلال المنهجي الكلّي والوحشي لقوة عملهم بموازاة الاستغلال المنهجي لمصادر البلاد.

وقد قاد قانون الرعية وقانون المستعمر الى اخضاع مزدوج، أو بالاحرى اخضاع مضاعف، هو جوهر العنف نفسه. والحال أن أيّ اخضاع الآويعني الاستغلال والنهب والامتيازات التي لا يمكن أن تحفظ وتجدّد الا بالاكراه والقمع. وهذه كلها صفات مميّزة وجدت مجال تطبيقها وتجريبها في الجنوب المغربي على الخصوص، تحت وطأة الكلاوي. فالمقابل لخيانة هذا الاخير، كان أن تركت له "حرية تحرك شبه اقطاعية" (*) "مكنته شيئا فشيئا من مراكمة ثروة هائلة. فكل ما ينتج شيئا من المال في مراكش وفي الاطلس كان يوجد بين يديه: السحرة، العاهرات، الرعاة، الرحل، الفلاحين، تجار الشاي والسكر، الجمالة.. فكل نشاط بشري في الجنوب الآويقتطع منه الباشا ضريبته" (*).

ان محتوى مفهوم المخزن، ما قبل الحماية وخلالها، كان يتعلق بنوعين من الحكم، لكل منهما اقتصاده الخاص للقمع. فحكم المخزن القديم، كان يقضي على وجه العموم، بالتصفية الجسدية للخصوم ونهب ممتلكاتهم. أما حكم الحماية، فانه استعمل نسقا كاملا من الوسائل لتنظيم الاستغلال الكلّي والمنهجي، ومن ضمن هذه الوسائل، كانت هناك "الاختفاءات" التي شكّلت اذن، "تجديدا" في مجال القمع بالمغرب.

لكن اذا ما تفحّصنا المعنى الحرفي لكلمة المخزن، فانه يعني متجر، مستودع، مكتب، مكان للخزن أو للحفظ، ثكنة..الخ. وبما أنه كان يشير أيضا الى السلطة، والحكم والادارة، التابعة للسلطان في السابق، فهذا يعني أنّ تلك

(*) التقرير الاخباري للاقامة العامة، المصدر السابق، ص: ٠٣.

(*) ميشيل كلير: "أسطورة الكلاوي"، مجلة ايستوريا، سبتمبر ١٩٦٦، ص: ١٣١.

(*) نفس المصدر السابق، ص: ١٣١ – ١٣٢.

السلطة كانت مجسّدة ماديا و"مندرجة"، مرموز اليها، ومعرّفة في المجال القروي المغربي ببنية تحتية حضرية، مكونة من قلاع كانت في آن واحد ثكنات عسكرية ومستودعات لتموين الجيش، وأماكن حيث يخزن منتوج الضريبة أو الغنيمة بعد نهبها، ومراكز للاعتقال المؤقت للرهائن، ونقاط دعم لتوسيع سلطة المخزن وادارته.

والمولى اسماعيل، هو أول سلطان كانت له في تاريخ المغرب، فكرة أن أحسن وسيلة لتثبيت دعائم حكمه، هي تأطير البلد وتطويقه بمجموعة من القلاع المشيّدة في النقاط الاستراتيجية. وهكذا، كانت هناك في نهاية القرن السابع عشر، ستة وسبعون قلعة في المجموع (*). ويمكننا ان نفترض أن دلالة هذه القلاع (التي كانت مخازن ذات وظائف متعددة) على سلطة وحكم وادارة السلطان، ترجع الى عهد المولى اسماعيل.

لقد كانت هذه القلاع/ الثكنات اذن، في نظر سكان القبائل المغربية، بمثابة نقاط دلالة على حكم "جاء من بعيد"، مجهول وشرّير، يستعملها كقواعد لحملاته العسكرية، ولنهبه وقمعه، مع ما يرافق ذلك من تقتيل جماعي. كان هناك جدار من العداء وانعدام الثقة ما بين هذه القلاع وسكان المناطق المحيطة بها، خاصة وأن الجنود القاطنين بها وعائلاتهم كانوا أجانب عنهم تماما، فهم عبيد جاء بهم المولى اسماعيل من السنيغال ومالي الحاليين (والذين كان يطلق عليهم في السابق اسم السودانيين) خلال حملاته جنوب الصحراء (*). وتجدر الاشارة الى أنّ فرقا هامة من أبناء جنوب الصحراء (*)، قد جنّدت ضد المقاومة المغربية خلال الغزو الاستعماري، واستعملت كحطب للنار أثناء الحملات القمعية.

ومع توطد الغزو، أنشئت فرقة من الجنود الاضافيين، أغلبهم من أصل قروي، الذين أطلقت عليهم سلطات الحماية اسم المخزن، وكانوا (ولا يزالون) أداة قمع فعّالة جدا. وهذه الفرقة التي حافظ عليها النظام المغربي الحالي، تستعمل أيضا لاطلاق النار على التلاميذ والطلبة، واغراق المظاهرات في الدماء، وتكسير

(*) حول هذه القلاع، انظر كتاب ديوفونتين ماكرانج: اسماعيل الكبير، امبراطور المغرب، ص: ٦٠ – ٦٧ و ٧٦.

(*) وقد شكل المولى اسماعيل من هؤلاء العبيد المجلوبين من "السودان" نخبة عسكرية هي الحرس المخصص لامنه. وكان قسم من هذا الحرس الاسود هو الذي يعسكر في المدن المحصنة. للمزيد من التفاصيل، انظر ديوفونتين ماكرانج، المصدر السابق.

(*) أطلق العقارب على هذه الفرق اسم "سليغان"، أي ابناء السنيغال.

الاضرابات أيضا. وهي تشكل بعد المحاولتين الانقلابيتين (١٩٧١ و١٩٧٢)، مع مختلف أجهزة البوليس، ركيزة للدفاع عن النظام، بسبب أن الجيش المغربي "منفي" و"مسجون" (*) في الصحراء منذ ١٩٧٤. ويمكن أن نقول: أن لفرقة المخزن هذه نفس الدور الذي لعبه "سليغان" أثناء الغزو العسكري الاستعماري.

ان مفهوم المخزن المقرون بالحكم والادارة والمستودع والثكنة والقلعة والجيش.. مقرون أيضا بالقمع الذي هو أحد أوجه الحرب ضد الشعب المغربي. وهكذا كان العنف والقمع يقدّمان على المستوى الايديولوجي على أنهما نوع من الخلاص واللعنة الضرورية لارجاع "الرعايا الضالين" الى "الصراط المستقيم"، أي طريق العناية الالهية المتماشي مع وضعية الرعايا الخاضعين. لذلك، لم يكن هناك أيّ حدّ لهذا العنف وهذا القمع، لانهما يشرّعان بقانون فوق وضد قانون الناس. وحتى موت الرعايا كان يقدم على أنه مظهر من مظاهر "رحمة السلطان اللامتناهية" يعود على المعذبين بالجنة والغفران! (*) فلم تكن التصفية الجسدية للخصوم، والحالة هذه الا تجسيدا، لتوسيع وتقديس العسف والظلم.

كل هذا الخليط الايديولوجي نجده أيضا في قلب الاقتصاد السياسي للقمع في ظل المخزن الحالي. ذلك أنه وراء واجهة ولعبة المؤسسات، المقامة من أجل الضحك والتلاعب بمجموعات الصحافيين الاجانب المجاملين، فان القصر الملكي الذي أخذ على عاتقه الاستقلال الممنوح عام ١٩٥٦، ظل في العمق مخزنا كما قبل ١٩١٢، أي اقطاعية من الحق الالهي، بكل صلاحياتها المبينة سالفا. فالفصل الـ ٢٣ من "دساتير" ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، و١٩٨٠، ينص على أن شخص الملك مقدّس ولا يجوز المس به! وكذلك الشأن بالنسبة للفصل الـ ١٩ الذي ينص على أن السلطان هو "أمير المؤمنين"، مثلما كان في القرون الماضية (*). ولم يفت بعض المراقبين الاجانب أن يسجّلوا هذا الامر: "ففي ١٩٧٠، أقام دستور جديد ملكية شبه مطلقة، مستترة وراء مظهر تمثيلية وطنية زائفة. وعلى أيّة حال، فان دستور ١٩٦٢، نفسه.. حافظ على عنصر غارق في القدم، ألا وهو التيوقراطية" (*). وهذه الاخيرة التي

(* هذان النعتان هما الكلمتان اللتان يستعملهما أفراد الطغمة في القصر الملكي عندما يتكلمون عن الجيش.

(*) حول هذه النقطة، انظر ديوفونتين ماكرانج، المصدر السابق، ص: ٢٩٥.

(*) هذا الجانب يشير اليه سانت أولون، سفير لويس الرابع عشر لدى مولى اسماعيل. انظر ديوفونتين ماكرانج، المصدر السابق، ص: ١١١.

(*) موريس دوفيرجي: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، باريس ١٩٧٨، ص: ٤٠٩

أسدل عليها ستار المؤسسات لا تضلل أحدا. فأعضاء البرلمان لا يمثلون الشعب المغربي، بل انهم يمثلون الطبقات المحظوظة في البلد" (*). والملك الحالي، حجر الزاوية في هذه التيوقراطية التي لا توجد الا من خلاله ولاجله، وأجل أقاربه، وزبنائه وخدامه من المغاربة والاجانب، هو طاغية من "العصور القديمة"، "ضال" في نهاية هذا القرن العشرين، "تنبثق شراسته العذبة ـ الملبّسة بألفاظ اليوم ـ من عصر وسطي غريب" (*). وبما أن كل تيوقراطية لا يهمها غير البقاء والاستمرار، فان السلطان المغربي الحالي، "يهيء" ابنه الاكبر ليكون وليّ عهد "على صورته". فلا غرابة اذن أن نجد في الكتب الرئيسية المدرجة في برنامج تعليم وليّ العهد هذا، كتاب مكيافيل: "الامير"، الذي يتم شرحه و"التعليق عليه"، بل ان السلطان المستقبلي يوصي بالحاح بأن يجعل من هذا الكتاب، مؤلفة المفضل.

ان المخزن الحالي، اقطاعية الحق الالهي، لا يتعامل مع المغاربة الاكرعايا فقط، فلما يلقي السلطان فيهم خطابا، فانه يبدأ بتعبير "طقوسي": "رعايانا الاوفياء"! مع أنه في "دساتير ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٠، يجري الحديث عن مواطنين. غير أن الحياة اليومية للشعب المغربي تثبت أن "جهاز" المؤسسات التي أقيمت منذ ما يزيد على عقدين من السنين، ليست سوى "فزاعة" وواجهة مخصصة للخارج تسمح لزبناء القصر الملكي والبورجوازية المغربية (أمام ابتهاج الغرب، الحارس الامين على مغرب الحسن الثاني) بـ"لعب لعبة الديموقراطية" لفائدتهم، ولعب "الكومبديا الديموقراطية" الممنوحة من طرف "أمير المؤمنين"، وهو نفسه الذي يقوم، لصالح طبقته وحماته ودعائمه الاجانب، بادارة استقلال ممنوح، مسروق ومصادر من الشعب المغربي في ٥٥ ـ ١٩٥٦ (*).

(*) صحيفة لاكروا، ٣ يونيو ١٩٨٠.

(*) نوفيل أوبسرفاتور، ١ ديسمبر ١٩٧٥.

(*) هذه "الكومبديا الديموقراطية" يلعب أدوارها الحسن الثاني من جهة والاحزاب السياسية الاربعة عشر الموجودة في المغرب من جهة أخرى. ولا بد هنا للقارىء ان يعرف أن الاغلبية الساحقة من هذه الاحزاب تموّل اما بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف الحسن الثاني، أو عن طريق اختلاس الاموال العمومية التي "يغض" عنها القصر الملكي الطرف. اذن فأصحاب "الخدعة الديموقراطية" هم الحسن والاحزاب السياسية التي لا تمثل غير البورجوازية المغربية. وتجدر الاشارة الى أن أحد أهمّ الممثلين وشركاء الحسن الثاني في "الكومبديا الديموقراطية الحسنية" الجارية على حساب شعبنا، هو بوعبيد الذي يعتبر، بمواقفه الثابت مع "جلالته" (أنظر جون آفريك، ٢٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٢، ص: ٢٨) المسؤول الرئيسي عن سوء معاملة الاستاذ

ان المخزن الحالي، باعتباره اقطاعية من القانون الالهي، يحكمها طاغية يقدّم شخصه على أنه "مقدس ولا يجوز المساس به"، ينتحل اسم "الجلالة" (*)، فهذه الاقطاعية تشكل في نهاية هذا القرن العشرين، اطارا سياسيا/ أيديولوجيا من عصر آخر، حيث المغاربة ليسوا سوى رعايا منعدمي الحقوق.. وينطوي قانونها "الشرعي" على الخضوع والاذعان الضروريين. والحالة أن التناقضات المتفجرة التي توجد داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية بسبب الامتيازات اللامحدودة للقصر الملكي وطبقته وزبائنه، لا يتم "تجميدها" وحدّها الا عن طريق العنف والقمع الوحشيّين. ولهذا الغرض وضع نظام بوليسي في بداية الستينات بفضل المساعدة الكثيفة والمتعدّدة الاشكال لعدة حكومات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية و"السافاك" الايرانية، التي لا يزال عدد من أفرادها موجودا بالمغرب ويعملون كمرتزقة في خدمة النظام المغربي (*).

ان المغاربة في وضعية "منعدمي الحقوق": هذا ما أقرّت به بعثة من المحامين الفرنسيين خلال زيارة قامت بها في ١٩٨١، لتتحرّى عن وضعية أولئك "المختطفين". فعند عودتها الى فرنسا لخّصت تحقيقها بعبارة وجيزة تقول: "هناك في المغرب وضعية انعدام الحقوق". والحالة أن هذه الوضعية ليست ظرفية، ولا هي وليدة الصدفة، انها التجسيد المؤسّسي والسياسي الدائم لايديولوجية المخزن الموجودة في المغرب. والمثير في الامر، أنه كان لا بد من مرور ثلاثين عاما من بعد الاستقلال الممنوح، لكي يبدأ الشعور بها، رغم كل المآسي التي لا تكفّ

بنعمرو ورفاقه الـ ٣٣، وكلهم مناضلون في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ويمثلون الجناح الوطني في هذا الحزب. ومن المعروف كيف جازى الحسن الثاني حماس بوعبيد، ومنحه كـ"هدية" ٣٫٤٦ ٪ من المقاعد على اثر الخدعة الانتخابية التي جرت يوم ١٩٨٣/٦/١٠. وهكذا، فبهذه "الهدية الغالية"، يعطي الحسن الثاني الحق بشكل غير مباشر للاستاذ بنعمرو ورفاقه!

(*) أنظر المقال الهام الصادر في "لوكانار أونشينيه" بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨١، والمخصص لجرائم وخيانات "جلالته".

(*) هؤلاء "المساعدون التقنيون" الايرانيون في مجال القمع المتعدد الاشكال ـ ـ وخاصة التعذيب ـ كانوا موجودين بالمغرب غداة سقوط الشاه، ثم التحقت بهم أفواج أخرى هربت من ايران. كما تجدر الاشارة الى أن باخرة "طابرزين" التي صنعت في ورش بحري فرنسي والتي كانت ستسلم لايران، قد تم اختطافها عام ١٩٨١ في عرض الشواطىء الاطلسية من طرف مجموعة من الضباط ورجال البوليس الايرانيين القادمين من المغرب. وقد تم طبخ هذه العملية كلها من طرف خبراء الحسن الثاني والمخابرات الامريكية. وليس من قبيل الصدفة أن تتوقف

عن اضناء الشعب المغربي. أضف الى ذلك أن المغرب أصبح على مرّ السنين محكمة استثنائية واسعة.

والواقع ان أسباب هذا "الجهل" بالوضعية التي يعيشها الشعب المغربي، تعود الى أن النظام المغربي يتمتع بـ"حماية" الحكومات الغربية ومساعداتها المكثفة. كما أنه يحظى بتواطؤ وصداقات متينة داخل أجهزة الاعلام بأوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا. وهذان العاملان هما اللذان يوجدان في أصل مؤامرة الصمت حول كل ما يمسّ النظام المغربي، وهي مؤامرة تبررها وتغذيها مصالح دنيئة واعتبارات جيو/ سياسية وجيو/ استراتيجية، لان مغرب الحسن وزبانيته يعتبر (على غرار ايران الشاه فيما مضى، والسعودية حاليا)، أحد الاركان الاساسية في المنطقة الخلفيّة لما يسمّى بـ"العام الحر". فسياسة القمع تنمّ اذن، بالضرورة عن "التقاليد" القمعية لمخزن القرون الماضية. ومن هنا، فلا غرابة أن يعلن الحسن الثاني عشية محاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ الانقلابية: "ان الله وضع الملك على العرش ليحافظ على الملكية. ومن أجل ذلك، نص المذهب المالكي على أنه لا يجب التردد في ابادة ثلث الشعب ذوي الافكار الضارة، من أجل حماية الثلثين الاخرين، اذا اقتضى الحال"!.

هذا الحكم الذي تضرب "جذوره الايديولوجية" في دموية مخزن القرون الماضية، قد يبدو شاذا لذوي الحس السليم. ومع ذلك، فان منطق الكراهية والقتل الذي يحمله يوجد في قلب المآسي والمجازر الجماعية: ١٩٥٩ في الريف، ٦٥ و١٩٨١ في الدار البيضاء، ١٩٧١ في الرباط، ١٩٧٣ في الاطلس المتوسط..الخ. والى كل هذا، يجب اضافة "المأساة الصحراوية" التي نظمها الحسن الثاني مثلما ينظم السيناريو (*) والتي تجري منذ ١٩٧٤، حاملة معها منذ تسع سنوات عشرات الالاف

باخرة "طابرزين" في الدار البيضاء للتموين قبل أن تتوجه للرسو في ميناء مرسيليا.

ونخبر القارئ أيضا بأن الابن الاكبر للشاه، وكذلك حاشيته يعيشون حاليا في المغرب ويقدم لهم الحسن الثاني دعما كاملا في أفق احتمال استعادة السلطة في ايران.

(*) من أجل فهم آلية هذا السيناريو، أنظر المقال الذي نشرناه في مجلة "الازمنة الحديثة" تحت عنوان: "المؤامرة الصحراوية ضد الشعب المغربي وجيشه"، أعداد ماي ١٩٧٩ ومارس ١٩٨٠.

ويجب الاشارة الى أن "المأساة الصحراوية" هي أيضا مأساة اقتصادية، ذلك أن تمويلها كلّف في الفترة ما بين ٧٤ و١٩٨٢، ما يقرب من ٧٠ مليار دولار، دفع منها الشعب المغربي ٥٠ مليار، أما الباقي فكان على حساب الجزائر وليبيا وموريطانيا. ونضيف، حسب معلومات موثوقة، أن الحسن الثاني قد قرّر الدخول في مسلسل انهاء "المؤامرة الصحراوية" التي مكّنته (بمساعدة

من القتلى والمشوّهين والمغتالين و"المختفين" من أجل "مجد وعظمة جلالته وعشيرته".

وبموازاة التصفية الجسدية على نطاق واسع، للخصوم السياسيين الحقيقيين أو المحتملين أو المفترضين، كما في عهود المخزن القديم، فان الحسن الثاني ونظامه يستخدمان تشكيلة كاملة من الوسائل القمعية التي أثبتت فعّاليتها خلال الغزو العسكري الاستعماري، يساعدهما في ذلك حماتهما الاجانب. ولقد رأينا فيما سبق، كيف أنّ مناطق الجنوب المغربي ومراكش كانت تحت نير الكلاوي، "مختبرا" رهيبا للقمع المتعدد الاشكال: التصفيات الجسدية، التعذيب، "الاختفاءات"، التعذيبات الجنسية ..الخ. في هذا النسق من الوسائل المستعملة، وبموازاة التصفيات الجسدية، تندرج "الاختطافات"، وهي على نقيض الفكرة الرائجة، لا تشكل واقعا حديث العهد في الترسانة القمعية، بل انها تمارس بكيفية منهجية منذ أزيد من عقدين.

وهكذا، فان سياسة القمع التي تستعمل ضد الشعب المغربي، تنمّ في آن واحد، عن سياسة المخزن القديم وسياسة الاستعمار، كما عن سياسة الكلاوي السيء الذكر. ولذلك فان الاستقلال الممنوح في ١٩٥٦، لفائدة القصر الملكي، وزبنائه والبورجوازية المغربية وحلفائهم، كان له كمقابل ارث استعماري جديد، ليس على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب، بل أيضا على مستوى القمع. ولنذكّر بأن الوسائل الموروثة عن الاستعمار قد تم "اغناؤها" منذ ١٩٤٥، بتقنيات قمعية استعملت ضد الشعوب المكافحة من أجل تحررها، في كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويمكن القول اجمالا: أن تدويل الرأسمال واستغلال العمل على نطاق هائل، كان مقابله هو تدويل القمع والعدوانية، مع نتائج طبيعية هي البؤس والجوع، والجهل، والامراض والمآسي. فكما أن المشروع الرأسمالي الاستعماري كان يهدف الى تدمير التشكيلة الاجتماعية المغربية، وأن كيان المجتمع والشعب نفسه

البورجوازية المغربية وحماتها الاجانب) من انقاذ نظامه بعد "هزتي" ١٩٧١ و١٩٧٢. وحسب نفس هذه المعلومات، فان هذا المسلسل سيقود حتما (رغم بعض المظاهر) الى اقامة "امارة صحراوية" مكونة من ٧٥٠٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠٠ نسمة!

٧٠ مليار دولار لتمويل هذه المؤامرة، عشرات الالاف من القتلى والجرحى، انهيار الاقتصاد المغربي، تقوية السيطرة الاجنبية على كل مرافق حياة البلاد ...الخ. هذه هي بعض النتائج الوخيمة "للمؤامرة الصحراوية"، وكل هذا من أجل "عظمة و"جلالة" "أمير المؤمنين".

كان في خطر، لكونهما كانا خاضعين للضرورات والمصالح الاجنبية، فان الاستقلال الممنوح للمغرب عام ١٩٥٦، بشكل اطارا تستمر فيه عملية التدمير هذه، بل وتتعمق على مر السنين لفائدة القصر الملكي والبورجوازية المغربية وحلفائهما الاجانب. فاذا كان الاستقلال قد سرق وصودر من الشعب المغربي ابتداء من ٥٥ ـ ١٩٥٦، فان كل الوسائل قد استخدمت منذ ذلك الحين لتكون الاسبقية لمصالح القصر الملكي وزبنائه والمتواطئين معه.

ان التشكيلة الاجتماعية المغربية الحالية ـ على غرار تشكيلات العالم الثالث ـ تعيش انتقالا نحو الرأسمال، الذي توجد جذور أعصابه المحركة في المراكز الهيمنية، فتوسع وتعمق العلاقات الرأسمالية داخلها لا يمكن أن تنمو الا في علاقة وثيقة مع الرأسمال العالمي. والحالة أن هذه العلاقات هي بالضرورة علاقات هيمنة واستغلال، ان لم تكن علاقات نهب. والطبقات التي "تدير" قاعدة الرأسمال المغربي هي بالضرورة، بحكم متطلبات مصالحها، طبقات وسيطة وسمسارة لاقطاب القوة في الرأسمال العالمي. ولهذا، فان الحسن الثاني وطبقته والبورجوازية المغربية، وأحزابها السياسية، هم من الناحية الموضوعية رعاة المصالح الاجنبية في المغرب.

ان تشييد أسس الرأسمال الخاص أو رأسمال الدولة في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية على سبيل المثال، قد تم على حساب جماهير الفلاحين الذين خضعوا لعلاقات انتاج النظام الجديد، والتي كانت في جوهرها علاقات عنف وقمع. والغزو الاستعماري كان من بين اهدافه، فرض نمط الانتاج الرأسمالي بغية افلاس الاساس الاقتصادي للجماهير القروية وتجنيدها لخدمة مصالح الغزاة. ومن المعروف أن وضع المشروع الرأسمالي في المغرب قد تم بقوة الحديد والنار.

لقد تواصل الغزو الاستعماري اذن، بوسائل وطرق أخرى، في اطار استقلال ممنوح عام ١٩٥٦، كان نوعا من "مغربة" للاستعمار. فكما هو الشأن في المخزن الحالي ذو الحق الالهي، فان العلاقات هي علاقات الراعي (أو بالاحرى السيد) برعيته، وتستدعي بالضرورة الخضوع والاذعان و"وضعية انعدام الحقوق". فدوام هذا الغزو الاستعماري يعني استمرار البؤس والجوع والجهل والمخدرات والاعتقالات والتعذيب، و"الاختفاءات" والاغتيالات، والتقتيل الجماعي.. أي العنف والقمع المتعدد الاشكال وبلا حدود.

ويمكن التثبت من هذه الوضعية بالمعطيات والارقام التالية: فما بين ١٥ الى ٢٠ ٪ من السكان المغاربة يتقاسمون ما بين ٨٠ و٨٥ ٪ من الدخل الوطني، بينما ما بين ٨٠ و٨٥ ٪ من السكان المغاربة يتقاسمون ما بين ١٥ و٢٠ ٪ من الدخل الوطني.

وبصيغة أدق، فان حوالي ٢٠ عائلة مغربية (ومنها القصر الملكي)، تهيمن و"تملك" وتنهب وتخرب البلاد لفائدتها ولفائدة الاجنبي. ففيما يخص القصر الملكي، فان ثروته التي كانت تبلغ، حسب قول جورج سبيلمان، ٣ر٠ مليار من السنتيمات عام ١٩٥٣ (*)، أصبحت اليوم ثروة خيالية، على اثر السرقة والسلب والتهريب المتنوع وهي تفوق حسب بعض التقديرات، ثروة شاه ايران الراحل وزبانيته، التي قدرت عام ١٩٧٩، من طرف الصحافة الغربية بما بين ٢١ و٢٥ مليار من الدولارات. فحسب "أقوال الناس" في المغرب، تبلغ الثروة الحالية للحسن الثاني وعائلته حوالي الاربعين مليار من الدولارات! (*) اذن فهذه الثروة بالمعطيات الخامة، قد تضاعفت، ما بين ١٩٥٣ و١٩٨٣، ثمانية آلاف مرة في ثلاثين عاما، أي بمعدل ٢٦ مرة سنويا!

وهكذا، فاذا كان يتم التأكيد على أن "شخص الملك مقدس ولا يجوز المساس به"، كما ينص على ذلك الفصل ٢٣ من "الدساتير" المغربية، فان ثمنه "هائل" بقدر هول البؤس والجوع والجهل والامراض والاعتقالات والتعذيب و"الاختفاءات" والاغتيالات، والتقتيل الجماعي الذي يعرفه الشعب المغربي منذ أزيد من عقدين. ولهذا سيفهم القارئ أن سياسة القمع في المغرب لها بالضرورة كنتيجة طبيعية، مآس متكررة، كما سيفهم أن الحسن الثاني وزبانيته هو "لعنة" حقيقية "على الشعب المغربي (*)".

(*) أنظر جورج سبيلمان: "من الحماية الى الاستقلال، المغرب (١٩١٢ـ١٩٥٥)"، باريس ١٩٦٧، ص: ١٧٧. ونذكر بأن الجنرال سبيلمان كان أحد الرجال الرئيسيين في الاقامة العامة بالمغرب خلال ستة وعشرين سنة.

(*) تجدر الاشارة الى أن هذه الثروة الطائلة تعادل أربع مرات قيمة الدين الخارجي للمغرب الذي يناهز الـ ١٠ مليار من الدولارات. وقد كان هذا الدين سيكون أعظم بكثير لولا المساعدات الكثيفة التي تقدمها الامارات والعربية السعودية التي تمول جزءا من "المؤامرة الصحراوية".

(*) هذه العبارة جاءت على لسان أحد رجال السياسة الفرنسيين وهو يتكلم في مجلس البرلمان عن الجنرال سنوشي، لما أعلن هذا الاخير حملة قمعية واسعة النطاق خلال الاسبوع الثالث من شهر ماي ١٩٨٣.

ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية :

آليات السيطرة والعنف

تقدم المجتمعات النامية صورة جديدة للدولة تتسم في أغلب الاحيان بصفات خاصة مثل التقلبات الشديدة، ويباس الاجهزة، والتقسيم الميكانيكي للسلطة، وسطحية العلاقة مع المجتمع وسيطرة العنف في العلاقات السياسية، وغياب آلية تبدل السلطات وانتقالها وتحديد الصلاحيات وضبط الاصول وانتظامها، حتى تبدو كما لو كانت مؤسسة غريبة عن البيئة التي تعيش فيها، مستلبة أيضا في ذاتها وغير قادرة على تحقيق الوظائف التي تتعلق بها كدولة.

ويترافق القمع الاقتصادى المباشر على صعيد دائرة الانتاج بالقمع السياسي على صعيد الدولة. وتحل علاقة العنف داخلها وفي تعاملها مع المجتمع محل علاقة الشرعية. وينعكس ذلك على وظيفتها وعلى بنيتها في الوقت ذاته. وكل ذلك يجعلها عاجزة عن حيازة موقع مستقل لها ولنشاطها المتميز تجاه الطبقات أو التشكيلات السياسية والقوى الاجتماعية الاخرى. وعجزها هذا عن الاستقلال عن الفئة الاجتماعية التي تتحكم بها أو عن المصالح التي يعبر عنها النظام يجعلها في الوقت ذاته بعيدة عن المجتمع ككل وغريبة عنه. فهي لم تعد وسيلة بلورة لاجماع قومي بل أداة من أدوات

بناء العصبية الحاكمة ومن ثم قاعدة لتفكك عقد القومية. أما السلطة التي تنبع منها، فانها تنحل بفقدانها لعناصر تكوينها الاجتماعية القانونية والمناقبية، الى قوة محضة تؤكد ذاتها بالغلبة وتمكن فريق اجتماعي من فريق آخر، ولا تنطوى على أى عنصر من العناصر المادية والمعنوية التي تبرر وجودها (وتجاوزاتها) كأداة توازن وتنسيق وتنظيم وكصلاحية ادارية. انها توظف ما تحظى به من الاجماع في الصراع الاجتماعي لتكوين المراتب والطبقات أكثر مما تهتم بحل المشاكل التقنية والسياسية والادارية المتعلقة بسير المجتمع ككل وبالعمل والانتاج. ومن هنا فان تقدم تكوين الطبقة أو النخبة التي ترتبط بالدولة كطبقة مسيطرة ومالكة يقابله بشكل دائم ضعف متزايد في التنظيم، وانهيار الانتاجية والتحكم بالتقنيات. وهكذا كلما تفاقم تماثل الدولة مع النخبة السائدة زادت فوضى الانتاج وفقد المجتمع عنصر تنظيمه الاساسي.

ولا بد في هذه الحالة من أن تتطابق الدولة كمؤسسة عامة وكسلسلة من الاجراءات والاصول والقواعد المنظمة، مع الحكومة وما تمثله من أشخاص وسياسات ظرفية ومحددة. وينتفي التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي فيختلط العام بالخاص وتختلط الغلبة بالاجماع، والقوة بالانصياع وتدور الصراعات الاجتماعية متجردة عن أية قواعد أو مبادئ منظمة. ومن هنا تفقد الدولة شرعيتها كمصدر لسلطة نابعة من المجتمع (أى خاضعة في النهاية له)، وقائمة فوقه (أى مستقلة نسبيا عن كل فريق فيه)، ولا تأخذ شرعيتها المؤقتة والمحدودة الا من شرعية الفريق الممسك بها وانفتاح أو انغلاق سياساته الاجتماعية. ان الدولة لم تعد موجودة بشكل مستقل عن الجماعة الحاكمة.

هذه العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع، وبين الدولة والجماعة الحاكمة تقدم شروطا ملائمة لنمو سياسة ارادية لا تأخذ بالاعتبار التوازنات الاجتماعية الفعلية، بل تقوم على ضرب هذه التوازنات وتحطيم المعارضات المختلفة. واستمرار هذه السياسة يدعو هو ذاته الى بروز سلطة شخصية أو اصطناعها سلطة قادرة على تحمل مسؤولية القرار من جهة وضمان وحدة السلطة أو الغلبة داخل الدولة من جهة ثانية. ولا بد لتبرير خضوع مجموع الجماعة الحاكمة أولا لهذه السلطة ثم خضوع المجتمع ككل للجماعة الحاكمة ثانيا، من جعل السلطة الشخصية المسيطرة سلطة مقدسة. وهذا يتطلب تطوير أيديولوجية عبادة الشخصية من جهة وتحطيم كل الشخصيات أو القوى أو

المنظمات التي يمكن أن تنافس في شرعيتها وفي علاقتها مع الجمهور أو مع الجماعة الحاكمة، المكانة المتميزة والمتفوقة للشخص الاول. وهذه العلاقة هي مصدر الحكم المطلق. فالحاكم المطلق ليس ثمرة ارادة شخصية مسيطرة بقدر ما هو وسيلة تصطنعها الجماعة الحاكمة لتأمين خضوع المجموع لها من جهة، وكبديل عن ذوبان آليات ووظائف الدولة المؤسساتية من جهة ثانية.

ان عملية تكوين هذه السلطة تخضع هي ذاتها الى تطور انحلال التشكيلة الاجتماعية المحلية الذى ينجم عن دخول نمط انتاج جديد (وهو هنا نمط الانتاج الرأسمالي) وما يجره من اعادة ترتيب لمواقع الطبقات والمراتب الاجتماعية ووظائف النخب المختلفة، وما ينطوى عليه ذلك من تحول في توزيع الثروة وسريان المعارف.

وان تمكن نمط انتاجي جديد يفترض تكوين طبقات لم تكن موجودة من قبل، أو تقوية مواقعها اذا كانت موجودة، تجاه طبقات أخرى، كما يفترض تعديلا في مراكز النخبة ومهامها. وكل ذلك لا يمكن أن يحصل دون اعادة توزيع الثروة والمعرفة. وحتى تتحقق هذه العملية لا بد من تعليق "الدستور"، أى من طرف يسمح بتجاوز كل القواعد والاصول المتبعة من قبل، أكان ذلك باسم مبادئ جديدة، أم بدون ذلك. هناك حقبة اذن من اللاتحديد ومن "الحرية" المطلقة التي تشبه حرية حياة الغابة، هي التي تتيح تغييرا أساسيا في المواقع والمراتب.

والحكم المطلق هو الذى يخفي بمظهره السياسي التحكمي ما يحدث على صعيد المجتمع، صعيد انتقال الثروة والمعرفة، من انفلات كامل من كل قانون ومن تنافس وتزاحم لا حد لهما. والعناصر والقوى التي تستفيد من هذه الحقبة وتسيطر عليها، هي تلك التي تسلك سلوك الحاكم المطلق على صعيد المجتمع، وتتجرد من كل شريعة أو قانون أو اخلاقية. أما القوى الاخرى التي بقيت متمسكة لاستفادتها من النظام السابق أو لخوفها من نتائج السباق القائم، بالقيم والعادات والاخلاق والمبادئ، أى بقاعدة للفعل والسلوك، فانها تجد نفسها تفقد أكثر فأكثر مواقعها وتنهار مصالحها.

ان الحكم المطلق الحديث في العالم الثالث لا يعبر عن تعاظم قوة وهيبة الدولة وقانونها، بل هو يعكس ضعف الدولة المتعاظم وزوال دورها وفعاليتها الاجتماعية، وبالتالي بروز قانون واحد للممارسة الاجتماعية هو العنف المجرد من كل قانون. وعندئذ كل دراسة للسياسة على صعيد الدولة لا معنى لها الا بقدر ما هي وسيلة لتحليل تقنين العنف وادارته.

وآليات العنف تختلف حسب الميدان الذى يتحقق فيه انتقال المراكز والمناصب وصكوك الملكية والقوى الشرائية الخ... فهو ليس القتل دائما وبالضرورة. وهو لا يصل الى هذا السلوك الحدى الا عندما تبدأ الفئات التي تتعرض له بالمقاومة وترفض الاستسلام له. والعنف يمكن أيضا أن يكون فكريا كما يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا. انه حرمان فئة أو طبقة أو جماعة من التعبير بشكل أو آخر عن نفسها ومصالحها وشخصيتها، أو فرض تعبير أيديولوجي اجبارى عليها، أو اكراهها على التعبير عن نفسها من خلال شكل أيديولوجي لغوى أو فكرى معين، وهو أيضا حرمانها من حق التعبير السياسي المنظم أو المستقل واجبارها على الانخراط في تنظيم أو العمل بدون أى تنظيم. وهو كذلك نزع الملكية، أو فرض شروط جديدة على التمتع بها، أو التلاعب بالاليات المصرفية من قروض واعتمادات لدعم فئة ضد أخرى، أو فرض القوة أو الضريبة التي تتيح لفئات أخرى تحسين مواقعها على حساب غيرها، أو التحكم بسياسة الرواتب والاجور والمكافئات والمنح والمهمات.

ومن ذلك نفهم أن وظيفة العنف الاجتماعي هي دائما تغيير المواقع والمراتب والادوار الاجتماعية لمختلف القوى المكونة للمجتمع. وقد يؤدى هذا التغيير الى تكوين فئات جديدة، وقد يكون مجرد اعادة اقتسام للثروة والمعرفة. فهو مبدأ الثورات العدالية كما هو مبدأ تكوين الطبقات الجديدة.

ولفهم حدود هذا العنف وغاياته لا بد من تحليل سيرورة التحول القائمة اليوم في العالم الثالث، وهي في نظرنا سيرورة تاريخية مرتبطة بتوسع نمط الانتاج الرأسمالي وبما يقتضيه هذا التوسع من تكوين طبقة اجتماعية تضمن نمو العلاقات الجديدة وتحملها في فعاليتها الاجتماعية كطبقة رأسمالية أى مرتبطة بعملية تراكم واستثمار ودورة رأس المال. لكن هذه الوظيفة لها خصائص متميزة هنا عما كان لها في بداية تكون النظام الرأسمالي. اذ ليس من المطلوب أن تعيد الطبقة الرأسمالية في المجتمعات النامية تراكم رأس المال كما حدث لسابقتها الغربية، بل تحقيق استهلاك هذا الرأسمال وتصريفه اما على شكل استهلاك مباشر (شراء منتجات تلبي الرغبات المادية أو حاجات الابهة) أو غير مباشر (شراء آلات ومعدات ومصانع تلبي حاجة الرأسمال في المركز الى التراكم لا حاجة المجتمع الفعلية حيث تقام هذه المنشئات).

وان تطور نمط هذا الاستهلاك يطوّر معه باستمرار آليات اعادة التوزيع الجديدة ويتطلب تركيزا متزايدا للثروة والمعرفة في أيدى الاقلية الاجتماعية

المندمجة أكثر فأكثر بدورة الرأسمال العالمي، بينما يخلق من الجهة الاخرى أغلبية اجتماعية مستبعدة تدريجيا وكليا عن دورة الثروة والمعرفة.

ويمكن القول أنّ تفتت الدولة والقانون واستفحال العنف وسيطرته على كل مناحي الحياة الاجتماعية يرتبطان بالدرجة الاولى بأشكال تطور هذا الاستهلاك وأنماط التوزيع غير المتكافيء المتزايد. والطبقة المسيطرة تتطابق وتتماثل مع الدولة بقدر انهيار القاعدة القانونية لهذه الدولة وبقدر سيادة آلية العنف. وهذا التطابق ينطوي هو نفسه على تحول الطبقة المسيطرة من طبقة متميزة متعددة الاطراف ومختلفة التكوينات، أي منقسمة على نفسها، الى طبقة ـ نخبة يقرب فيما بينها تطابق المصالح، ويدعم وحدتها عداء المجتمع بأغلبيته لها.

ففي المرحلة الاولى من توسع النمط الرأسمالي في التشكيلات الاجتماعية التقليدية يؤدي التناقض بين مصالح النخب القديمة والجديدة الى خلق ميزان قوى يعمل نسبيا لصالح الاغلبية الاجتماعية ويمنع اتحاد جميع أطراف النخبة ضد المجتمع. ويقتضي حلّ هذا التناقض الحفاظ على حد أدنى من الدولة، أي من صعيد اجتماعي قانوني وأخلاقي تخضع له كارهة أو بارادتها جميع الاطراف. وتتراكب في هذه المرحلة الاشكال القديمة للاجماع الايديولوجي والاعتراف المتبادل السياسي والتسوية الاقتصادية مع الاشكال الحديثة، وتفضي الى قيام تراتب مقلقل للطبقات والسلطات الاجتماعية. ان المرتبية الاجتماعية تفقد هنا ولا شك مصدر نموها واعادة تكوينها، لكنها تظل تفعل مع ذلك وتنظم تحويل الثروة والمعرفة بشكل تدريجي الى الطبقات الجديدة (*).

لكن ما ان تضعف النخبة التقليدية وتفقد وزنها الحاسم في الساحة السياسية حتى يصبح من الممكن تحطيم القشرة القانونية التي بقيت تعيق

(*) من الواضح أنه لدى غياب نمط انتاج جامع وسائد يختفي المعيار الموحد للتراتب الاجتماعي. وهكذا تختلط المعايير التقليدية للوجاهة مع المعايير الحديثة التي تعكس الوضعية الخاصة في الانتاج، وتظهر الطبقة كجماعة متميزة ثابتة كما تظهر الجماعة الثابتة أو العصبة كحامل لطبقة نامية أيضا. ومن هنا تبقى المرتبة الاجتماعية غير مستقرة وتظل مشدودة بين تأثير الموقع في الانتاج الحديث والوزن السياسي والايديولوجي الموروث عن المكانة القديمة في المجتمع. وهذا الالتباس يؤدي الى أن تبقى التنظيمات السياسية ضعيفة التحديد ومختلطة في قاعدتها الاجتماعية وفي أيديولوجيتها.

حتى الان الانتقال السريع والكامل للثروة والسلطة والمعرفة الى النخبة الجديدة. هذه القشرة هي بالضبط الدولة القانونية التي تتخلى عن مكانها لصالح دولة هي أولا وأخيرا ادارة لوسائل العنف الشامل.

ويمكن القول أن الدولة التابعة تتسم في مرحلتها الاولى بالهيمنة النسبية للفئات التقليدية وذلك على الصعيد السياسي، في حين أنّ عملية خلق النخبة الجديدة تنزع سالفتها شيئا فشيئا كل المواقع الاقتصادية. وفي هذه الحالة يتخذ العنف شكلا سياسيا أيديولوجيا بالدرجة الاولى. في حين أنّ تحول الثروة والسلطة يبقى محصورا ضمن ما يسمح به ميزان القوى، ولا يأخذ الاغتصاب والنهب شكلا سافرا وعاما.

ان الدولة تظل هنا ساحة لصراع مجموعات ضغط مختلفة، لكنها لم تصبح بعد طبقة/دولة. وتمو البيروقراطية العسكرية فيها ينم عن صعوبة الوصول الى تسوية بين مجموعات الضغط هذه، وبداية تفكك آليتها كمؤسسة عامة (*).

(*) من هنا يصل حمزة علوي الى الاستنتاج بأن الدولة ما بعد الاستعمارية لا تعبر في البلاد النامية عن سيطرة طبقة واحدة وانما عن مصالح ثلاث طبقات هي البورجوازية المحلية والبورجوازية الدولية والملاك العقاريين وهذا يقوده الى القول بأن الدولة تتحول هنا الى جهاز توسط بين هذه الطبقات، مما يعطي للبيروقراطية العسكرية دورا متعاظما يؤكد حيادية الدولة بالنسبة لها.

وفي الواقع تنطوي كل دولة في داخلها على عنصر تنسيق وتوسط لا بد منه لضمان سيطرة مجموع الطبقة أو الطبقات الحاكمة، وان سيطرة البيروقراطية العسكرية يعكس في الدولة التابعة عجز الطبقات العليا عن توحيد سلطتها الخاصة دون اللجوء الى حكم عسكري. وما تقوم به البيروقراطية العسكرية، التي تصبح فئة اجتماعية جديدة بين الفئات الحاكمة ليس هو في الواقع توحيد كلمة وسلطة الفئات السائدة، انما الحفاظ على هذه السلطة رغم تناقضاتها في وجه الفئات والطبقات الاخرى المنتجة. وبسبب ما تتمتع به البيروقراطية العسكرية من قدرة على القمع واستخدام العنف أو التلويح به فهي تأخذ أكثر فأكثر دورا أساسيا في الدولة التابعة الى المرتبطين بها. وهكذا تتطابق الدولة مع الطبقة، والانتاج مع العنف. لكن يجب الحذر من استعمال كلمة البيروقراطية العسكرية ككلمة مطابقة لكل أنواع الحكم الديكتاتوري. فدولة العنف لاتقوم دائما وبالضرورة على الطغيان العسكري وان كانت لا تستطيع الاستغناء عنه. أما عن مقال حمزة علوي، أنظر "دولة ما بعد الاستعمار". News Left Review, July-August 1972

وبقدر ما تصبح المكانة التي تحتلها طبقة أو فئة اجتماعية معينة في الدولة هي التي تحدد وضعيتها الاجتماعية، وغالبا أيضا، وضعيتها الاقتصادية، فان الصراع على السلطة يصبح العامل الذى يشرط ويتحكم بكل فعالية اجتماعية فكرية كانت أم مادية. وتبدو الدولة عندئذ كمجرد رافعة للطبقات وللنخب المتجددة. وهذا ما يفسر الهشاشة الكبيرة للحياة السياسية في البلاد النامية من جهة وسيطرة هذه الحياة المفرطة على كل نواحي النشاط الفردي والاجتماعي. وليست الاحزاب السياسية هنا الا طفرات سياسية تعيش على هامش الحزب الاساسي والرئيسي الذى هو الدولة ذاتها. وليس لهذه الاحزاب خارج اطار تعايشها أو تنافسها مع الدولة أي حياة ثقافية أو اجتماعية مستقلة وخاصة. ان الجدل الاجتماعي يظل هنا بالدرجة الاولى جدلا سياسيا. مما يفقر المجتمع من الابداعات النظرية والعلمية والتقنية ويعطي لصراع الطبقات والبرامج الاجتماعية شكل الصراع بين الدولة والشعب وهذا يمنع الوصول الى أي تركيب أو تسوية.

ان الاستثمار السريع لميزان القوى وتوظيف أقل المكاسب في تحسين المواقع الاقتصادية لافراد وفئات النخبة، لا تعكس هذا الجدل الاجتماعي المسدود فقط ولكنها تبين أيضا المنطق الداخلي للنظام ككل: منطق الكسب والصعود السريع. وان وتيرة البحث عن التحقيق السريع والمردود الفوري هذه تجعل النظام يعيش بأكمله بمنطق ما قبل ــ تاريخ المجتمع.

وينعكس ذوبان الدولة في تزايد انعدام الاجماع والعجز عن انجاب قيم مشتركة موجّهة، هي معيار كل نزاع ومبدأ وضع حدّ له في الوقت ذاته. وينعكس كذلك في تحلل السلطة من ضوابطها القانونية والمعنوية وفي تحولها الى قوة خالصة تترجم فورا الى منافع في الحياة اليومية أو الى مكاسب معنوية. فالمسؤول لا يكتفي بالحصول على المسؤولية ولكنه مدفوع الى اذلال الاخرين والتنكيل بهم ليحقق سلطته في شكلها الاكثر فجاجة، وصاحب الثروة لا يقبل الا بالتظاهر بها وتحويلها الى استهلاك مباشر. ان دولة العنف هي أيضا دولة التميز والمظهرية والاستعراض.

أما حلّ الصراعات الاجتماعية فلاتخضع هنا لا لتسوية سياسية كحصول ارادة واحدة عملية، ولا لاجماع شرعي، ولكنه يتحقق بالتصفية البسيطة السياسية أو حتى الجسدية للفئات والقوى والعناصر الاضعف. وتقترب هذه التصفية في أحسن حالاتها من الصورة القانونية القديمة للاستبعاد الذى وسم في الماضي المجتمع العبودى. ان الشكل الاكثر قوة ونجاعة للاستبعاد، هو

حرمان الاخر من الحقوق، الثقافية منها أو السياسية أو الاقتصادية. وهذا الحرمان يمكن أن يأخذ صورا مختلفة اليوم لا تنفي الايديولوجية الانسانية الشائعة حول المساواة ولا تجابهها مباشرة. وأول هذه الصور هي تثبيت الامتيازات الخاصة بقوانين أو بقرارات.

ان ظهور الدولة/ الطبقة غالبا ما يرتبط بنوعية تمفصل النظام المراتبي الحديث (الطبقات) بالنظام المراتبي التقليدى أو القديم الايديولوجي أو العشائرى. ومن الممكن للطبقة الجديدة أن تلبس ثوب العشيرة دون أن تفقد منطق عملها كطبقة أو أن تتخلى عن نمط عصبيتها وتضامنها كعشيرة. ويساعد على ذلك تحرر الدولة ككل من كل القيم والمبادئ ذات الطابع الكوني أو الانساني. فتصبح الطبقة مجموعة مصالح مشخصة وملموسة، أما العشائرية فتتحول الى لحمة عصبية تمكن الطبقة من العمل كوحدة أكثر انسجاما وفاعلية في حربها ضد بقية المجتمع. ومن الصعب أن يجري هذا التطابق بين الطبقة والعشيرة خارج اطار السلطة وبدون وساطة الدولة، اذ بهذا الوسيط وحده يمكن قسر المصالح وتقريب المواقع السياسية الايديولوجية من الاوضاع الاقتصادية. وعندئذ يستطيع الرئيس أو الحاكم المطلق أن يكون في الوقت ذاته "ملكا أو شيخ عشيرة"، رئيسا للدولة وزعيما لعصبية متطابقة مع عصبية الدولة (*). وفي هذه الحالة تصبح الدولة مركز تلاقي وتطابق ثلاثة أنظمة مرتبية اجتماعية: نظام التراتب الجماعي (ريف ــ مدينة ــ أقاليم فقيرة وغنية) ونظام الطبقات ونظام الطوائف أو المراتب الثابتة الذي نجد عليه مثالا حدّيّا في الطوائف الهندية.

ان هذا التلاقي بين اقليم وطبقة وطائفة في حجر الدولة يحل التناقض الجوهرى بين الانظمة الثلاثة وما ينجم عنه من تهديد لوحدة السلطة ولسيرورة توليد سلطة مستقلة سياسية. فاذا انعدم هذا الالتحام أو التقمص الثنائي أو الثلاثي، في ظروف مجتمع يتميز بدورة استهلاكية، ولا يؤمن اذن اعادة الانتاج المتساوي للعصب أو الطوائف في شكل طبقات حديثة، كانت للسلطة منابع مختلفة ومتعارضة تفضي بالضرورة الى استمرار الصراع وتمنع من تكوين طبقة سائدة ومن تحررها الكامل وسيطرتها على

(*) هذا ما لاحظه "أبتر" في دراسته لمجتمع يوغاندا الافريقي. أنظر: D. Apter, The Politics of Modernization, ــ شيكاغو، ١٩٦٩، الفصول ١ ــ ٢ ــ ٤.

الدورة الاستهلاكية. والنظام الدولي يسعى بالعكس الى تنظيم هذه الدورة وتوحيد وكلائه في العالم الثالث، بحيث يصبح من السهل التعامل وتحقيق دورة رأس المال. ثم ان آلية العنف لا يمكن أن تكتمل بدون الغاء أو ازالة المصادر المتعددة للسلطة. انّ منطق النظام الاجتماعي يفرض هنا بالضرورة اندماج السلطة واختلاط مصادر تكوينها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية. وهكذا تصبح الدولة والحزب والعصبية الحاكمة شيئا واحدا.

وتكاد الاختلافات في أشكال الدولة التي تحددها في نظر بعض الباحثين العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تختفي هنا تماما. فليس لتطور هذه الدولة التابعة أية علاقة بتطور الدولة الرأسمالية من دولة مطلقة في مرحلتها الانتقالية الاولى الى دولة ليبرالية في عصر الرأسمالية الحرة، ثم الى دولة تدخلية في عصر الرأسمالية الاحتكارية. ان ما يبدو هنا باستمرار كخط عام، هو انحطاط السلطة ذاتها بأشكالها المختلفة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبطرق تآلف عناصرها، الى قوة خالصة. وهذا الانحطاط الذى يعني أيضا ذوبان الدولة وتلاشيها يسير بشكل مواز في تقدمه لتقدم الانفجارات والتمردات الجماعية الشعبية. والمثل السائد اذن هو هنا تحول الديكتاتورية الكلاسيكية الى طغيان فردي.

كل ذلك يفسر تدهور دور الاحزاب السياسية ومكانتها في البلاد التابعة ونشوء الفصائل المسلحة المختلفة والميليشيات المتعددة المهام التابعة للدولة. وهي جيوش حقيقية موازية بكل معنى الكلمة، من جهة، وجماعات العنف والارهاب الشعبية، في مواجهتها من جهة أخرى. وكلما تطابقت الدولة مع الفئة التي تتحكم بها وتحولت الى أجهزة قمعية محضة، انهار اطار الشرعية والعمل السياسي، وظهر الصراع الاجتماعي صراعا شاملا لا وجهة محددة له الا تدمير رموز المقاومة الشعبية ومرتكزاتها بالنسبة للدولة، وتحطيم كل ما يرمز للسيطرة أو للحكم من عناصر مدنية أو سياسية أو عسكرية بالنسبة للطرف الثاني. ان التدمير المتبادل هو النتيجة الطبيعية والمنطقية لحرب ليس لدى أي فريق امكانية حسمها أو ايقافها دون تحمل تضحيات جسيمة لا يمكنه قبولها. ان الوصول الى هذا التصعيد المتزايد للعنف لا يصدر عن الغاء السياسة وحسب ولكنه يعيش أيضا على الاعتقاد الخاطئ بأن سد قنوات العمل السياسي يمكن أن يزيل قاعدة نمو القوى المعارضة والمناقضة. والحال أن الغاء السياسة كنشاط اجتماعي هو الخطوة الاولى نحو فتح باب الحرب.

ان العنف غير القانوني لا يشكل خطرا على النظام لما يحمله من امكانات تنمية للمعارضة ـ بل ربما ساهم في ابعاد جزء كبير من الجمهور عنها ـ ولكنه يخيفه، لانه يهدد قاعدة شرعيته المستندة الى القوة والعنف، كما لو أن تحدّى قانون لا شرعي يصبح بحد ذاته مصدرا لشرعية القانون الجديد. ان العنف التحتي يطمح على ما يبدو الى حرمان عنف الدولة من أن يتأصل كعنف شرعي ومقبول. وما لم يطرأ تغير ملحوظ على بنية المجتمع ذاته وعلى بنية الدولة في علاقتها بالجماعة التي تتحكم بها فليس من الممكن الخروج من حلقة العنف هذه.

وقد أشار باحثون كثيرون الى عدم الاستقرار الذى تعيشه الدول التابعة وهشاشة مؤسساتها، وذلك ليس نتيجة لعمق الصراع الطبقي فيها، ولكن بالعكس، لان النزاعات تأخذ فيها شكل نزاعات مباشرة على السلطة ومنافسة مستمرة على المناصب. وتبقى التغيرات لهذا السبب سطحية تمس الممسكين بالسلطة والحكم دون أن تمس البنيات الفعلية للدولة وللسياسة. وهذا ما يدعو "غلوكمان" الى القول: "ان الدول الافريقية تحمل في ذاتها عناصر تمرد مستمر، لكن ليس عناصر ثورة" (*). ومع ذلك، فان الاستقرار الذى تعيشه العديد من أنظمة العالم الثالث منذ أكثر من عقد من الزمن، هو دليل ومؤشر على عمق التناقضات التي تعمل في هذا العالم وتشقه شقا عموديا بين مجتمعين لا لقاء بينهما. وهو استقرار لم يلغ التنافس على المناصب، ولكنه عممه على جميع الاصعدة في الوقت الذي سمح فيه لكل صاحب منصب أن يجعل من نفسه مخلوقا على شاكلة السلطان وصورته.

ان تحول الدولة الى عشيرة يعمل هو ذاته على تحويل الصراع الاجتماعي الى صراع "عشائري"، ويجعل من الثورة تمردا وانتفاضات دائمة، لانه يمنع الوصول السريع الى تسوية. فمبدأ الحرب العشائرية هو الغزو ومبدأ الصراع الاجتماعي هو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

ولا شك أن هناك فرقا بين الدولة التابعة في المرحلة الاولى لتطور النظام الرأسمالي في بلدان المحيط وبينها في المرحلة الثانية. ففي المرحلة الاولى الزراعية التجارية تبقى الدولة مرتبطة بوظيفتين أساسيتين لا تفترضان تغير كل النظام السياسي القديم وهما توريد المواد الاولية للمركز وفتح السوق المحلية للبضائع والرساميل الاجنبية الباحثة عن منافذ لها أو عن معدلات

(*) M. Gluckman, Order and Rebellion in Tribal Africa ـ، لندن ١٩٦٣.

ربح أكبر. وفي هذا الطور، يمكن أن يحصل نوع من التركيب بين نظام المراتب التقليدي ونظام المراتب الحديث، فتقوم الطبقة العقارية ذاتها من خلال الدولة بوظائف الرأسمالية وتتكفل بادارة أعمالها كحليف خارجي. وفي هذه الحالة لا تلعب الدولة الحديثة الا دور التأليف بين العصبيات المختلفة والمتولدة عمليا خارجها مما يسمح بتطعيم الدولة بـ"برلمان" يسمح لكل طرف من أطراف النخبة التقليدية المرتبطة بأقاليمها أوطوائفها بالحفاظ على تميزه وصوته الخاص من جهة وبحل النزاعات داخل صفوفها كفئة حاكمة من جهة ثانية.

وفي الطور الثاني الذى يواكب الاستقلال وينعش الامل بالتقدم الصناعي وبالتصنيع تجنح الدولة والبيروقراطية المتزايدة التأثير الى الاستقلال عن النخبة القديمة وخلق سلطة سياسية خاصة بها. وتبدو هذه السلطة في فترتها الاولى مستقلة وقائمة في استقلالها على معاداتها لتنافس العصب والعشائر والاقاليم والوجاهات، أي طامحة الى أن تصبح سلطة واحدة وموحدة. ومن هذه السلطة يبدأ التركيز على الايديولوجية الجديدة المستلهمة لافكار الوطنية والوطن. ويرتبط ذلك بظهور نظام تعليم عام رسمي وجيش وطني مستند الى الخدمة العسكرية الالزامية مما يؤكد السعي نحو الاندماج القومي ضد الفصام العصبوي.

وهذه الدولة هي من كل الوجوه أكثر قوة وانتشارا وهيمنة من الدولة السابقة. فهي تدخل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وعندما تتحول من جديد الى أداة تخدم مصالح فئة اجتماعية محددة، أو تصبح هي ذاتها اطارا لتنظيم هذه المصالح وتوسيعها حسب منطق دورة رأس المال الدولي، فانها تبدو بحق من أعظم ما أنتجه التاريخ من الدول التعسفية، فتجمع القهر الفكري الى القهر السياسي وتدمر السلطات الخاصة والمستقلة وتجعل من سلطتها الذاتية ومصالحها سلطة/ وطنية/ ومصالح/ عامة/. فيصبح على الشعب أن يخدم هذه المصالح ويدافع عنها ويخضع لها ويكرس نفسه وامكاناته لتطويرها. ويلاحظ "هاغن" كيف تتظافر هنا آثار المرحلة الاستعمارية مع آثار المرحلة اللاحقة. فبعد تدمير مصادر السلطات القديمة في المرحلة الاولى وحرمانها من التطور والتكيف مع النظام الحديث، عجزت المرحلة الثانية عن القيام بالتغييرات الضرورية التي يمكن أن تجعل من التراتب الاجتماعي الجديد، بعيدا عن الانقسام الاقوامي والعصبوي، وبقوة كافية، المنبع الوحيد

للنشاط السياسي الحديث (*).

بدل أن تستبدل الدولة الحديثة اذن السلطات التقليدية الخاصة بسلطة واحدة وطنية أصبحت هي ذاتها مصدر تراتب اجتماعي جديد وسلطة خاصة. ومن هنا، تتراكب الصراعات الطبقية مع الصراعات العصبوية وتفقد الدولة آلية تميزها واستقلالها عن النزاعات المحلية، فيأخذ الصراع طابعا مزدوجا: طابع الصراع الطبقي وطابع الصراع العشائري. وانّ تكوين الدولة المركزية لا يعني هنا تجاوز الانقسامات التي ينطوي عليها المجتمع، ولكنه يفيد في دعم الفئة الاجتماعية أو العشيرة التي تنجح في الهيمنة على الدولة. انّ نضال النخبة الحديثة أو قسم منها في سبيل دولة حديثة مركزية لا يتناقض مع بناء دولة عشائرية، بل هو الاداة الرئيسية لتحويل العشيرة الى دولة حاكمة أو لبناء عشيرة الدولة. وسبب ذلك هو: "أن المشاركة في السلطة هي التي تعطي فرصة السيطرة على الاقتصاد هنا وليس العكس. ومن هذا المنظور تشبه الدولة الوطنية الناشئة من بعض وجوهها الدولة التقليدية، اذ ان الموقع في جهاز الدولة هو الذي ما زال يحدد المكانة الاجتماعية وشكل العلاقة مع الاقتصاد والقدرة المادية" (*).

ومن الطبيعي أن تزداد هذه العملية قوة مع ازدياد مصادر التمويل الخارجي، حيث تتحول الدولة الى أداة لتوزيع الريع أو المعونات الخارجية. في حين أن الاعتماد المتزايد على مصادر الاستغلال الذاتية أو الداخلية يجعل النخبة الحاكمة حساسة الى حفظ علاقات أكثر ايجابية مع الطبقات المنتجة.

ان فئة قليلة من المجتمع النامي أو التابع قادرة على الدخول في دورة رأس المال الدولي، وهي تتناقض بتزايد تركيز رأس المال وتطور أنماط الاستهلاك العليا. وان استمرار سير هذه الدورة لصالح المركز العالمي يقتضي تأمين مرور الاموال بأقل ما يمكن من التكاليف، ومن مخاطر التوزيع في البلاد التابعة. واضافة الى ذلك، يجرّ تيار الدورة هذه الاذى والخراب على كل النظام الانتاجي المحلي بما يحطم فيه من علاقات توازن بين الارباح والاجور وتكاليف الانتاج والاسعار وغير ذلك. فهو في ذات الوقت يخلق نخبة تعيش

(*) أنظر اي. هاغن، في نظرية التغير الاجتماعي
E. Hagen, on the Theory of Social Change, ـ لندن ص: ٤٧٠.
(*) جورج بلاندييه: Anthropologie Politique - p. 198.

في العصر النفطي ومجتمعا يرتد في نمط حياته الى العصر الحجري. وليس من الممكن الحفاظ على العلاقة القائمة هذه بدون تحويل الدولة والسلطة الى جيش احتلال بمعنى الكلمة. ولهذا غالبا ما يأخذ النضال ضد الاوضاع هنا شكل النضال ضد الدولة ذاتها وليس ضد الحكم القائم فقط. ففي الكثير من البلاد التابعة يخيم على المجتمع مناخ العصيان الدائم والمستمر.

ان ما نعيشه الان هو سيرورة انهيار الدولة القائمة رغم أو بسبب ما وصلت اليه من قوة وصلابة وتماسك جعلها أداة لاستعباد المجتمع لا قاعدة لتنظيم حرياته وأمنه ونشاطاته الاقتصادية. وعلى طبيعة القوى الاجتماعية الصاعدة ونوعية صلاتها بالمجتمع وتحررها من دورة رأس المال الدولي يتوقف نجاحها في اعادة الاعتبار لهذه المؤسسة العامة أو زوال الدولة نهائيا والانتقال الى حقبة وسيطية جديدة، واقطاعية حديثة.

د . برهان غليون

★

البنك الدولي للتعمير والتنمية في خدمة الامبريالية

خرجت الدول الاستعمارية الكبرى، بعد مرحلة الاستعمار المباشر، وما رافقها من نهب جشع للموارد والطاقات، المادية والبشرية، للبلدان المستعمرة، بفكرة "الممساعدات الاقتصادية"، وآنفقت وقتا طويلا في اعداد برامج وسياسات "المساعدات"، وتشكيل اللجان المختصة بذلك، سواء على مستوى كل بلد أم على مستوى مجموعة من الدول الامبريالية، مثل: "جمعية مساعدة التنمية" و"البنك الدولي للتعمير والتنمية" وغيرهما.

تتلقى البلدان النامية المتحررة حديثا من نير الاستعمار، المساعدات عن طريق الحكومات (كقروض أو منح) أو عن طريق بعض التنظيمات "الخيرية" الدولية (روكفلر، فورد...) أو عن طريق السلف الخاص. كما تتلقى مساعدتها أيضا عن طريق بعض الهيئات "الدولية"، كالبنك الدولي للتعمير والتنمية وصندوق النقد الدولي وغيرهما...

ومهما كان شكل هذه المساعدات فهي لا تزال ضعيفة نسبيا، وتنخفض نسبتها باستمرار. فقد انخفضت نسبة قيمة "المساعدات" التي تقدمها الدول المشتركة في "جمعية مساعدة التنمية"، من (٠٫٥٣ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٧ الى (٠٫٣٨ ٪) تقريبا في عام ١٩٨٢ ـ كما بيّن التقرير السنوي الاخير

للبنك الدولي للتعمير والتنمية ـ ووصلت هذه النسبة الى (٢ر٠ ٪) بالنسبة للولايات المتحدة الاميريكية.

لقد أنشيء البنك الدولي للتعمير والتنمية كمؤسسة مالية "دولية" بهدف معلن عنه هو: تقديم القروض والسلف الى البلدان النامية لمساعدتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد حصولها على الاستقلال الوطني ضمن ظروف اقتصادية/ اجتماعية صعبة.

وكان البنك، في كل مرة يقدم اليه طلب "المساعدة"، يرسل بعثة خاصة الى البلد المعني، تقوم بدراسة ميدانية للحالة الاقتصادية/ الاجتماعية لهذا البلد، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب المتعلق باعطاء القرض وقيمته ومدته ..الخ، علما بأن البنك يقدم تعهدا بسرية المعلومات التي تحصل عليها بعثته، وغالبا ما يحتوى تقرير البعثة على "نصائح وارشادات" تقدم الى حكومة البلد المعني، بالاضافة الى شروط لا بدمن تنفيذها قبل تقديم القرض. وتتركز هذه الشروط، بشكل أساسي، في تشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية وجعل القطاع العام في خدمة القطاع الخاص باستمرار، بالاضافة الى امتناع الحكومة عن دعم أسعار سلع الاستهلاك الشعبي الواسع (كالسكر والارز والخبز..الخ) وتوسيع وتطوير قطاع الخدمات، بهدف توفير "الجو المناسب" للاستثمارات الاجنبية، وزيادة الضرائب المفروضة في البلاد..الخ.

الحقيقة ان دور هذه المؤسسات "المصرفية" يتعدى هذه الاهداف والمبادىء المعلنة. وهذا ما نلاحظه بوضوح من خلال تصريح رئيس سابق لهذا البنك (بليك)، اذ قال: "تعتبر برامجنا للمساعدات الاجنبية مصدر دخل جديد للاوساط النشيطة..."، وذكر ثلاث نقاط توضح هذا الموضوع:

"١ ـ تفتح المساعدات الاجنبية أسواقا هامة للسلع الامريكية ومجال الخدمات.

٢ ـ تسهل المساعدة الاجنبية تطوير أسواق جديدة بحرية للشركات الاميريكية.

٣ ـ توسّع المساعدة الاجنبية، في البلدان التي تتوجه اليها، نظام الاستثمار الحر، الذى تزدهر الشركات الاميريكية في ظله..."

ويشير عدد كبير من الاختصاصيين الغربيين الى العلاقة الوثيقة بين البنك الدولي للتعمير والتنمية وصندوق النقد الدولي من جهة، والاحتكارات المصرفية العالمية من جهة أخرى، حيث تقدم هاتان المنظمتان الى الاحتكارات المصرفية العالمية جميع المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادى والمالي في البلدان النامية،

التي جمعها الخبراء عند تقديم القروض المتواضعة، رغم التأكيد المستمر على سرية هذه المعلومات.

من هنا يتضح الحاح الولايات المتحدة الاميريكية المستمر، عند مناقشة مسائل التجارة الدولية وأسعار المواد الخام والطاقة ونظام النقد العالمي وغيرها، ضمن اطار منظمة الامم المتحدة، على اعطاء الدور القائد، في حل هذه المسائل، للبنك الدولي للتعمير والتنمية وصندوق النقد الدولي.

ان البنك الدولي للتعمير والتنمية مطالب، في الوقت الحاضر، من قبل الادارة الاميريكية التي تمثل حقيقة مصالح الاستعمار الجديد، بأن يلعب دورا فعّالا في دعم بعض الانظمة التابعة بشكل مفضوح كنظام الزايير والنظام السوداني والنظام المصرى والنظام المغربي..الخ.

ولم ينس رئيس الادارة الاميريكية ريغان أن يوجّه اللوم الى الرئيس السابق (ماكنمرا) لهذا البنك، ويتهمه "بدعم القطاع العام في البلدان النامية وتقوية دور الدولة في البلدان التي اختارت الطريق الاشتراكي للتنمية". ان هذا البنك مطالب بوفاء أكثر للامبريالية.

نعم، ان البنك الدولي للتعمير والتنمية مؤسسة مالية تخدم وتنفذ السياسات الامبريالية في البلدان النامية المتحررة، بهدف احكام قبضتها على اقتصاد هذه البلدان والاستمرار في نهبه، وفق الاستراتيجية الجديدة للاستعمار الحديث.

عن جريدة "الديموقراطي" السورية
العدد ٢١ ـ ٢٢ / ١٩٨٣

★

مختارات من الصحافة

بلد في طريق التخلف

قليب براشي (*)
جريدة لاكروا الفرنسية ـ ١٩٨٤/١/٢٤

"يعتبر المغرب نموذجا عن بلدان العالم الثالث "المتوسطة"، فهناك حالات أسوأ منه وحالات أخرى أحسن. لكنه، رغم الامكانيات الهائلة التي يتوفر عليها من أجل النمو، فانه ينزلق بسرعة متزايدة نحو "ربع العالم" الاكثر تخلفا.

وتشكل حرب الصحراء المستمرة أحد الاسباب في ذلك. انها الاداة السياسية لترميم الملكية التي مكنت الحسن الثاني من تصفية الاحزاب السياسية عمليا كقوات حقيقية، مقابل الاحتفاظ بها كواجهة عصرية للتغطية عن حقيقة نظامه المتخلف والقبلي.

وبما أن هذا الدور الذى تلعبه حرب الصحراء، أى ترميم وحدة وطنية هشّة، هو نفسه الذى تؤديه في الجزائر، فاننا نراهن على أن هذه الحرب ستستمر مدة طويلة، لاننا لا نرى رابطا آخر قادرا على تعويضها، اضافة الى أن المصاريف التي تترتب عنها تشكل مصدرا أساسيا لاغتناء البعض في القصر الملكي ومن يحيط به.

(*) أستاذ في الاقتصاد ـ جامعة الرباط ـ ١٩٨١ / ١٩٨٢ ـ

ومنذ الزيارة الرسمية التي قام بها فرانسوا ميتيران لهذا البلد، أصبحت الاخبار عنه نادرة ومثيرة للقلق: استمرار حرب الصحراء وتضاؤل حظوظ السّلم من جهة، ومن جهة ثانية الاجراءات التقشفية لشهر يوليوز التي توءشر، رغم المساعدات المتزايدة التي تقدمها العربية السعودية وفرنسا، الى أن المغرب يقف على أبواب المجاعة.

واذا كان الكساد العالمي يزيد من خطورة الوضعية، فان النظام المغربي هو المسوءول الاول عنها، فهو لا يحافظ على التوازن الموءقت الا بتحويل حالة البوءس المستفحلة بشكل سريع والتي تجد مصدرها في طابعة الطفيلي.. الى خشوع ديني تجاه الملك، "أمير الموءمنين".

وتتحمل المساعدة الفرنسية أيضا قسطا من المسوءولية لانها توجد في قلب الحلقة المفرغة للتخلف التي لن تحطّم أو تضعف على الاقل، الا بتغيير تركيبة وشروط وأساليب هذه المساعدة. وبما أن هذا التغيير لم يعد مطروحا في جدول الاعمال وبعد ذهاب السيد ج.ب كوت (*)، فان ركود الانتاج، خاصة في الميدان الزراعي، والانفجار الديموغرافي ينعكسان بانخفاض مستوى العيش ومعدل الحياة.

ان أسباب هذ النمو الديموغرافي هي من صنف ثقافي لانها تأتي كنتيجة للتباين ما بين الزيادة في النسل التي ظلت مرتفعة لاسباب تقليدية ودينية، ومعدل الوفيات التي انخفضت بتأثير من العصرنة المستوردة. وهذه العوامل تلعب دورها بشكل قوى، لان القيم التقليدية لم تتلاش بعد، بل انها زادت تصلبا أمام العصرنة المستوردة. وخلافا لما حدث في اليابان مثلا، فان الطبقات الحاكمة لم تستوعب هذه العصرنة، بل انها عملت على استعمالها مع ابقائها مبعدة وعاقرة... وهذا ما يفسر لنا التزايد السريع في النمو الديموغرافي بالمغرب الذى انتقل من نسبة ٢٠٪ غداة الاستقلال الى ٣٪ حاليا، أى أن عدد السكان انتقل من احدى عشر مليون نسمة الى ما يقارب الثلاثين مليون حاليا.

ان هذه المجتع التقليدى الذى يقوّى قبضته بموازاة مع استفحال التخلف، يخضع لحكم منزل من السماء والى ظاهرة احتقار الشغل. ففي البلدان الرأسمالية التي أصبح فيها نظام الاجور معمّما، يسمح سلم الكفاءات بالارتفاع في سلم الدخل المحصّل من الشغل.. أما في المنطق التقليدى، فان طريقة الاغتناء الاكثر سرعة وانتشارا هي المحسوبية والرشوة، كنتاج للولاء للحكم، وكعرقلة في وجه الكفاءات التقنية والتسييرية العصرية.

(*) وزير التعاون الفرنسي السابق.

(...) لهذا نجد مثلا أن تسيير الممتلكات والشركات الملكية يخول دائما للاجانب، لانهم لا يمكنهم الاستحواذ عليها. كما أن الشركات المغربية الكبرى (وأغلبها قطاع عام أو ملك للعائلة المالكة) تدار من طرف عناصر غير كفأة يعيّنها الملك بناء على نسب اقليمية. ومهمة هؤلاء ليست هي اتخاذ المبادرات أو تحقيق تصاميم التنمية (فهذا الدور مخصص للمساعدين التقنيين الاجانب)، لكن فقط تنفيذ أوامر القصر كيفما كانت، وتكوين صندوق أسود تستفيد منه عشيرتهم. وفي نفس الوقت، نجد الاطر المغربية الشابة تشتغل في مشاريع لن تظهر للوجود أبدا، أو يخصّصون جل أوقاتهم لاقامة شركاتهم الخاصة، خفية، وفي القطاعات التي تجلب الربح بشكل سريع.

اضافة الى أن هذه الوضعية تجعل المساعدات عديمة الجدوى، فانها تهمنا بشكل مباشر لان الخوف من الحاضر والمستقبل، يسرّع من ظاهرة الهجرة، التي لا تزال مستمرة بوتيرة ٢٠٠٠٠ مغربي كل سنة، يلتحقون بفرنسا رغم كل اجراءات المراقبة وبفضل التواطوءات المحلية.

وعلى غرار بلدان أخرى من العالم الثالث، فان التوظيفات في الخارج التي يقوم بها الاثرياء المغاربة (وعلى رأسهم العائلة المالكة) يعادل مجموع الديون الخارجية للبلاد. وان القنوات المالية اللامشروعة التي تقتضيها مثل هذه التوظيفات، وكذا ضعف مردودية المساعدة، يشكلان مصادر هامة للتضخم المالي بالنسبة للمغرب وكذلك بالنسبة لفرنسا. كما أن نسبة فوائد القروض التي يضمنها صندوق "كوفاس" تعتبر تبذيرا للتوفير على المدى البعيد.

وبعد سنة من التردد، ولاسباب دبلوماسية، قررت الحكومة الفرنسية بالنسبة للمغرب ولبقية بلدان افريقيا أن "كل شيء سيستمر على حالته السابقة"، كما صرح بذلك السيد كلود شيسون بمناسبة زيارته للرباط خلال شهر شتنبر ١٩٨١. ويمكن للمرء أن يشك في فعالية هذه "الواقعية" على المستوى الدبلوماسي اذا ما استمرت فرنسا في تزكية أنظمة ستقبل على الانهيار، كما كان الشأن بالنسبة لايران. وفي جميع الحالات، فانه من المؤكد على المستوى الاقتصادي أن هذه "الواقعية الجديدة" بتغطيتها مؤقتا لخطورة الوضع، تساهم في استفحال هذه الخطورة. ان سياسة "الهدايا الصغيرة" (كما قال جان بيير كوت) ليست فضيحة أخلاقية وحسب، بل أنها عاقرة اقتصاديا كذلك.

أمام خطورة الوضع في العالم الثالث، لم يعد هناك مجال للمجاملة، وأصبحت لغة الحقيقة ضرورية أكثر من أيّ وقت مضى. فما هو رأي الوزير الحالي للتعاون والتنمية؟"

تطوان : الانتفاضة

المراسل الخاص لجريدة لومانيتية ـ الثلاثاء ٢٤ يناير ١٩٨٤ ـ

(...) "التقيت شهودا عيان لانتفاضات تطوان، مدينة ساحلية بشمال المغرب، والوصف الذى قدم الي، يعطي فكرة عن خطورة الوضع والوحشية التي قمعت بها الانتفاضة.

كانت البداية، يوم الثلاثاء الماضي، ١٧ يناير، بمظاهرات للتلاميذ احتجاجا على ارتفاع تكاليف التسجيل وانجاز الملفات المدرسية وضد الغاء المنح وتزايد النخبوية. ويوم الاربعاء التحق الطلبة بالتلاميذ ونزلوا بدورهم الى الشارع.. وبسرعة تنضم اليهم جماهير العاطلين والفلاحين المعدمين، والتي ما فتئت تلجأ منذ بضع سنوات وبأعداد متزايدة، الى المدن، طلبا لمصدر عيش غير أكيد. وتتعزز المظاهرات بالعمال الذين يجدون أنفسهم كذلك في وضع لا يحسدون عليه. وبسرعة تتحول المظاهرات الى انتفاضة يهاجم فيها المتظاهرون كل شيء يرمز للغنى والسلطة.

وطيلة يومين كاملين، كانت المدينة في يد مجموعات المتظاهرين الذين ظلوا يرددون الشعارات المناوئة للملك ويطالبون بالغاء الزيادات المتوقعة في الاسعار. ولم تتمكن الشرطة من الرد، نتيجة تجاوز الاحداث لها. ويجب القول هنا، أن غالبية قوى البوليس في المملكة، كانت خلال هذا الاسبوع ممركزة في الدار البيضاء لضمان أمن القمة الاسلامية. ودون شك، فان هذا العامل لعب دورا في الانتشار السريع للحريق الذى يعصف بالبلاد.

ولم تتوصل قوى الامن في تطوان بتعزيزات الا مساء يوم الخميس، وبدأت في اطلاق النار على المتظاهرين. وصباح يوم الجمعة، دخلت المدرعات الى المدينة، وأخذ الجيش، المرسل من الجنوب بكل سرعة، في اطلاق النار على أيّ

شيء يتحرك.

وهكذا تحولت الاحياء الشعبية، بعد تطويقها ومحاصرتها، الى ميدان لقمع خطير، حيث أن الجيش لا يتردد في اطلاق النار على أيّ واحد يفتح بابا أو نافذة.

(...) واستمرت الاعتقالات يوم السبت، حيث تم تقدير عدد المعتقلين بـ٧٠٠ شخص. أما الضحايا، فمن المستحيل اعطاء عددهم الحقيقي. لكنه كبير جدا ومن ضمنهم العديد من الشباب والاطفال. (...).

وبدون شك مع الاسف، أن الانتفاضات في الناظور والحسيمة كانت على الاقل بنفس الدرجة من العنف ولاقت هي أيضا مواجهة قمعية شديدة. (...)".

"حماة" الحسن الثاني

بعد التعرض لمقارنة بين تونس والجزائر والمغرب، يستمر "ايف مورو" في مقاله قائلا:

"ان الحديث، في مثل هذه الظروف، عن "غليان المغرب العربي" كما فعلت صحيفة "لوموند" من ضمن صحف أخرى، يشكل تعميما أقل ما يقال عنه أنه سريع.

وصحيفتا "ليبراسيون" و"لوكوتيديان دو باري" ذهبتا الى أبعد من ذلك، حيث أن "لوكوتيديان" تعبر عن قلقها ازاء "الهند الصغيرة" (اشارة للمغرب العربي) التي يخيّل لها أنها "في طريق التمخض على الضفة الاخرى من المتوسط" وتلوّح بـ"الضرورة الاستراتيجية" التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حسب هذه الصحيفة دائما، "لتلافي التواجد وجها لوجه مع وضع متفجر في حالة غليان حقيقي على حدودنا". وفي "ليبراسيون" تدعو افتتاحية مديرها "سيرج جولي" فرنسا للاستماع لنصائح الامريكان "قبل أن تجد نفسها في مواجهة نفس المشاكل التي يواجهونها ـ أي الامريكان ـ في أمريكا الوسطى".

بعبارة أخرى: المغرب العربي محميتنا! المغرب العربي خلفيّتنا و"حدودنا الرابعة"! تماما كجزيرة غرانادا بالنسبة للسيد ريغان.. ما من شك في أن "افريقيا الاجداد" لم تمت في عدد من الاذهان بباريس. فما ذا يهمهم ان كان المغاربة يذوقون الامرّين على يد الحسن الثاني؟".

معارضو المؤتمر الاسلامي
وجدوا حليفا غير منظور، يدعى .. "الازمة العامة"

مجلة "الكفاح العربي" ـ العدد ٢٩٠ ـ ٢٠ يناير/٥ فبراير ١٩٨٤

انتهى المؤتمر الاسلامي على البحر الاخضر، في الدار البيضاء، واندلعت الاضطرابات على البحر الابيض في الناظور والحسيمة وتطوان، على ضفاف الاطلسي.

قرابة أربعين رئيس دولة وحكومة ووزيرا، انهوا مداولتهم وعلى ضفاف المتوسط ـ في الناظور ـ سقط أربعون قتيلا... وعلى مبعدة قريبة منها في الحسيمة نحو من مائة قتيل (بروءية صحيفة البابيس الاسبانية).

هناك ... كانت الطائرات العمودية تحلق في الجو، لتشرف على أمن المؤتمرين، وهنا ... أطلقت مدافع رشاشة من الجو ضد المتظاهرين!

لكن هذا كله محض صدفة، الا في حال الدار البيضاء التي لم تتظاهر. فوفقا لما فهمناه من بعض المطلعين، فان المدينة العتيدة، كانت تستغرق جماع قوات بوليس السيد ادريس البصري وزير الداخلية المغربي الساهرة على أمن المؤتمرين، فضلا عن أنها كانت لا تزال تتعرض ـ منذ ثلاثة أشهر (منذ فضيحة الوزاني، واتهام بعض أولاد كبار القوم بتهريب المخدرات) ـ الى عمليات مداهمة يومية، تنتهي باعتقال الشبان الذين لا يعملون وزجهم في السجون.

لا صلة ـ فيما يبدو بين قمة المؤتمر الاسلامي والتظاهرات الاخيرة ـ الا في رأى العاهل المغربي، الذى اعتبر أن القصد منها هو الحيلولة دون "عودة مصر الى الحظيرة الاسلامية والصف العربي"، بحيث أن الملك الحسن الثاني، مضى الى حد اتهام المخابرات الاسرائيلية باعداد التظاهرات!

لكن الحركة التي انفجرت في نحو من عشرين مدينة وحاضرة، وبدأت ـ أصلا ـ منذ اليوم التاسع من هذا الشهر في مدينة مراكش (الامر الذى يفسر حشد قوات البوليس في الدار البيضاء للحيلولة دون وصول الانفجار اليها، واندلاع الفتنة ابان انعقاد مؤتمر اسلامي، يحضره عدد ضخم من رؤساء الدول)، كانت قد انفجرت بصورة عفوية.

والانفجارات السابقة كافة، حدثت بصورة عفوية أو شبه عفوية. فحتى أحداث الدار البيضاء في ٢٠ حزيران/ يونيو لعام ١٩٨١، كانت عفوية، على

الرغم من أن مناسبتها كانت دعوة للاضراب، وجهتها الكونفيدرالية الديموقراطية المغربية للشغل. فالكونفيدرالية دعت الى اضراب، لكن الجماهير تجاوزت الاضراب الى الانتفاضة، وتحولت الانتفاضة الى مجزرة دامية بفعل القمع.

والوضع السائد في المدن المغربية، ولاسيما كبرياتها يقدم تفسيرا أوليا لذلك. فجميع الذين زاروا الدار البيضاء مؤخرا، يتحدثون عن تحولها التدريجي الى نوع من ريو دى جانيرو. اذ يكفي أن تقترب ساعات الليل الاولى، حتى تفرغ الشوارع نتيجة انعدام الامن. بينما تشهد أعمال العنف والسطو و"التشليح" على أن الشارع بات خارج السلطة.

أما السياسة الداخلية، فتقدم بقية التفسير. فقد ضعفت الاحزاب، وأضاعت مصداقيتها. ولعل ادخال الملك لوزيرين عن الاتحاد الاشتراكي في حكومة كانت مهمتها الاساسية رفع الاسعار، كان كافيا لحرق الكثير من مصداقية الاتحاد.

ولا ندرى، اذا كان ينبغي لنا أن نصدق الاسباني ايغناثيو رامونه، الذى يعتبر أن الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي ورفاقه في المكتب السياسي، باتوا سجناء رفاقهم المسجونين. فهو يقول: ان مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ١٩٨٣، قد أدت الى أزمة عامة فيه، بحيث أن السيد بوعبيد التجأ الى معونة السلطة ليتغلب على الخارجين عليه. وأطروحات هؤلاء، التي تدعو الى مقاطعة الانتخابات وانهاء التعاون مع السلطة، تلاقي تعاطفا كبيرا داخل الحزب بحيث أن بوسع المرء أن يعتقد، أنه لولا وجود "الخوارج" هؤلاء داخل السجن، لاصبحوا الاغلبية في الحزب.

وهكذا، فان الملك بات يملك ــ عبر قدرته على اخراج هؤلاء من السجن ــ أن يمزق الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية مرة أخرى. وهو الامر الذى يجبر عبد الرحيم على مواصلة تعاونه مع البلاط، وأن يقبل ــ كما فعل يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ــ أن يشارك في حكومة كريم عمراني.

وانما نقول: اننا لا ندرى، اذا كان ينبغي لنا أن نصدق الصحفي الاسباني، الذى يجعل من الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد في وضع "مرغم أخاك لا بطل"... فقد سبق لنا أن سمعنا رفاقه "الخوارج" ومنذ أكثر من سنة، أى منذ ما قبل نوفمبر/ تشرين ثاني، يتحدثون عن ظاهرة تحريفية، هي "الظاهرة الانتخابية"! لكن الصحيح أيضا، هو أن كوادر الحزب وقواعده، تنفر من التعاون مع السلطة، ولا تتمكن من الاقتناع بالمبررات المقدمة لذلك.

ولعل الحديث الذى بلغنا عن الكاتب العام للكونفيدرالية الديموقراطية للشغل، الاموى (الذى اعتقل بعد أحداث الدار البيضاء لعام ١٩٨١ بتهمة

التحريض عليها، ولم يطلق سراحه الا بعد حملة تضامن دولية واسعة معه)، يؤكد هذا الفهم. فقد انتقد الاموى في بعض مجالسه الخاصة قرار قيادة الحزب بدخول الحكومة والتعاون مع السلطة نقدا شديدا.

ويبقى، أن الاتحاد الاشتراكي، دخل الحكومة وهو يعلن أن البلاد تواجه أزمة حقيقية، في حين أن حقيقة السلطة ليست بيد الحكومة. ومما يعزز الرأى الذى أوردناه ــ من أنه دخل الحكم مرغما ــ أن العاهل المغربي، يسجل بهذه المناورة السياسية الجديدة نصرا آخر على المهدى بن بركة، لانه يضع بقية حزب المهدى بين خطر الانقسام... وخطر فقدان المصداقية.

أخطاء الحكم

لكن الحكم لا يصفي بذلك الحسابات مع المعارضة اليسارية وحسب، بل انه يصفي حساباته مع "الحزبية" عموما. ذلك أن من الواضح، أن الحكم يريد أحزابا (لتأمين الواجهة الليبرالية الضرورية في المغرب)، على أن تكون صورية. انه يريد أحزابا، كحزب تجمع المستقلين الذى شكله السيد أحمد عصمان، والاتحاد الدستورى الذى شكله السيد المعطي بوعبيد حين كان رئيس حكومة.

لكن الحكم المغربي، لا يفعل بحصوله على هذه الانتصارات، سوى أن يزيل آخر حواجز ممكنة لاحتواء الشعب. فضعف الهيئات والمنظمات الحزبية، وظهورها بمظهر الواجهة الشكلية للسلطة، جعل الغضب الشعبي يتوجه نحو البلاط مباشرة، وينصب على شخص الملك بالذات، على الرغم من أن الدستور، يجعل من نقد أمير المؤمنين جريمة يحاسب عليها القانون.

ولهذا، فان شعارات جدران الرباط والدار البيضاء، باتت تتناوله مباشرة من دون المرور بالحكومة (ناهيك بالحزب) "الحسن الثاني: كذا... أو الحسن الثاني: كذا..."

وهذا الاتجاه الذى يصح على الاحزاب، يصح كذلك على النقابات. فمنذ نحو من سنة، اشتكت قيادة الكونفيدرالية الديموقراطية المغربية للشغل، من أنه "كلما تشكل مكتب نقابي في احدى المؤسسات، جرى طرد أعضائه من العمل. وأن هناك أكثر من خمسين مؤسسة، تم طرد أعضاء مكاتبها النقابية من العمل بمجرد تأسيسها، بل ان النقابي المراني محمد، طرد من العمل وهو يقوم بمحاورة رئيس الحكومة!

يبقى، أنه لم يكن في وسع الملك أن يقول غير الذى قاله. فهو لا يستطيع

أن يقول : ان الكارثة كانت محتومة، وان وزير ماليته توقع ـ حين قدم ميزانيته الى البرلمان ـ أن تكون سنة ١٩٨٣ "وخيمة العواقب ربما" ، لان قول ذلك ، يعني الاعتراف الصريح بفشل سياسة الحكم . وهو قد اختار ثلاثة متهمين : كل منهم يمكن أن يرضي طرفا من الاطراف الناقمة عليه...

الطلاب "صاعق الانتفاضة"

(...) وبعض المصادر المغربية تعود ببداية الاحداث الى خطاب الملك في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر الماضي ، حين أعلن عن ضرورة اتخاذ تدابير اقتصادية جديدة لانهاض الوضع الحالي ، واعدا ألا تمس هذه الاجراءات الطبقات الفقيرة ، لانه لم يعد يستطيع أن يطلب منها شيئا .

وهكذا ، فان الحملة الاحصائية التي نظمتها السلطة لاحصاء الفقراء ، لم تفض الى شيء . ووجد العمال أنفسهم يواجهون زيادة جديدة في سعر البنزين ، تجعل تنقلاتهم أكثر كلفة وصعوبة . ووجدت ربات البيوت سعر قارورة الغاز ، يزداد بحوالي خمسة دراهم ، والزبدة بنسبة ٧٠٪ ، والعديد من المواد الاساسية بنسبة ٣٠٪ الخ... وهذا ، في وضع جمّدت فيه أجور العاملين منذ سنتين ، بينما تضاعفت الاسعار خلال ذلك ضعفين . وفي حين يبلغ فيه نصيب الواحد من الـ ٩ ٤٠٠ ٠٠٠ مغربي من أصل الـ ٢٥ مليون نسمة من كامل تعداد سكان البلاد (أكثر من الثلث) ثلاثة دراهم ونصف الدرهم يوميا (احصاءات البنك الدولي للانشاء والتعمير) . ويعيش فيه ٧٫٥ ملايين مغربي تحت مستوى الفقر . وتبلغ فيه نسبة من تتدنّى أعمارهم عن ١٥ سنة ٦٤٪ من السكان .

ولهذا ، فانه كان يكفي أن يكتشف جمهور الناس ، أن الحكومة ماضية في تدابيرها ، وغير عازمة على البر بوعودها ، لينتفضوا .

واذا كانت أسباب الانتفاضة عامة ، الا أن كل ناحية أضافت مشكلاتها الخاصة : فالمراكشيون يعانون أكثر من سواهم من الجفاف . والطلاب يعانون من المستقبل المقفل في وجوههم ، ويرفضون زيادات الرسوم . أما المدن المتوسطية ، فقد تأثرت من قرارات الحد من السفر الى سبتة ومليلية ، وفرض رسوم على المسافرين اليها (٥٠٠ درهم) بحجة الحيلولة دون تهريب سلع من المدن التي لا تزال تحت السيطرة الاسبانية .

وقد كانت انتفاضة الناظور (تبعد ١٤ كيلومترا عن سبتة وتطوان) أشد هذه الانتفاضات . اذ يقال أن المنتفضين تمكنوا من نزع سلاح بعض العسكريين والرد

على النار بالمثل ، بينما يبدو أن الجيش استخدم ضد المتظاهرين هناك الطائرات ، وربما في مدينة الحسيمة (١٠٠ قتيل في بعض الروايات) .

واذا كان لا يزال من الصعب التأكد من مختلف هذه الروايات (حتى من اتصلنا بهم في المغرب ، لم يكونوا أكثر اطلاعا بكثير ممن هم خارجه على الرغم من " "الاذاعة الشعبية" أي الاشاعات) ، الا أن الحيلولة دون وصول الصحفيين الى مكان الحوادث ، وتسفير بعضهم بالقوة من وجدة (وكالة الصحافة الفرنسية) ، واقتياد بعضهم عنوة الى سبتة (مراسل الاذاعة الاسبانية ، ومراسلي جورنال ، والميساجيرو الايطاليين ومراسل نيويورك تايمز الامريكية) الى مليلية ، يشهد بخطورة الاوضاع...

(...) ولعل من شهد صور المؤتمر الاسلامي وسمع قراراته ، عرف أن ثمة ردا ما عليها ، جاء عبر هذه الاحداث "المفاجئة" .

ذلك أن لمعارضيه حليفا غير منظور... يدعى "الازمة العامة" في المغرب .

★

عبد الرحيم بوعبيد : "ملكي أكثر من الملك"

ـ مجلة ليبراسيون الفرنسية ـ ٣١ يناير ١٩٨٤ ـ

بهذا التعريف قدمت جريدة ليبراسيون مقابلة لها مع السيد عبد الرحيم بوعبيد ، ننشر منها بعض المقتطفات. يقول السيد الوزير :

"ان الوضعية الاقتصادية الاجتماعية تبعث على القلق ، فالبطالة مستمرة وثمن المعيشة يزداد يوما عن يوم. ولقد خلفت هذه المعطيات سخطا عاما انفجر بمناسبة مظاهرات التلاميذ التي كان من الممكن أن تبقى في حد ذاتها بدون خطورة. وكانت النتيجة : عدد من القتلى والجرحى وتخريب مدارس ومستشفيات ، وهذا شيء مؤسف تماما. ولم يكن من شأن كل هذا الا ليؤدي الى ردة فعل عنيفة من طرف قوات الامن. فالمتظاهرون لم يكونوا يتكونون فقط من الاطفال البالغين الثانية عشرة سنة".

وعن سؤال حول ما اذا كان السيد الوزير يعتبر "الانتفاضات مسخرة (حسب التفسير الرسمي) أم عفوية" أجاب قائلا :

"من المؤكد أن الاضطرابات قد استغلت في الاماكن التي كانت فيها تحركات ، لكن المرء لا يمكنه أن يتخذ موقفا ازاء ذلك. يجب انتظار نتائج التحقيق البوليسي. نعم ، كل الدلائل تشير على أن هناك تحقيقا جاريا ، ولن أخفي عليكم أن بعض مناضلي حزبي قد اعتقلوا حتى في بعض المدن ، مثل الجديدة التي لم يحدث فيها شيئا ، أما عددهم فمن المستحيل تحديده. لقد أطلق سراح بعضهم والبعض الاخر لا يزال معتقلا. ولقد عبرنا عن احتجاجنا ضد اعتقال رفاقنا بطبيعة الحال".

وعن سكوت الاحزاب والنقابات حول الاحداث ، يقول :

"في هذه المرة ، وخلافا لسنة ١٩٨١ ، برهنا وقلنا لمناضلينا أن لا يحركوا

ساكنا ، وذلك لثلاثة أسباب : أولا ، لم تكن الزيادات في الاسعار قد تقررت بعد ، وكان من اللازم انتظار الاجراءات التي ستتخذ. وثانيا ، جرت الاحداث خلال انعقاد القمة الاسلامية ، ولم نرد أن نسقط في الفخ. وأخيرا ، فان الناس الذين شاركوا في الاحداث يناصرون البوليزاريو." ثم أضاف :

"يمكن لهذه الاحداث أن تتكرر بطبيعة الحال اذا ما استمرت الوضعية على ما هي عليه ، ومن ثم ضرورة تنظيم الانتخابات التشريعية في أسرع وقت ممكن. ولن يكون أمام البرلمان المنتخب أيّ حل آخر غير اجراء تغييرات في العمق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. واننا نتناقش حاليا حول تنظيم الانتخابات : التاريخ ، التقسيم الانتخابي ، الاجراءات التي تضمن سيرا جيدا وحياد الادارة".

وعن سؤال حول امكانية تأجيل الانتخابات أمام الوضع المتوتر الحالي ، أجاب قائلا :

"من المفروض لحد الان أن يعقد البرلمان جلسته في الجمعة الثانية من شهر أبريل المقبل. ويفترض حقيقة أن تكون هناك أحداث غير عادية ، مثل تصاعد حرب الصحراء ، لتبرير اجراء من هذا القبيل.

والذي يمكن للمرء أن يخشاه على العكس من ذلك ، هو أن تتم هذه الانتخابات في جو من اللامبالاة ، اذ يمكن للناس أن تتساءل عن جدواها. فالادارة عملت مرارا على التلاعب بنتائجها ، وكانت خلال الانتخابات البلدية الاخيرة لشهر يونيو تختار مرشحيها في بعض الاقاليم ، فما هي جدوى المحاولة؟ هناك تيار داخل حزبنا له نفس الموقف ، لكن ما هو البديل؟ ان الوضعية خطيرة وليس هناك من طريق غير ضمان نوع من السلم الاجتماعية واعطاء الامل للجماهير المستغلة ، وغير ذلك ما هو الا مغامرة"...

وعن سؤال حول مخاطر مشاركته في الحكومة في "الوقت الذي اندلعت فيه مظاهرات الساخطين الذين لا يشعرون نهائيا أنكم تمثلونهم".. على حد قول الصحيفة ، أجاب السيد بوعبيد قائلا :

"هذا صحيح. لكن الخيار كان ما بين المخاطرة أو البقاء في الهامش وصياغة البيانات والبلاغات...الخ. انني أقول في الحقيقة أننا نتواجد في الحكومة بالضبط من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذه الانفجارات"...

أمام هذه البراعة في تنميق وتجميل المواقف الرسمية للحكم ، لا نجد في الحقيقة أيّ تعليق نقدمه لقرائنا. فالخيانة واضحة ، وصاحبها وزمرته لم يعودوا يكلفون أنفسهم عناء سترها...

بيانات

الزيادة في الاسعار وتعميم القمع .. عنوان سياسة الحكومة الجديدة !

تتوارد الانباء في الساعات الاخيرة ومن مصادر مختلفة، عن انتفاضات وتحركات شعبية في عدة مدن ومناطق من المغرب. ففي الحسيمة تطورت مظاهرات التلاميذ حول أوضاعهم التعليمية، الى تحرك شعبي واسع رغم قمع القوات المساعدة وبطشها، مماجعل السلطات تلجأ للاستعانة بالجيش أمس الاثنين لمحاصرة المدينة وضواحيها وتطويق الاحداث. وفي مراكش يبدو أن جل الدكاكين والمتاجر كانت مغلقة على اثر مسلسل الزيادات في الاسعار.

وفي انتظار المزيد من التفاصيل والتاكيدات، فان هذه الوقائع، تبرز مدى الخطورة التي وصلها الوضع في المغرب رغم ما يقارب الثلاثين سنة على الاستقلال الشكلي. فالازمة الاقتصادية الاجتماعية وصلت الى اختناق شديد، لم تزدها اجراءات وممارسات الدولة في الشهور الاخيرة الا استفحالا وتدهورا.

فمنذ الصيف الماضي، وتحديدا منذ فاتح غشت، دخلت الحكومة في تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي وتوجيهاته، جريا وراء الحصول على حقنات مساعدة جديدة للهروب من وضع الازمة الخانقة. في هذا الاطار، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، كانت الزيادات في أسعار المواد الغذائية، بنسب تتراوح ما بين ١٧ ٪ و ٦٧ ٪، فضلا عن تجميد العديد من المشاريع وتعميم سياسة الطرد والتسريح من العمل. وبعد الحصول على مجموعة جديدة من القروض والتسهيلات المالية، هاهي ذى الحكومة تدشّن السنة الجديدة بنفس الاجراءات "التقشفية" بل بأحدّ منها.. علما بأن القروض والتسهيلات المحصّل عليها لا تحل المشكل في شيء، بل تزيد في رهن حاضر ومستقبل اقتصاد البلاد بمصالح الرأسمال العالمي.

وهكذاشهدت الاسعار في الاسابيع الاخيرة موجة من الارتفاعات الرسمية منها وغير الرسمية وفي مختلف المجالات من أسعار الوقود والغاز وتكاليف التأمين على السيارات الى أسعار المواد الغذائية، مرورا بتكاليف النقل وغيرها. وتترافق حمى الاسعار هذه، مع تكثيف سياسة الطرد والتسريح من العمل وتقليص ساعاته. فقد أصبحت هذه المسألة ظاهرة متفشية في عدة قطاعات ومرافق، حيث تلجأ عدد

من الشركات والمعامل والمناجم الى سد الابواب أو تقليص ساعات العمل، مما يؤدي الى خنق القدرة الشرائية لاوسع الجماهير بل وضربها في العمق.

في هذا الوقت بالذات، تلجأ الحكومة الى مناورة الاحصاء لذر الرماد في العيون وتسكين الاوضاع بالوعود. لكن هذه المناورة الجديدة، كشفت عن نفسها في الايام الاولى مع البدء في تطبيقها. فقد أصبحت عملية الاحصاء هذه مجالا جديدا للبيع والشراء وتزوير الوقائع وممارسة المحسوبية والاستغلال.

ان الحكومة الجديدة/ القديمة، وبعضوية بعض مدعي الاشتراكية، لم تحد قيد أنملة عن خط سابقتها، أي خط تعميم القهر والحرمان وتكبيل البلاد بالمزيد من التبعية والارتهان للخارج. كما أن الخروقات والتعسفات التي طبعت عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية، تشكّل عربونا ونموذجا مسبقا لما ستكون عليه الانتخابات القادمة كحلقة أخرى في مسلسل تزوير الارادة الشعبية.

كل هذا تم ويتم تحت مظلة تعزيز أواصر التعاون والتحالف مع القوى الامبريالية العالمية والرجعيات الافريقية والعربية، كتوجه ثابت ودائم للنظام لجعل بلادنا جسرا للامبريالية وأداة طيعة لتنفيذ مخططاتها.

ان مجمل هذه الجوانب، فضلا عن الخرق السافر واليومي لابسط حقوق الانسان المتعارف عليها والمعترف بها، هي التي تعطي للحلقة الجديدة من سياسة "الاجماع الوطني" المزعوم، كامل مضامينه اللاوطنية واللاشعبية. واذا كان النظام قادرا على تمديد عمر هذا الاجماع ضد الشعب، بالاعتماد على قوى الارتزاق والاحتراف السياسي، فان الجماهير الشعبية وقواها الحية، ماانفكت تجسّد وبشكل يومي صمودها واصرارها على مواجهة الاوضاع المفروضة عليها، رغم التعتيم الاعلامي ورغم القمع المنهجي.

حركة الاختيار الثوري ١٧ يناير ١٩٨٤

النصر لارادة شعبنا المناضل

تشهد بلادنا منذ الاسبوع الماضي موجة من النضالات والانتفاضات الجماهيرية البطولية، احتجاجا على سياسة الظلم والتجويع، يواجهها الحكم كعادته بالقمع الدموي والتقتيل الجماعي.

وان الاسباب الحقيقية لسخط الجماهير وتذمرها واقبالها على الدفاع المستميت على لقمة العيش، واضحة وضوح الشمس، وهي أسباب هيكلية مزمنة، مردها السياسة اللاوطنية واللاشعبية التي يمارسها الحكم منذ ما سمي بالاستقلال :

ـ تسخير طاقات البلاد الاقتصادية والاستراتيجية والبشرية لخدمة الرأسمال الاجنبي والامبريالية ضدا على المصالح العليا للوطن والشعب.

ـ افقار أوسع الجماهير الشعبية واغناء حفنة من السماسرة والمنتفعين والعملاء، ركيزة الحكم وطبقته المنتفعة. وما الزيادات الاخيرة في الاسعار الا حلقة من حلقات هذه السياسة، وتعبير ملموس عن التبعية والاستغلال الفاحش.

أما التفسيرات الرسمية التي حاولت، كالمعتاد، التستر وراء تبريرات "التآمر الخارجي" (الشيوعيين والمخابرات الصهيونية والخميني!) فهي تبريرات واهية، وضرب من العبث واللامسؤولية والديماغوجية الرخيصة.

ان انتفاضات الجماهير الشعبية المجيدة، والتي ضمت آلاف المواطنين، جاءت بكل وضوح ومنطق :

ـ لتدين النظام وحكومته، وتكتب بدم الشهداء حكمها بالافلاس على سياسته اللاشعبية، بكل اخراجاتها : من انتخابات مزورة، وتحالفات خيانية ضد الشعب، ومناورات وتكتيكات مفضوحة، داخليا وخارجيا...

ـ ولتضع الخط الفاصل النهائي بين أعداء الشعب وأصدقائه، وتسقط القناع عن عملاء النظام الانتهازيين والخونة.

انها جاءت بالتالي لتؤكد صحة الخط الوطني الثوري الذي ناضل ويناضل من أجل نصرته أبناء شعبنا المخلصين، الذين قدموا في سبيله قافلة من الشهداء والمختطفين والمعتقلين...

ان القمع الدموي لم ولن ينال من عزيمة شعبنا المكافح، واصراره على مواصلة مسيرته النضالية من أجل فرض ارادته والتحكم في مصيره واقرار سيادته.

عاش نضال الجماهير الكادحة المغربية
الخزي والعار للمجرمين والقتلة
الارهاب لا يرهبنا والقتل لا يفنينا.. وقافلة التحرير تشق طريقها باصرار...

حركة الاختيار الثوري
٢٣ يناير ١٩٨٤

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALIKHTIAR ATHAOURI
c/o ALPHA CONCEPT - 47, rue des Francs-Bourgeois
75004 - PARIS

الاشتراك السنوي

50 ف ف او ما يعادلها
الطلبة : 35 ف ف او ما يعادلها
الاشتراك التشجيعي : غير محدود

الحساب البريدي

OPTION REVOLUTIONNAIRE
CCP 115 150 D
45900 - LA SOURCE - CHEQUES

Commission Paritaire n° 60800
Imprimerie : Tardy Quercy - CAHORS
Directeur de la publication : Maurice BLANC